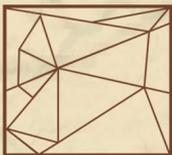
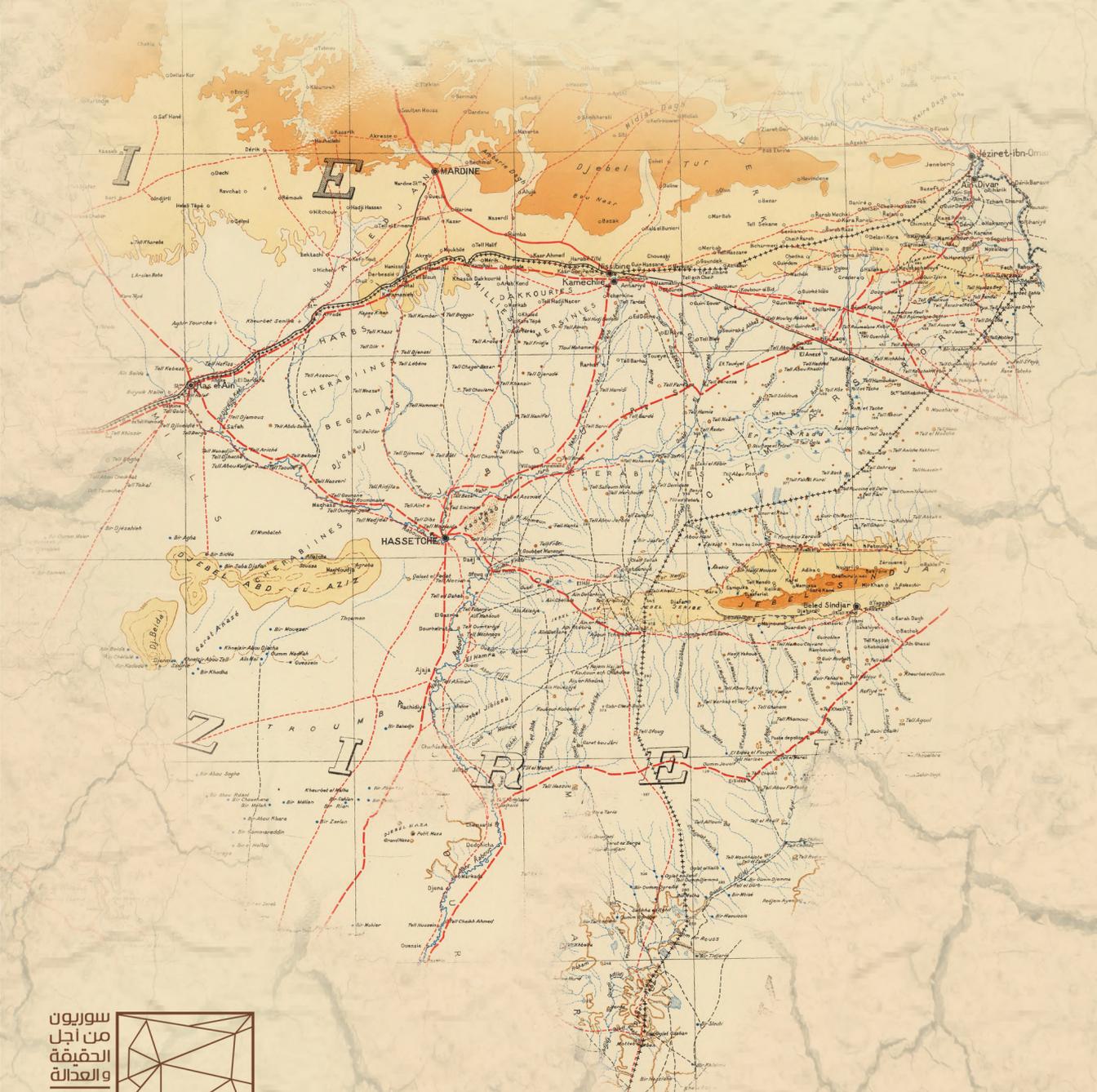


# سلب الوجود

سياسة "القونة المقنعة" كأداة للاستيلاء

على الأملاك من قبل الحكومات المتعاقبة على سوريا



# سلب الوجود

سياسة "القوننة المقنّعة" كأداة للاستيلاء  
على الأملاك من قبل الحكومات المتعاقبة على سوريا

تقرير خاص يسلط الضوء على جانب من المشاريع التمييزية  
التي سعت لإحداث تغييرات ديمغرافية عميقة بالمناطق التي  
يقطنها الكرد تاريخياً في سوريا

## شكر وتنويه:

هذا التقرير هو ثمرة تعاون مشترك امتد لأشهر، بدءاً من النصف الثاني من العام 2018، حتى شهر آب/أغسطس من عام 2020، ولم يكن هذا العمل ليرى النور لولا الشجاعة التي أبدتها جميع الشهود والضحايا الذين تمّت مقابلتهم لغرض هذا التقرير، ومنهم الأفراد الذين زوّدوا «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» بوثائق أساسية تُثبت ملكياتهم والسياقات التي حدثت فيها عمليات الاستيلاء.

إنّ هذا الجهد، هو جهد مكمل للعديد من الأبحاث والكتب والمقالات التي تناولت المواضيع الواردة في هذا التقرير، من قبل منظمات حقوقية سورية/كردية وأفراد، وباحثات وباحثين، وأحزاب من الحركة الكردية في سوريا على مدار العقود الماضية.

تتقدم «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» بجزيل الشكر لجميع من ساهم بتوثيق وتسجيل الشهادات وكتابة هذا التقرير من باحثات وباحثين. وفريق الباحثات والباحثين وهم الذين عملوا بشكل مضمّن للوصول إلى هذه النسخة. على أنّها -أي هذه النسخة- هي الطبعة الأولى من هذا التقرير؛ وسوف يتم تحديثها في حال الوصول إلى معلومة موثوقة إضافية ووثائق قد تُغني الموضوع.

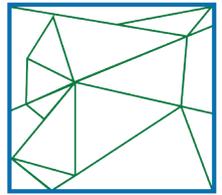
لإبداء الرأي والملاحظات حول هذه النسخة، و/أو إرسال أي تصحيحات أو وثائق إضافية حول أي جزئية، يرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني التالي: [editor@stj-sy.org](mailto:editor@stj-sy.org)

## عن سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

بدأت فكرة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة - Syrians for Truth and Justice-STJ» بإمكانيات متواضعة، حيث كانت الجهود تقتصر على نشر قصص لسوريات وسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، وتمت فيما بعد لتتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من قبل جميع الأطراف. وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به

سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثات وباحثين يعملون بتفانٍ للكشف عن الفظائع والجرائم التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة السوريات والسوريين والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم تحت مظلة المواطنة المتساوية.

سوريون  
من أجل  
الحقيقة  
والعدالة  
Syrians  
For Truth  
& Justice



## الفهرس

1. ملخص تنفيذي ..... 05
2. توصيات ..... 08
3. مقدمة ..... 10
4. المنهجية ..... 21
5. السياق التاريخي للتغيير الديمغرافي وعمليات نقل السكان في المناطق الكردية شمال سوريا ..... 21
6. المرحلة الأولى من مشروع التغيير الديمغرافي في سوريا والبدء بالاستيلاء على الأراضي ..... 47
- أ. منطقة ديريك/المالكية والجزيرة السورية ..... 59
- ب. قرى تل أبيض وريف منطقة رأس الع ن/سري كانيه ..... 60
- ج. منطقة "كرداغ/جبل الأكراد" عفرين الحالية ..... 63
7. رفض محلي ومقاومات لمحاولات السلطات المتكررة لتغيير الديمغرافي ..... 65
8. المرحلة الثانية من عمليات التغيير الديمغرافي - مشروع "الحزام العربي" ..... 66
9. عرائض وشكاوى مبادرات لوقف مشروع "الحزام العربي" ..... 72
10. أرقام وحقائق حول الم روع المسمّى "الحزام العربي" ..... 75
- أ. شهادات وأرقام حول مشروع "الحزام العربي" في منطقة ديريك/المالكية والجزيرة السورية ..... 77
- ب. منطقة القامشلي/قامشلو ..... 87
- ج. منطقة سري كانيه (رأس العين) ..... 91
11. خسائر "عرب الغمر" وعود "الأسد الأب" الفارغة ..... 98
12. الإجحاف في عملية التعويض ..... 101
13. سياسات السلب المستمرة ولا حياد الدولة في عهد "الأسد الأب" ..... 101
14. الأحمدية آخر "القرى المستحدثة" ..... 102
15. "الأسد الابن" على خطى أبيه ..... 103
16. النتائج الاجتماعية لمشاريع التغيير الديمغرافي ..... 103
17. خلاصة ..... 104

## 1. ملخص تنفيذي:

صادف يوم 24 حزيران/يونيو 2020، الذكرى الـ46 لواحد من أكبر المشاريع التي هدفت إلى إحداث تغييرات ديمغرافية مُخطط لها في سوريا قبل العام 2011. وهو اليوم الذي أصدرت فيه «القيادة القطرية» لحزب البعث العربي الاشتراكي القرار رقم (521) عام 1974، والذي تمّ بموجبه بدء التنفيذ الفعلي للمشروع الذي اصطلح على تسميته باسم مشروع «الحزام العربي»، وذلك عبر تشجيع وترغيب ثم استقدام آلاف الأسر العربية التي غمرت «بحيرة الأسد» أراضيهم، من أجل توطينهم في «قرى نموذجية» بُنيت على الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها في السنوات السابقة للمشروع بموجب «قوانين الإصلاح الزراعي»؛ بدءاً بالقانون رقم (161) في العام 1958، وهو عام قيام الوحدة بين سوريا ومصر.

وكنصر أساسي من عناصر إنكار الهوية الكردية في سوريا، بحسب وصف منظمات حقوقية دولية، بحجة «تعزيز القومية العربية»، تمّ تشجيع العرب السوريين على التوطن في المناطق التي يقيم فيها الكرد تقليدياً، بغرض تشكيل «حزام عربي» يفصل الكرد السوريين عن كرد تركيا والعراق، وكانت الخطة تشمل أيضاً ترحيل الكرد المقيمين في قرى تدخل بنطاق هذا «الحزام» إلى مناطق أخرى.<sup>1</sup>

وعلى عكس السائد، يبدو أنّ المذكرة التي رفعها «محمد كرد علي» وزير المعارف في حكومة «تاج الدين الحسني» الأولى<sup>2</sup>، إلى «رؤساء الوزارات»، والمؤرخة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1931، كانت واحدة من باكورة التوصيات الرسمية التي دعت صراحة إلى تهجير الكرد السوريين من مناطقهم على الحدود الشمالية في سوريا لأسباب قومية، ففي سياق حديث «كرد علي» عن أحوال «لواء الجزيرة/الحسكة حالياً»، أشار إلى هجرة من سمّاهم بالعناصر (الكردية والسريانية والأرمنية والعربية واليهودية) إلى المنطقة الحدودية الملاصقة لتركيا، مؤكداً بأنّ العدد الأكبر من «المهاجرين» هم من الأكراد، داعياً إلى تهجيرهم وإسكانهم في أماكن بعيدة عن «حدود كردستان» بحسب وصفه، مقترحاً منحهم أراضٍ في أرجاء حمص وحلب ودمجهم مع العرب في هذه القرى.<sup>3</sup>

أيضاً، وفي سياق سياسة «التعريب» المبتكرة، عينت «الحكومة الوطنية المركزية» في أواخر كانون الثاني/يناير 1937، الأمير «بهجت الشهابي» (المتمرس بوظائف الإدارة العسكرية في زمن الحكومة العربية) محافظاً على الحسكة، حيث وصل «الشهابي» وفي معطفه برنامج سرعان ما شرع في تنفيذه، هدف إلى «تطهير» جهاز الإدارة الحكومي الصغير من الموظفين المحليين من السريان والأرمن المحسوبين على الحكم السابق و«تعريبه» والاستعاضة عنهم بموظفين «عرب حليين».<sup>4</sup>

حتى إعلان «قانون الإصلاح الزراعي رقم 161» في 11 حزيران/يوليو 1958، كان شكل الملكية في عموم سوريا الحالية، منذ العهد العثماني -على الأقل- قائماً على نظام الملكية الكبيرة، حيث تركزت مساحات شاسعة بيد أشخاص قلائل

1 «إنكار الوجود - قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا». هيومن رايتس وتش. 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004>

2 حكومة تاج الدين الحسني الأولى. موقع التاريخ السوري المعاصر. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://syrmh.com/2018/10/21/%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%aa%d8%a7%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84%d9%89/>

3 محمد كرد علي. «المذكرات». الجزء الثاني. دار أضواء السلف للنشر والتوزيع. رقم الإيداع 2775/2010. الصفحات 442-440. لتحميل الكتاب، يرجى الدخول إلى الرابط التالي - موقع الديمقراطية (تمّت آخر زيارة للرابط بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2020). <http://www.dimoqrati.info/?p=52101>

من المهم الإشارة إلى أنّ «محمد كرد علي» ذكر في أحد مذكراته أنّه ولد لأب كردي وأم «شركسية».

4 محمد جمال ياروت. «التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية - أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضاري». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى، بيروت تشرين الثاني/نوفمبر 2013. ص (416 و 417).

يتمتعون بنفوذ واسع في مناطقهم (وجهاء وشيوخ عشائر وأمرء في الغالبية العظمى).<sup>5</sup>

حدّد القانون «161» سقف الملكية وصادر المساحات «الزائدة عن السقف المحدد» في عموم سوريا، إلا أنّ طريقة تطبيق القانون في محافظة الحسكة، وتحديدًا بالمناطق التي يسكنها الكرد تاريخياً في سوريا، ارتبطت بدوافع وغايات سياسية أثبتتها السنوات التالية للقانون وما تلاها من مشاريع، وتجلّى ذلك بشكل واضح من خلال التعسف في الاستيلاء على أملاك الملاكين الكرّديين بشكل خاص (وبنسبة أكبر من باقي المكونات) ومنحها لعشائر عربية بشكل أساسي كانت تعيش في الجوار و/أو تم استقدامها لاحقاً من مناطق سورية أخرى.

بناءً على الوقائع والأحداث التي تلت قيام الوحدة بين سوريا ومصر (1958)، يمكن القول بأنّ أولى لبنات التغيير الديمغرافي في القسم الشمالي من محافظة الحسكة وغرب منطقة تل أبيض في محافظة الرقة ومنطقة عفرين في محافظة حلب وُضعت في مرحلة قيام «الجمهورية العربية المتحدة» بين سوريا ومصر.

في السنوات التالية لقيام «الوحدة»، وفي الفترة السياسية التي تمّ تسميتها من قبل مؤرخين باسم «عهد الانفصال»، وتحديدًا في العام 1962، تمّ إجراء إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الحسكة، جُردّ بموجبه عشرات الآلاف من الكرد السوريين من جنسياتهم، وهو ما كان له أثرٌ مباشر على:

- استحالة إثبات ملكية الأراضي من الأشخاص/الملاك الذين تم تجريدهم من جنسيتهم، و:
- عدم حصول «فلاحين كرد» تم تجريدهم من جنسيتهم، على أراضٍ تم توزيعها بموجب القانون (161) وتعديلاته اللاحقة.<sup>6</sup>

بموازاة ذلك، ركزت الحكومات السورية المتعاقبة على قمع الهوية الكردية، عبر تقييد استخدام اللغة الكردية علناً في المدارس و/أو في أماكن العمل، مع حظر المطبوعات باللغة الكردية والاحتفالات بالأعياد الكردية، مثل «عيد النوروز» لعقود. وهو ما أدى فعلياً إلى تعرّض الكرد في سوريا إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، شأنهم شأن غيرهم من السوريين، ولكنهم عانوا كجماعة من التمييز على أساس الهوية.<sup>7</sup>

بعمق امتد إلى حوالي 15 كيلومتراً أحياناً، وعلى طول مساحة شاسعة ملاصقة للحدود التركية/السورية، تقدّر بحوالي 300 كيلومتراً (ابتداءً من أقصى الشمال الشرقي في منطقة ديريك/المالكية حتى الحدود الإدارية مع محافظة الرقة، غرب منطقة سري كانيه/رأس العين)، بدأ تنفيذ المشروع -المعروف في الوسط السوري والكردية باسم مشروع «الحزام العربي»- فعلياً في سبعينيات القرن الماضي، عبر جلب أعداد من أبناء العشائر العربية (حوالي 4000 أسرة) من ريفي الرقة وحلب، وتحديدًا من ساكني قرى غُمرت أراضيها بالمياه التي اجتمعت خلف «سدّ الفرات/سدّ الطبقة»، وإسكانهم في «قرى نموذجية» وذلك تحت يافطة «بناء المجتمع الجديد» بحسب وصف الرئيس السوري السابق «حافظ الأسد» في كلمة ألقاها بافتتاح السد وجهها إلى أبناء منطقة الغمر<sup>8</sup> وغيرهم من الذين «سيبدوون الحياة الجديدة في حوض الفرات».<sup>9</sup>

5 آزاد أحمد علي، «دور الزراعة والرعي في رسم الخارطة السكانية للجزيرة الفراتية»، مدارات كرد، 22 آذار/ مارس 2020. (آخر زيارة للرابطة: 4 أيلول/سبتمبر 2020).

<https://www.medaratkurd.com/2020/03/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%b9%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%b1%d8%b3%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%b7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%83/>

6 «المواطنة السورية المفقودة» - كيف دمر إحصاء عام 1962 حياة الكرد السوريين وهويتهم. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 15 أيلول/سبتمبر 2018. (آخر زيارة للرابطة: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://stj-sy.org/ar/746/>

7 «سوريا: الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث مارس/آذار 2004». منظمة العفو الدولية. 28 شباط/فبراير 2005. وثيقة للتداول العام (MDE) 24/002/2005.

8 تم استخدام مصطلح «منطقة الغمر» أثناء مراحل إعداد وتنفيذ المشروع من قبل المصممين أنفسهم، وهو الذي أدى لاحقاً إلى تسمية الأشخاص الذين تمّ نقلهم بـ«المغمورين» أو «العرب المغمورين». والمقصود هنا، الأشخاص الذين غمرت مياه السد أراضيهم.

9 موقع بريزنت الأسد. (كان الرابط المرفق فعلاً حتى آخر زيارة قام بها فريق البحث بتاريخ 27 آذار/مارس 2020). وأثناء الصياغة النهائية للتقرير بتاريخ (9 حزيران/يوليو 2020). لم يعد الرابط فعالاً.

[http://www.presidentassad.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=352:5-7-1973&catid=255&Itemid=493](http://www.presidentassad.net/index.php?option=com_content&view=article&id=352:5-7-1973&catid=255&Itemid=493)

قبل أن يبدأ «الأسد الأب» بالتطبيق الفعلي لمشروع «الحزام» تمّ إنشاء لجنة لهذا الغرض؛ سمّتها الأدبيات التابعة لحزب البعث العربي الإشتراكي بـ«لجنة الغمر»، كان أحد أهم أهدافها إقناع أبناء العشائر العربية في المنطقة التي غمرتها مياه السدّ بتزك أراضيههم والانتقال إلى المناطق الجديدة، وكان الإيعاز إلى الجهات التنفيذية والأمنية في **محافظة الحسكة** بتهيئة الأرضية لإتمام الخطة، ونظمت السلطات زيارات على مدى عام كامل للممثلين عن تلك العشائر لاطلاعهم على المناطق المزعم توطينهم فيها والأراضي التي سيستثمرونها.<sup>10</sup>

لم يقدم «عرب الغمر» على دفن موتاهم في مناطق سكناهم الجديدة بل كانوا ينقلوهم إلى الرقة حتى بداية الثمانينات، وكذلك رفض عدد غير قليل منهم بناء جوامع دون أخذ الموافقة من أصحاب الأرض الأصليين، بينما رفض عدد آخر الذهاب لأداء مناسك الحج من واردات الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، دون موافقة المالكين الأصليين، وهو ما يدل على عدم قبول، ورفض العديد من العائلات العربية (العشائر العربية) لهذه الخطة.

لاشك أن المشروع المسمّى «الحزام العربي»، رغم غاياته السياسية الواضحة والآثار الكارثية التي خلفها (خاصة الاجتماعية منها)، يشكّل أيضاً خرقاً فاضحاً للقوانين السورية ذاتها، فالدستور السوري الدائم لعام 1973، وهو الدستور الذي تمّ في ظله تنفيذ الجزء الأكبر من المشروع، حظر انتزاع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل (المادة 15)،<sup>11</sup> حيث اشترطت المادة المذكورة لانتزاع الملكية الفردية وجود شرطين اثنين؛

- الأول: أن يكون الانتزاع مقابل المنفعة العامة، و؛
- الثاني: أن يكون مقابل تعويض عادل، ولم يتوفر الشرطين المذكورين ولا حتى أحدهما في تنفيذ مشروع «الحزام»، حيث كان الانتزاع لمصلحة أفراد آخرين مواطنين سوريين مثلهم مثل من انتزعت منهم الملكية، ولا يختلفون عنهم إلا من حيث اللغة والقومية.

كما وإن هذا السياسة من قبل الدولة السورية والحكومات التي تعاقبت على السلطة يخالف مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وفقاً للمادة 25 من الدستور الدائم لعام 1973،<sup>12</sup> حيث أن انتزاع الملكية من بعض المواطنين الكرد السوريين ومنحها لمواطنين آخرين من العرب السوريين، دون أي مبرر قانوني أو حكم قضائي، يعتبر تمييزاً واضحاً بين المواطنين ومحابة لبعضهم على حساب البعض الآخر، كما ويخالف أيضاً نص المادة 771 من القانون المدني السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 84 لعام 1949، التي أكدت بأنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون على أن يكون ذلك مقابل تعويض عادل.

10 عبد الصمد داوود، الحزام العربي في الجزيرة - سوريا (القامشلي - سوريا، من إصدارات حزب يكتبي الكردي في سوريا، الطبعة الثانية 2015) الصفحة 53.

11 وقد وردت هذه المادة أيضاً في دستور سوريا لعام 2012 وبذات الرقم، نص المادة كاملة:  
المادة الخامسة عشرة:

1 - الملكية الخاصة من جماعية وفردية، مصادرة وفق الأسس الآتية:

أ- المصادرة العامة في الأموال ممنوعة.

ب- لا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة بمرسوم ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

ج- لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مبرم.

د- تجوز المصادرة الخاصة لضرورات الحرب والكوارث العامة بقانون لقاء تعويض عادل.

2 - يجب أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية للملكية.

للمزيد انظر: «دستور الجمهورية العربية السورية». وكالة سانا الرسمية للأخبار. (آخر زيارة للرايط: 9 حزيران/يونيو 2020). [https://www.sana.sy/?page\\_id=1489](https://www.sana.sy/?page_id=1489).

12 وقد نصت المادة 33 من دستور سوريا لعام 2012 على أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. نص المادة:

المادة الثالثة والثلاثون:

1- الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

2- المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون.

3- المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

4- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

حيث أن موضوع رد الممتلكات يُعتبر من المواضيع الهامة والحساسة في ملف العملية السياسية الحالية في سوريا، بما يتضمنه من أبعاد سياسية ومصيرية لملايين السوريين، وكون أن نجاح هذا الملف سيؤثر إلى حد كبير في نجاح العملية السياسية برمتها، ويضمن الاستقرار في المستقبل، وهذا النجاح سيشجع السوريين أيضاً، على المشاركة في الحياة العامة، لاسيما في الانتخابات، كما سيساهم ذلك أيضاً بتعزيز ثقة المواطن السوري بالعملية السياسية وبال دستور الذي يمكن أن يتم وضعه لاحقاً، وسيُعتبر عاملاً مساعداً لتوفير البيئة الآمنة والمحايِدة، لذلك فإن «سوريون لاجل الحقيقة والعدالة» توصي بما يلي:

### أ. إلى الأمم المتحدة:

- ضمان الشمولية والتمثيل العادل والحقيقي لجميع السوريين، على مختلف مشاربهم وانتماءاتهم في جميع أدوار المفاوضات السياسية وخاصة تلك المتعلقة بالدستور السوري، لضمان إدراج قضايا الأفراد والجماعات الممثلة لهم.
- الحرص على تضمين ومنح حقوق متساوية لجميع السوريين في الدستور السوري، ومنع أي نوع من أنواع التمييز، على أي أساس كان، وخاصة ذلك الذي يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة.
- العمل بشكل جاد على تمثيل أوسع لمنظمات المجتمع المدني في جميع الأدوار، وخاصة تلك العاملة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وردّ الممتلكات، وبالأخص تلك المنظمات التي يتميز عملها بالشمولية وعدم التمييز.
- تقديم الدعم التقني والوجستي لمنظمات المجتمع المدني السورية والمبادرات العاملة على قضايا توثيق قضايا نزع الملكية (بشكل عادل وشامل لكل المناطق السورية) ودعم إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لجميع أراضي الجمهورية السورية.

### ب. إلى أعضاء اللجنة الدستورية:

- التعهّد بإدراج جميع المشاريع التمييزية التي حدثت قبل العام 2011، بحق الكرد وباقي المواطنين السوريين على جدول أعمال اللجنة الدستورية الحالية والمفاوضات الخاصة بإيجاد حل سياسي، واقتراح حلول منصفة لجميع الضحايا دون استثناء.
- التعهّد بضمان كتابة دستور، غير تمييزي وقائم على الحقوق المتساوية والمواطنة بين جميع السوريين والسوريين، مع ضمان إعادة الممتلكات المسلوّبة إلى أصحابها الأصليين في أي بقعة سورية كانت، وعودة جميع النازحين واللاجئين إلى مكان سكنهم الأصلي (قبل وبعد العام 2011)، عودة أمانة وكرامة وطوعية، وضمان تعويضهم بشكل عادل وتشكيل لجان خاصة بهذا الأمر.<sup>13</sup>
- تضمين قضية المشروع الذي اصطلح على تسميته باسم «الحزام العربي» وباقي المشاريع التمييزية في الدستور السوري الجديد (المزمع كتابته) ووضعها على طاولة مفاوضات اللجنة

13 تشرح منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها، بشكل مفصّل كيف تعرّض الكرد السوريين للاضطهاد، مرة لكونهم مواطنون سوريون، ومرة أخرى لكونهم كجماعة قومية عانوا من التمييز على أساس الهوية. واستشهدت المنظمة بذلك على القيود المفروضة على الثقافة واللغة الكردية إضافة إلى حرمان الآلاف منهم من الجنسية السورية. للمزيد انظر: سوريا: الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث مارس/آذار 2004، منظمة العفو الدولية، 28 شباط/فبراير 2005. وثيقة للتداول العام (MDE 24/002/2005).

الدستورية، ويمكن أن يتم وضع الخطوط العريضة في الدستور وإحالة التفاصيل إلى قانون خاص يتم وضعه لاحقاً.

### ج. إلى الدول الفاعلة في الملف السوري (الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي الجامعة العربية - الاتحاد الروسي - المملكة المتحدة):

- ضمان عدم السماح بإحداث مشاريع تمييزية أخرى بحق الكرد السوريين وباقي فئات الشعب السوري الأخرى، في أي منطقة سورية كانت حالياً وفي المستقبل.
- معرفة أبعاد الخطة التركية التي تنوي تغيير البنية الديمغرافية للمناطق الخاضعة على الشريط الحدودي الشمالي لسوريا، وضمن عدم تمويل المشاريع التي تساعد على ذلك، والعمل على ضمان عودة جميع المهجرين قسراً من عفرين وتل أبيض ورأس العين/سري كانيه، وكافة المناطق السورية الأخرى إلى أماكن سكنهم الأصلية وإعادة الممتلكات المسلوقة إلى أصحابها الأصليين وضمن محاسبة جميع المتورطين بانتهاكات حقوق إنسان.
- العمل على إنهاء جميع المشاريع الاستثنائية والتمييزية في سوريا، ضدّ الكرد السوريين وباقي المواطنين السوريين في عموم الدولة السورية، وعلى رأس تلك الملفات موضوع تجريد الكرد السوريين من جنسيتهم السورية بموجب إحصاء الحسكة الاستثنائي عام 1962.

### د. إلى أصحاب الأملاك التي تمّت مصادرتها:

- حفظ النسخ الأصلية وجميع قرارات المحاكم وأي وثائق أخرى تُثبت الملكية في مكان آمن.
- العمل على الاحتفاظ بنسخ احتياطية للملفات التي تمّ حفظها ووضعها في عهدة طرف ثالث موثوق ونزيه ومعروف إن تطلّب الأمر.

### ه. إلى الحكومة السورية الحالية و/أو الحكومات القادمة:

- تشكيل لجنة وطنية سورية (محايدة ومستقلة ونزيهة) لدراسة قضية المشروع المسمّى «الحزام العربي» وباقي المشاريع الاستثنائية التي أفضت إلى الاستيلاء على ممتلكات الناس، ودراسة وثائق مدّعي الحقوق والبت في طلباتهم خلال مدة عادلة ووجيزة، وأن تكون قرارات اللجنة المذكورة قابلة للطعن أمام المحاكم المختصة وفقاً للقوانين السورية وأن تُنشر جميع النتائج بكل شفافية على العلن وفي الجرائد الرسمية.
- يجب أن تدرس أي لجنة مشكّلة قضية أصحاب الأراضي الذين حرّموا من أراضيهم وتمّ الاستيلاء عليها، وأيضاً قضية أصحاب الأراضي التي غمرها «السد» وتمّ استقدامهم إلى الجزيرة، ونرى أنهم ضحايا مشروع عنصري من قبل حكومة البعث. على أن يتم تعويض جميع المتضررين تعويضاً عادلاً.
- عدم إهمال الأبعاد الاجتماعية للمشاريع التمييزية على أي مكون سوري، والعمل بشكل جدّي على إجراء مصالحات حقيقية بين جميع الأطراف، والتطلع إلى بناء مستقبل يسوده السلام والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات في سوريا.

### و. إلى لجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المحايدة:

- ضمان الشمولية أثناء عملية توثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع الأطراف في سوريا، وخاصة تلك التي أفضت إلى تهجير ملايين السوريين قسراً من مناطق سكنهم الأصلية.

إنَّ الفهم الحقيقي للأحداث التي وقعت في سياق تطبيق المشروع الذي اصطلح على تسميته باسم «الحزام العربي» يتطلب الرجوع والنظر بعمق إلى تاريخ سوريا، وعليه فإنَّ التقرير التالي سيلقي نظرة متفحّصة على ماضي البلاد. وعلى الرغم من أنَّه وخلال بحثنا واجهنا مشاكل عديدة فيما يتعلّق بالوصول إلى معلومات ذات مصداقية عالية، إلا أنَّنا بذلنا كل جهد لنقدّم للقارئ هذه اللوحة الواسعة عن تاريخ الجزيرة السورية.

ولهذا الغرض كان من الضروري اتباع نهج متعدد التخصصات، بمعنى البحث في أعمال المؤرخين أولاً وقبل كل شيء، إلى جانب دراسة روايات علماء الاجتماع والجغرافيا، الحديثة والمعاصرة للأحداث ذات الصلة.

ولقد قمنا أيضاً في منظمة (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة) بإيفاد بعثة ميدانية علمية إلى سجلات «Nantes - Loire-Atlantique» في مقاطعة، إلى الغرب من باريس/فرنسا، التي تحتوي على محفوظات تعود لفترة الانتداب الفرنسي على سوريا وكان ما حصلنا عليه رائع وقيم.<sup>14</sup>

ولم تكن لتكتمل هذه اللوحة العامة لو كنا قد أغفلنا النظر إلى أعمال المسافرين والمستكشفين والبعثات التبشيرية الذين يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مدى اهتمامهم بتصوير المنطقة لتقييم مصداقيتهم، ولكن بجميع الأحوال أخذنا منهم المعلومات ذات الصلة. ونظراً لكون الموضوع على درجة من التعقيد، تواصلنا مع أكاديميين وكانوا لطفاء كفاية إذ خصصوا بعضاً من وقتهم ليوضحوا لنا بعض الجوانب المعقدة. نقدم لهم جزيل الشكر.

## 1. مقدمة عن الجزيرة السورية:

لا يمكن حصر تاريخ الجزيرة بكل جوانبه الثقافية والاقتصادية والسكانية إلا من خلال البحث في عدة اختصاصات ومجالات بما فيها دراسات المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا. ومن خلال البحوث التي قمنا بها وجدنا بأنَّ التنوع متجذّر بعمق في النسيج الاجتماعي للمنطقة لكنها في صراع وصدام دائم مع الحدود المتشددة التي أورثتها إياها دول الاحتلال.

### أ. تاريخ الجزيرة:

يتطلب الفهم السليم والواضح للمنطقة الغوص في تاريخها السكاني ودراسة الخصائص الجغرافية التي تتسم فيها وكذلك أهمية دورها في الميدان الاقتصادي والذي يفسر رغبة وطمع الامبراطورية العثمانية والانتداب الفرنسي بفرض سيطرتهم السياسية عليها في الوقت الذي كانت فيه مأهولة من قبل قبائل البدو الرُّحَّل وشبه الرُّحَّل.

لقد ظهر في السنوات القليلة المنصرمة، عدد كبير من الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزيرة السورية. سمحت للكثير من الباحثين بتنظيم الأنساق التاريخية الضرورية لدرء الالتباس المتعلق بأصول الجماعات القاطنة منذ قرون في هذه الأرض التي فككتها قوى أجنبية، وفرضت عليها حدوداً لم تكن هي حدودها. ويتضمن هذا التاريخ في جزء كبير منه، اختلاطاً إثنيّاً، فرضته العوامل الأمنية والاقتصادية في النسق القبلي الذي لم يكن دائماً متوقفاً على صلة الدم وحدها، كـ«التحالف القبلي المُلّي» الذي ظهر في بداية القرن الـ16 ووصل ذروة نشاطه في نهاية القرن الـ19، بقيادة الأمير الكردي «إبراهيم باشا المُلّي» وبمباركة من السلطان عبد الحميد.<sup>15</sup> حيث جمع ذلك التحالف بين الكرد والعرب والمسيحيين والأيزيديين وبعض التركمان. ونظراً لاستمرارية الحروب وتأثيرها في إعادة تموقع القوى القبلية المهيمنة، قبل ظهور العثمانيين وخلال فترة حكمهم أيضاً، كانت المناطق المتشابكة في مجال التخوم القبلية هي النقاط الأساسية للنزاع. وذلك قبل ظهور فكرة الانتماء القومي، ومفهوم الحدود الدولية.

15 «شتيفان فينتر». «أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني خلال القرن 18 للميلاد». ترجمها من الألمانية: د. نضال محمود حاج درويش. نُشر البحث في مجلة الأرشيف العثماني العدد 27 سنة 2010. (موقع مدارات كرد. 17 شباط/فبراير 2015. آخر زيارة للرباط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://www.medaratkurd.com/2015/02/%d8%a3%d9%83%d8%b1%d8%a7%d8%af-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b1%d8%a2%d8%a9-%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%b4%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%ab/>

وهو الأمر الذي أنتج نزاعات لم تتوقف، حيث لم تقوَ الدول التي ظهرت في هذه المنطقة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية (تركيا وسوريا على سبيل المثال) على استيعاب الاختلافات الإثنية، لأجل إنتاج هوية جامعة تُدني إليها مختلف الإثنيات بشكل متساوٍ، في دولة تكون فيها فكرة المواطنة هي الضامن الدستوري لتفاعل وتعايش مختلف الشعوب التي تجاوزت جغرافياً ولم تستقر حتى اللحظة في وحدات إدارية مجردة من الانتماءات القبلية والقومية المغلقة.

لقد لاحظ المؤرّخ الكندي «شتيفان فينتر/المتخصص في تاريخ سوريا خلال الحقبة العثمانية» في دراسته لأرشيف الجباية العثماني، وجود زحم كبير من الوثائق المتعلقة بتاريخ الكرد في الأرشيف العثماني، لكنها لم تخضع للدراسة بشكل كاف ودقيق.<sup>16</sup> وبالرغم من أن أقدم وثيقة في الأرشيف العثماني حول الكرد تعود إلى القرن السادس عشر،<sup>17</sup> إلا أنّ تاريخ الإمارات الكردية يعود إلى قرون سابقة على هذا التاريخ. وقد تعرضت الكثير منها لخراب كبير بسبب الغزو المغولي للمنطقة بين القرنين الـ 13 والـ 15.

لقد كانت النقطة الحاسمة في تاريخ هذه المنطقة، هي معركة جالديران عام 1514 ميلادي، التي وقعت فيها الإمارات الكردية إلى جانب العثمانيين في مواجهة الصفويين، وأدت إلى ترجيح كفة العثمانيين في تلك المعركة التي أفضت إلى اتفاقية السلام بين الأمير الكردي «إدريس البدليسي» والسلطان العثماني «سليم الأول»، الأمر الذي أتاح لهذا الأخير أن يبسط سيطرته بعد ذلك الاتفاق على «بلاد كردستان والجزيرة الفراتية» في عام 1516 ميلادي، بعد معركة أخرى مع الصفويين في محور ماردين/أورفة.<sup>18</sup>

لكنها في الحقيقة لم تكن سيطرة، بل مجرد مباحة إسمية قدمتها الإمارات الكردية للباب العالي، مقابل تقديم الضرائب لها، وكانت استقلالية السلطة مصادرة، ونظام الحكم في الإمارات الكردية كان يتوارث دون تدخل من الباب العالي. وهذا ما يوثقه الأرشيف العثماني ذاته. وترتسم هذه الاستقلالية بوضوح في رحلة الموفد العثماني «أوليا جلبي» سنة 1655 ميلادي إلى بلاد الكرد.<sup>19</sup> الذي قدّم تحليلاً مميزاً للواقع الديمغرافي والاقتصادي وكذلك لطبيعة نظام الحكم في الإمارات الكردية. وقد ظهر ما تقدم مطابقاً لما جاء لاحقاً خلال صفحات أرشيف الجباية العثمانية للقرن الثامن عشر. الذي تناولته قراءات متعددة. من ضمنها تلك التي قدمها «شتيفان فينتر» و«محمد علي أحمد». حيث يستعيد كلاهما التوزع السكاني للقبائل التي كانت تقطن في الجزيرة السورية الحالية. وأسماء القبائل الكردية والعربية التي تجاوزت وأُسست النقاط الحضرية بين حوض الفرات والجزيرة الوسطى.

وللمفارقة، يأتي ما تقدم متسقاً مع ما قدمه المؤرخ التركي «أحمد آق كوندوز» حول وجود شكل من أشكال الدولة الكردية في فترة حكم «سليم الأول»، حينما اعترف «بوجود دولة كردية مستقلة في شرق الأناضول بالانسجام مع النظام الإداري للدولة العثمانية (...). مع ترك السياسة الخارجية في يد السلطان العثماني».<sup>20</sup> وقد استمرت هيمنة هذه الإمارات على أراضيها التي توزعت بين الجزيرة العليا والوسطى حتى آخر لحظة من حكم الإمارة الملكية بقيادة إبراهيم باشا (1843-1908)، الذي جعل من مدينة **ويران شهر** (50 كلم شمال **رأس العين/سري كانيه** الحالية) حاضرة أساسية لحكمه. وكان صاحب مشروع دولة، ومعارض صريح لمشاريع السلطة العثمانية. وهو الأمر الذي يؤكدّه أيضاً الموفد والآركيولوجي الألماني «ماكس أوبنهايم» في رحلته إلى مجلس «إبراهيم باشا» سنة 1899. وطلبه من الأمير الكردي مساعدته له بالتنقيب في «**تل حلف**» الواقعة حالياً ضمن الأراضي السورية.

لقد كان الأمير الكردي حاكماً دون منازع، غير أن تلك الحالة لم تستمر بعد السقوط المفاجئ للسلطان عبد

16 المصدر السابق نفسه.

17 محمد علي أحمد. «الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني». موقع مدارات كرد (الدراسة منشورة في مجلة قلمون للدراسات والأبحاث، العدد الثاني - آب / أغسطس 2017، كما أنها نشرت في موقع المركز الكردي السويدي للدراسات). 30 كانون الأول/ديسمبر 2017. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://www.medaratkurd.com/2017/12/%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b1%d8%af-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b4%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b1%d8%af-%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%b4%d9%8a-%d9%81-%d8%a7%d9%84/>

18 محمد باروت جمال. «التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى بيروت. تشرين الأول/نوفمبر 2013. ص 51.

19 للمزيد انظر: جلبي أوليا. رحلة أوليا جلبي في كردستان. ترجمة: رشيد فندي. مطبعة خاني/دهوك. 2008.

20 آق كوندوز. أحمد/أورتورك. سعيد. الدولة العثمانية المجهولة. ترجمة: أورخان علي - عوني لطفي أوغلي. إصدارات وقف البحوث العثمانية. استنبول 2008. ص: 219.

الحميد، وعود الاتحاديين الأتراك وانقلابهم ضد إبراهيم باشا الذي خلفته زوجته التي عقدت الصلح مع الأتراك، وسلّمت الأسلحة، وتوزعت تلك القبائل المنضوية تحت الراية المملية على جانبي خط الحدود المستحدث بين سوريا و تركيا ضمن خارطة الحالية.<sup>21</sup>

إلى جانب أرسيف الجباية العثماني للقرن الـ 18، والذي يوثق بكل دقة، القبائل التي كانت تحكم وتقتن في كل من إقليم كرداغ/عفرين وتل أبيض والجزيرة. وجميعها كانت ذات كثافة سكانية كردية. كذلك تظهر في الفرمات العثمانية عمليات التهجير القسرية وإعادة توطين القبائل من مختلف المجموعات الإثنية. والتي شكلت أولى عمليات الهندسة السكانية غير المتفقة مع رغبات شعوب المنطقة. ولأن الحدود بين سوريا وتركيا كانت متحركة باستمرار، وتتغير بين اتفاقية وأخرى - مثلاً اتفاقية أنقرة الأولى 1921 واختلافها عن اتفاقية أنقرة الثانية 1926 - وفقاً لمواقع القوة بين كل من تركيا وفرنسا. إذ لم تستقر حدود سوريا الحالية حتى عام 1939. معتمدين في تحديدها على خط سكة القطار الألمانية بين بغداد واستنبول/اسطنبول. وقد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1978، دراسة عن الاختلاف الكبير في عمق الخط الحدودي الفاصل بين سوريا وتركيا، وكذلك عدم استقرار عدد الأعمدة التي كانت تنصب لهذا الغرض.<sup>22</sup>

في سنة 1919 أصدر البرلمان السوري قراراً بالإجماع، يتعلق بتحديد حدود سوريا الطبيعية والتي كانت تمتد من: « طوروس إلى العقبة ومن نهر الفرات إلى البحر المتوسط». <sup>23</sup> ولم تكن المناطق الكردية الواقعة في شمال شرق سوريا حينذاك جزءاً من خارطة سوريا. وقد وجد المؤرخ والمستشرق الروسي «لازاريف» أن القضية الكردية في سنة 1919، كانت محل صراع بريطاني فرنسي وليس تركي فرنسي.

حيث كانت الأوساط الفرنسية في تلك السنة تأمل في: «الحصول على كردستان الجنوبية الغربية» أي المناطق الكردية في شمال شرق سوريا الحالية.<sup>24</sup> بينما كانت خطة الإنكليز واضحة في: «تثبيت أقدامهم في كردستان الجنوبية وعدم إعطاء الفرنسيين أسباباً «شرعية» للتدخل في كردستان الجنوبية - الغربية».<sup>25</sup>

ومن مفارقات التقرير الأمني الذي كتبه ملازم الأمن السياسي «محمد طلب هلال» سنة 1963، عن محافظة الحسكة. أنه عزا ضعف الوجود العربي في الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا، بأنه «يرجع إلى قُرب عهد العنصر العربي بالحياة الحضرية حيث هم في نقلة وترحال».<sup>26</sup> وهو ذات التعليل الذي وجدناه في قراءة «محمد جمال باروت» للتوزع الديمغرافي، لكن في صيغة مغايرة قليلاً، حيث ربط الأخير سبب الكثافة السكانية الكردية في الجزيرة السورية بـ«سرعة وتيرة استقرار الكرد مقارنة بالعرب».<sup>27</sup>

لقد تأثرت تيارات قومية حديثة في سوريا بالنظرية القومية العنصرية في ألمانيا النازية بالتحديد، حيث كان شعار الحزب السوري القومي الاجتماعي (على سبيل المثال) مستنسخاً من الصليب المعقوف للنازية، وشعارها «سوريا فوق الجميع» أيضاً مطابقاً لشعار الحزب النازي «ألمانيا فوق الجميع». وهو ما أدى إلى حدوث خلاف على هوية سوريا بين «تيار عروبي متطرف» وبقية المجموعات الأهلية التي دخلت في تكوين سوريا الحالية.

21 د. نضال محمود حاج درويش. تل حلف والجزيرة من خلال مشاهدات البارون فون اوبنهايم 1860-1946. موقع مدارات كرد. 30 حزيران/يونيو 2020. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <http://www.druktaradem.com/sptth/60/0202/moc.druktaradem.www//sptth>.  
/58%9d%a8%9d%7a%8d%78%9d%68%9d%8a%8d%88%9d%3a%8d%-9a%8d%1b%8d%a8%9d%2b%8d%ca  
22 عمر رسول. دراسة الحدود الدولية بين سوريا وتركيا. موقع مدارات كرد. 6 كانون الثاني/يناير 2015. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://www.medaratkur.com/2015/01/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%af%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%88%d8%aa%d8%b1%d9%83-%d9%8a%d8%a7/>

23 جوردي تيجل: أكراد سوريا.. التاريخ والسياسة والمجتمع، من إنجازات روتليدج في مجال دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية لعام 2009، المملكة المتحدة ص 14.

24 لازاريف. م.س. المسألة الكردية. ترجمة: عبدي حاجي. دار الفارابي. بيروت 2013. ص 265.

25 لازاريف. م.س. المسألة الكردية. ترجمة: عبدي حاجي. دار الفارابي. بيروت 2013. ص 271.

26 محمد جمال باروت . التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت 2013. ص 725.

27 محمد جمال باروت . التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت 2013. ص 724.

ولا يخفى الأثر الذي تركه مؤسس «حزب الشباب» ووزير الدفاع السوري «أكرم الحوراني»، في طرحه لفكرة «النقاء العرقي العروبي». ففي الوقت الذي كان فيه «أنطون سعادة» ينادي بـ«الأمة السورية المؤلفة من العرب والكرد والسرمان وغيرهم»، كان الحوراني في سنة 1932، يهتف باعتبار من لا يُستعرب دخيلاً على الأمة.<sup>28</sup>

وقد توسّع المؤرخ والسياسي والأكاديمي الكردي: عصمت شريف وانلي (1924-2011)، في تقديم مقارنة بين «النازية» من خلال تصورات «هتلر» عن العرق والنظرة إلى الآخر المختلف، عبر كتابه «كفاحي»، والتقرير الأمني الذي اقترحه الوزير في حكومة البعث محمد طلب هلال، الذي تقدم بمشروعه العنصري ضد الكرد إلى المؤتمر القطري للبعث في دمشق سنة 1963، حيث تم تداول التقرير سرياً، ولم تطلع عليه الحركة السياسية الكردية إلا سنة 1968. كما أن المحادثات التي جرت حينذاك بين الحكومة السورية وقيادات في الحركة الكردية حول مشروع «الحزام العربي» لم تفض إلى أية نتيجة.<sup>29</sup>

ومنذ ثلاثينيات القرن الماضي ووصولاً إلى تقرير «محمد طلب هلال» في ستينياته، ظهرت المشاريع العنصرية للدولة السورية كاستراتيجية ثابتة ضد الشعب الكردي. فبدأ تطبيق «روح» تلك التقارير في سياسات عنصرية حملتها مشاريع عديدة، منها الاستيلاء على أراضي الملاكين الكرد بشكل غير مسبوق تحت مسمى قانون الإصلاح الزراعي، ومشروع التجريد من الجنسية 1962 والحزام العربي 1974 - 1985. حيث ترسخت في سوريا حالة من الشعبوية الاستبدادية، وجدّ فيها المؤرخ الفرنسي «جوردي تيجل» جوهرًا لـ«الروحية العنصرية» في سوريا، والتي حالت دون تحول الكرد إلى جزء من سوريا، و تعرضهم لشتى أنواع التمييز العنصري.<sup>30</sup>

## ب. سكان الجزيرة:

لطالما وصفت الجزيرة كمكان غني بالتنوع الثقافي. ونظراً لوقوعها على أراضي بلاد الرافدين فقد كانت موطناً لجماعات عديدة ذات أديان وأعراق مختلفة على مرّ العصور وذلك نتيجة الهجرات والحروب والتجارة والمجازر التي مرت على المنطقة.

لقد شهدت منطقة الجزيرة في (بلاد ما بين النهرين/الرافدين - Mesopotamia) تقدماً مبكراً للبشرية. ونظراً لكونها قد تأهلت بالسكان منذ آلاف السنين فقد كانت موطناً لجماعات سكانية شكّلت تحالفات وتميزت وفقاً للعديد من المعايير بما فيها الانتماء العرقي. ويذهب «لويس» أبعد من ذلك بالقول:

«إنهم يختلفون في أصولهم العرقية وفي تاريخهم وحجمهم. يختلفون في نسبة الأغنام إلى الإبل في مخزونهم من الماشية وفي عادات هجرتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.»<sup>31</sup>

بينما ذهب «ماكدونالد»، إلى الهويات التي تتسم بها المجموعات السكانية اليوم -بما فيها الهوية العرقية- رغم أنها حقيقية ومبنية بشكل كامل على تاريخ كل جماعة، إلا أنه يظل هناك خصائص يعتمد عليها تحديد هذه الهوية من الصعب أن تستند إلى تحليل تاريخي موضوعي. وعليه، يتحدث «ماكدونالد» عن الصعوبات التي يواجهها المؤرخون في توثيق تاريخ العرب، حيث أنه يعرف «الوجود العربي» بكونه: «أحد أصعب التواجيدات

28 سامي داوود. «جدلٌ حول الفيدرالية الديمقراطية في شمال سوريا - روجافا». مجلة أوريان 21 الفرنسية. 724. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://orientxxi.info/magazine/%D8%AC%D8%AF%D9%84%D9%8C-%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%8E-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%81%D9%8A.1352.1352>

29 عصمت شريف وانلي: «اضطهاد الكرد من قبل حكومة البعث الديكتاتورية في سوريا»، كانون الثاني/يناير 1968، ص 7.

30 جوردي تيجل. «أكراد سوريا: التاريخ والسياسة والمجتمع». ترجمة: د. مسلم طالاس. موقع مدارات كرد. 1 كانون الثاني/يناير 2014. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). [https://www.medaratkurd.com/2014/02/%d8%a3%d9%83%d8%b1%d8%a7%d8%af-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%?fbclid=IwAR2mEOPBfgqDnBXDIKT\\_roVU9r4\\_qxGQw9eSh9coOFizeFjO9\\_C6yb5P7hI](https://www.medaratkurd.com/2014/02/%d8%a3%d9%83%d8%b1%d8%a7%d8%af-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%?fbclid=IwAR2mEOPBfgqDnBXDIKT_roVU9r4_qxGQw9eSh9coOFizeFjO9_C6yb5P7hI)

31 نورمان ن. لويس: «البدو والمستوطنون في سوريا والأردن بين عامي 1800 و1980»، (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج، 1987). نشر نورمان إن لويس مقالته الأولى «حدود الاستيطان في سوريا بين عامي 1800 و 1950» في عام 1955 بعد أن أمضى سنوات في سوريا في إجراء أبحاثه بين عامي 1942 و1955. ويعتبر مقال «البدو والمستوطنون في سوريا والأردن بين عامي 1800 و1980» تكملة لهذا المقال.

السكانية دراسةً في الشرق الأدنى القديم»،<sup>32</sup> وبالمثل - وفقاً لمكادونالد - ونظراً لحدثة مفهوم «الهوية الكردية» فإنه لم يصل المؤرخون لحد الآن إلى تاريخ قطعي لزمان تواجد الأكراد في المنطقة.<sup>33</sup>

تتضمن كل مجموعة بشرية على عناصر جذب خاصة، تجعلها موجودة كجماعة ذات هوية متميزة، وذلك حتى قبل ظهور تصوراتنا الحديثة عن الهويات القومية. فأوربا ما بعد صلح وستفاليا 1648، التي أفرزت 300 وحدة إدارية، وتحددت وفقاً لفكرة التخوم الإقطاعية. ليست هي أوربا ما بعد الحربين العالميتين هوياتياً قبل أي بعد آخر. والأجدر بالقياس، هو تطبيق النسق الفكري ذاته على ظهور المجموعات في كيانات قومية ضمن حدود ميزوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) أيضاً.

ورغم وجود إشارات عديدة تدل على وجود المجموعتين (الكرد والعرب) في المنطقة منذ آلاف السنين، إلا أن التحليل الموضوعي لا يمكن أن يعيدنا إلا إلى القرن السادس عشر فصاعداً، بعد دخول المنطقة تحت حكم عنصر جديد فرض هيمنته على المجموعات الأصلية، متذرعاً بالمظلة الدينية التي مثلتها الراية العثمانية، بعد معركة جالديران 1514.

ولاحقاً، حينما بدأت الجماعات تشعر بالانتساب جزئياً إلى هويات مختلفة في المنطقة نتيجة وجود القوى الاستعمارية ونهوض النزعة القومية، تماماً كما فعلوا في الوقت الذي تم فيه تنفيذ مشروع «الحزام العربي»، موضوع هذا التقرير.<sup>34</sup>

وعليه، فقد سكنت القبائل الكردية والعربية إلى جانب التركمان منطقة الجزيرة في معظم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكان معظمهم من البدو الرحل وشبه الرحل.<sup>35</sup>

يعود تاريخ الإمبراطورية الآشورية الأولى، التي يقع جزء منها على أراضي الجزيرة بحدودها الحالية، إلى عام 2000 قبل الميلاد. وفي الآونة الأخيرة، وتحديداً في عام 1932، تمّ توطين المسيحيين الآشوريين الفارين من المجزرة العراقية في المناطق التي تقع على طول ضفة نهر الخابور من قبل الانتداب الفرنسي، قبل أن يعودوا ويلجؤوا إلى منطقة الجزيرة أيضاً نتيجة لمجازر أخرى استهدفتهم في العراق بين عامي 1936 و 1939.<sup>36</sup>

وفي أوائل القرن الثامن عشر أيضاً ثبت استقرار «الأيزيديين» بالجزيرة، في حين لجأ «الشراكس» إلى رأس العين/سري

32 م. سي. أ. ماكادونالد، «العرب في سوريا» أو «تغلغل العرب في سوريا». سؤال حول التصورات؟، توبوي. شرق-غرب 4 (2003): 18-303. يعمل ماكادونالد في دراسة اللغات والنقوش وتاريخ شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام وطرق محو الأمية في الشرق الأدنى القديم، ويشغل حالياً منصب المدير الأكاديمي لمشروع «الجزيرة العربية القديمة: اللغات والثقافات»، ومقره مركز الخليبي للأبحاث في أكسفورد.

33 ديفيد ماكدوال، تاريخ حديث للأكراد (لندن، المملكة المتحدة: آي تي توبويس، 2004). درس ديفيد ماكدوال التاريخ الإسلامي على يد ألبرت حوراني من أجل الحصول على الشهادة الجامعية، وكتب أطروحته للدراسات العليا عن الثورة الدرزية في سوريا بين عامي 1925 و1927. عمل في المجلس الثقافي البريطاني والأونروا قبل أن يتفرغ للكتابة عن بريطانيا وفلسطين ولبنان والأكراد.

34 بنجامين توماس وايت، ظهور الأقليات في الشرق الأوسط: سياسة المجتمع في الانتداب الفرنسي على سوريا (إدنبور، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إدنبور، 2011). وايت هو محاضر أول في التاريخ في جامعة غلاسكو يدرّس ويُبحر في تاريخ اللاجئين وقضايا انعدام الجنسية في العالم بأسره.

35 آزاد أحمد علي، «الدور السياسي للقبائل الكردية ملي وعائلة إبراهيم باشا في غرب كردستان وشمال بلاد الشام (1878-1908)» في حلب والأراضي التابعة لها: مصنع وسياسة مدينة (1868-2011)، إد. جان كلود دافيد وتيري بوسير (بيروت - دمشق: مطبعة Ifpo، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2014)، 79-67؛ ألفريد دي بيثويس، صحراء سوريا، الفرات وبلاد ما بين النهرين (باريس، فرنسا: هاشيت، 1896). كان دي بيثويس ضابطاً تم تدريبه في المدرسة العسكرية الملكية الخاصة في سان سير (دفعة عام 1843-1845)، كان قائد الفوج الأول من الصيادين الأفارقة عام 1857. أمضى ثماني سنوات في سوريا ثم غادرها وعاد إليها برحلة أخرى عام 1866.

36 إتيان دي فوماس، «أهل الجزيرة»، حوليات الجغرافيا 65، رقم 347 (1956)، <http://sptth.1914-1974.gro.id/>; 4100.986.vapop/7193.01/

كان دي فوماس (1914-1974) رجل دين، ودكتوراً في الآداب، وكان قد قام بزيارة إلى سوريا.

ميريام عبابسة، «حدود التنمية في سوريا: تكييف المشروع البحثي مع المنطق القبلي في الجهة الريادية للجزيرة»، البرهنة بالقرينة المعاكسة، رقم 2 (2005): 11-25://sptth.52.230.oca/7193.01/gro.id، ميريام عبابسة هي زميلة أبحاث مشاركة ومستشارة في الجغرافيا الاجتماعية في مركز إقبو (IFPO) في عمان. يركز عملها على تأثير السياسات العامة على التنمية الإقليمية والحضرية في الأردن وسوريا.

كانيه في عام 1876 هرباً من روسيا.<sup>37</sup>

أما آخر موجات اللاجئين التي استُقدمت من قبل سلطات الإمبراطورية العثمانية بدايةً والانتداب الفرنسي لاحقاً، والتي كان هدفها السيطرة على وجود البدو الرحل وشبه الرحل في المنطقة، تَضَمَّت أشخاصاً من «الشركس» كانوا ينتمون إلى الجيش العثماني ووثق وصلولهم إلى المنطقة في عامي 1907 و 1911 وأشخاصاً «أرمن» وصلوا إليها عام 1915 هرباً من الإبادة الجماعية العثمانية.<sup>38</sup>

### ج. سيطرة السلطات على المنطقة

لقد شكل وجود البدو الرحل مصدر قلق دائم لقوى السيطرة التي تعاقبت على المنطقة، إذ كان يرى أنه من الضروري أن ينضوا تحت جناح السلطة، التي كانت لا تستطيع إجبارهم على دفع الضرائب كما كانت تفعل مع السكان المستقرين. كانت البداية في خمسينيات القرن التاسع عشر عندما شعرت الإمبراطورية العثمانية بأنها تواجه خطر التلاشي حين بدأت باتباع مذاهب التوطين وتوطيد السلم في منطقة الجزيرة وطبقت سياسات لصالح شيوخ القبائل حيث منحهم الأراضي لتشجيعهم على الاستقرار.<sup>39</sup>

وفي وقت لاحق وبعد أن أدركت سلطات الانتداب الفرنسي ضرورة تأمين المنطقة قبل وضع استراتيجياتها الإنمائية الاقتصادية، وضعت بدورها سلسلة من السياسات التي تهدف إلى إرساء السلام في المنطقة والسيطرة عليها. فبين عامي 1920 و 1946 طبقت سياسة «السيطرة على البدو» التي هدفت لإدارة أمور جماعات البدو الرحل ومراقبتهم. وقد كُلفت بهذه المهمة دوريات تمركزت في مدن الرقة ودير الزور والحكسة والقامشلي. وقد كان اللاجئين أيضاً ذو فائدة للانتداب الذي استقبل الأرمن والسيريان من تركيا وشجعهم على الاستيطان، وفعل الأمر نفسه مع الأكراد الفارين من قمع القوات الكمالية في وقت لاحق.<sup>40</sup>

وعلاوة على ذلك، قرر الانتداب الفرنسي الاعتماد على العشائر ومنح شيوخها الأراضي، وتوطين قبائل البدو شبه الرحل وذلك عن طريق فرض ضرائب على رؤوس الماشية ومنع حدوث الغزوات بين القبائل وإنشاء بنك زراعي.<sup>41</sup>

إن سياسة منح الأراضي انطوت على تناقض والتباس في تطبيقها، ما أدى إلى حدوث نزاعات بشأن الملكيات ساعد على ظهورها عوامل أخرى من بينها قلة مكاتب إدارة الأراضي المشكلة التي حاول الانتداب حلها بتوطين الفلاحين الذين كان أغلبهم من الكرد في شمال منطقة الجزيرة، وتوطين البدو شبه الرحل وأغلبهم من العرب في الجنوب وهذا التقسيم اتسم بالاستمرارية. لكن حدوث هذا التقسيم لم يمنع حدوث تقارب بين العرب والكرد،<sup>42</sup> بل على العكس فقد أدت محاولات تهدئة التمرد المحلي هذه في بعض الأحيان إلى إقامة تحالفات عربية كردية ضد السلطات الحاكمة كان إحداها عام 1923 والذي أدى إلى تراجع القوات الفرنسية.<sup>43</sup>

37 سياسيتان مايزل، «الأيزيديون السوريون في قرى داج والجزيرة»، العالم الإسلامي 103، رقم 1 (2013): 40-24، <https://doi.org/10.1111/j.1478-1913.2012.01478-1913.2012.0>، x.7141؛ سياسيتان مايزل هو أستاذ اللغة العربية والترجمات في المعهد الشرقي حيث ينسق قسم اللغات والترجمات مع دروس في اللغة العربية والإندونيسية والكردية والفارسية والتركية؛ فوماس «سكان الجزيرة».

38 لويس، البدو والمستوطنون في سوريا والأردن، 1800-1980.

39 ميريام عباس، «التنمية الزراعية والسيطرة السياسية على وادي الفرات (1865-1946): دراسة العلاقات الحكومية والبدوية والحضرية في قضاء الرقة»، نشرة الدراسات الشرقية 54 (بدون تاريخ): 459 - 87.

40 جوردني تيجل، «الأراضي الهامشية في سوريا أثناء الانتداب: الحركة المستقلة للجزيرة العليا، المفارقات والغموض في التكامل الوطني غير المكتمل (1936-1939)، مراجعة للعالم الإسلامي والمتوسط 126 (2009). الدكتور جوردني تيجل هو أستاذ أبحاث في قسم التاريخ في جامعة نيوشاتل حيث يقود مشروعاً حول الحدود وتكوين الدولة في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين العالميتين.

41 عباس، «حدود التنمية في سوريا: تكيف المشروع البعثي مع المنطق القبلي في الجهة الريادية للجزيرة».

42 جوردني تيجل، «منطقة الهامش في الجزيرة السورية العليا (1921-1940)»، دراسات ريفية، رقم 186 (2010): 76-61، <https://doi.org/10.4000/etudesrura-> [les.9232](https://doi.org/10.4000/etudesrura-)

43 كريستيان فيلود، «سياسة الانتداب الفرنسي تجاه قبائل ومناطق السهوب في سوريا: مثال الجزيرة»، في سهوب العروب، إد. ريكاردو بوكو، رونالد بايرت، وفرانسواز ميتال (جنيف: منشورات معهد الدراسات العليا، 1993)، 86-61. كريستيان فيلود باحث كتب أطروحة دكتوراه عام 1991 عن الانتداب الفرنسي على منطقة الجزيرة بعنوان: «تجربة الإدارة الإقليمية في سوريا خلال الانتداب الفرنسي: غزو واستعمار وتنمية الجزيرة بين عامي 1920 - 1936».

## د. اقتصاد الجزيرة

في عشرينيات القرن العشرين وكنتيجة مباشرة لسياسات التوطين أصبحت الزراعة ممارسة شائعة أكثر، وعزّز ذلك خصوبة الأراضي التي تتلقى ما يصل إلى 400 مم من الأمطار، وهي ميزة غير شائعة في المنطقة. حيث بدأ شيوخ قبائل البدو الرحل وشبه الرحل بتجربة العمل بالزراعة وغرسوا الأشجار. وقد شجعت فكرة حيازة الأراضي في الوقت نفسه فكرة أخرى لدى الانتداب الفرنسي بإنشاء سجل عقاري لتسجيل الأراضي بأسماء أصحابها رسمياً.<sup>44</sup>

أما التطور الأكبر الذي شهدته الجزيرة فقد كان في خمسينيات القرن العشرين، في الزيادة المذهلة لأسعار القطن التي دفعت أصحاب الأراضي إلى الاستثمار في الآلات وزيادة زراعة القطن على السهوب لبدأ عصر ما سمي أحياناً بعصر «حمى الذهب الأبيض». وقد أدت حمى زراعة القطن إلى التملح المفرط للأراضي الزراعية لكنها في الوقت نفسه كانت تبني ثروات الكثير من أصحاب الأعمال والمشاريع التجارية للحلبيين الأمر الذي أضعف البنية القبلية وشكك في سلطة الشيوخ.<sup>45</sup>

إنَّ نسب الأراضي المزدهرة لزعماء القبائل وتدهور صحة الأراضي أدى إلى شعور الفلاحين بالإحباط وهنا كان حزب البعث مدركاً لهذه الفرصة التي ستزيد من شعبيته فشارك في اتخاذ قرارات سياساتية لصالح الفلاحين الذين بدؤوا بدورهم يدعمونه بشكل كبير.<sup>46</sup>

## ه. حدود ومصير المنطقة:

إنَّ حدود أراضي سوريا كما هي عليه اليوم كانت قد رسمتها مفاوضات بدأت حتى قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية. فقد رصد اللورد «كتشنر» ممثل بريطانيا لدى مصر ما يحدث في الإمبراطورية العثمانية من ارتفاع في مدّ النزعات القومية فيها والتدخل الحاصل في بنيتها والذي ينبئ بسقوطها وأدرك الدور الذي يمكن لبريطانيا العظمى أن تلعبه في أعقابها فقام بزيارة لعبد الله بن حسين شريف مكة.

لقد رُسمت حدود سوريا في ثلاث جلسات من المفاوضات قامت بها بريطانيا العظمى في وقت واحد أثناء الحرب وكانت جميعها متعارضة مع بعضها. أولاً دخل «هنري مكماهون» الممثل الأعلى لملك بريطانيا في مصر في مفاوضات مع حسين وأبنائه. كان هدفه حينها بناء حلف مع دول عربية ضد السلطنة العثمانية مقابل منح الاستقلال لهذه الدول بعد انتهاء الحرب. وتظهر المراسلات بين مكماهون والشريف حسين مدى غموض بريطانيا العظمى في تسمية الأراضي التي تعتزم التنازل عنها للدول العربية بعد الحرب وخاصة فيما يتعلق فلسطين التي كان يلّمح بأنّها ستصبح مستقلة. ثانياً وفي الوقت نفسه كان الحلفاء يجرون مناقشات حول إعادة تقسيم الإمبراطورية العثمانية الآيلة للسقوط.

رسمت اتفاقية سايكس بيكو سيئة السمعة التي تم التوقيع عليها في 16 أيار/مايو 1916، حدود خمس مناطق: المنطقة الأولى تضم سوريا ومنطقة قيليقية (كيليكيا) وتخضع لسيطرة مباشرة من فرنسا.

- المنطقة الثانية: تضم البصرة وبغداد وتقع تحت سيطرة مماثلة من بريطانيا العظمى.
- المنطقة الثالثة: تضم فلسطين وتخضع لسيطرة دولية.
- أما المنطقتين الرابعة والخامسة فتتضمن دولاً عربية مستقلة حيث حازت فرنسا على أولوية إنشاء صناعات في المنطقة الرابعة التي تقع في الشمال وتتكون من سوريا (بحدودها الحالية) والموصل، بينما كان لبريطانيا العظمى الامتياز نفسه في الجنوب الذي وقعت فيه المنطقة الخامسة التي تتكون من العراق والأردن (بحدودهما الحالية).

44 عباس، «التنمية الزراعية والسيطرة السياسية على وادي الفرات بين عامي 1865 و1946: دراسة العلاقات الحكومية والبدوية والحضرية في قضاء الرقة».

45 عباس، «حدود التنمية في سوريا: تكيف المشروع البعثي مع المنطق القبلي في الجبهة الريادية للجزيرة».

46 عباس.



صورة رقم (1) - تفصيل لخارطة الجمعية الجغرافية الملكية موقّعة من قبل مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو عام 1916 الخارطة توضح المناطق الخمس التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو محددة بالأزرق والأحمر والأصفر والمناطق المشار إليها بـ A و B.

هذه الاتفاقية تعارضت مع التزامات بريطانيا العظمى نحو «ال الشريف حسين» وكانت قد وقعت عليها دون علمه، وعادت لفعل الأمر نفسه مجدداً في وقت لاحق في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، عندما وقعت على «وعد بلفور» الذي وعد بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

ونظراً لأن أتباع «ال الشريف حسين» كانوا متحالفين مع بريطانيا العظمى ضد العثمانيين، فقد قاموا بدخول دمشق محاولين إقامة حكومة فيها. بيد أنه وفي الوقت نفسه بدأت فرنسا وبريطانيا العظمى بتطبيق الاتفاقيات التي توصل إليها «سايكس وبيكو» بما فيها «وعد بلفور». حينذاك دفعت مخاوف «فصل بن الحسين» به للسفر إلى أوروبا للاستفسار حول نوايا القوى الغربية وللدفاع عن الدول العربية لكن ذلك لم يقف بوجه فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا تبسطان نفوذهما بقوة ضمن هذه الدول وخاصة في سوريا التي كانتا صارمتين جداً بشأن تواجدهما فيها.

وبعد الانتظار الطويل وفقدان الأمل من مغادرة فرنسا لسوريا أصدر المؤتمر الوطني قرار استقلال الأخيرة في 8

آذار/مارس 1920. لكن هذا القرار كان غير ذي تأثير، وذلك نظراً لاستمرار وجود الجيش الفرنسي على الأراضي السورية. وفي الوقت نفسه، قرّر المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو بتاريخ 25 نيسان/أبريل 1920، انتداب فرنسا على سوريا ولبنان، في حين أعزيت ولاية العراق وفلسطين إلى بريطانيا العظمى تحت سلطة عصبة الأمم. لم يغيّر رفض السوريين القاطع للوصاية الفرنسية وللشروط القاسية التي فرضها «الجنرال غورو» على الحكومة من الواقع شيئاً، فقد دخلت القوات الفرنسية دمشق بتاريخ 25 تموز/يوليو 1920، في تنفيذ فعلي لقرار فرض الانتداب الفرنسي على سوريا.

وفي هذه الأثناء كانت الحرب لاتزال مستمرة وبحلول آذار/مارس 1920، احتل الفرنسيون والبريطانيون القسطنطينية، وكان السلطان محمد السادس يتعاون مع الحلفاء، ووقع «معاهدة سيفر». فرضت هذه المعاهدة أحكاماً بمعاملة قاسية للإمبراطورية العثمانية، ونصت على توزيع أراضيها بين الحلفاء. وشددت أيضاً على حماية الأقليات، وعليه تمّ وهب جمهورية أرمينيا الجديدة أجزاءً من مناطق في الأناضول، وتم منح الأكراد إقليمياً يتمتع بالحكم الذاتي في جنوب غرب الأناضول.<sup>47</sup> كما رسمت المعاهدة الحدود بين سوريا وتركيا على خط أضنة- جزيرة ابن عمر (جزيرة بوطان). بيد أن تركيا أعلنت عدم استعدادها لتترك المنطقة. وأدّى ذلك إلى إجراء أول جولة مفاوضات، تمخضت عن معاهدة أنقرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1921، والتي تركت فرنسا على إثرها منطقة قيليقية (كيليكيا)، واتفقت على حدود جديدة مع تركيا. وبمعزل عن التركيبة اللغوية والإثنية للمناطق فقد استولت فرنسا على خط سكة حديد باناب (BANP) (بوزانتى، حلب، نصيبين وملحقاتها)، التي كانت تركيا تسيطر عليه قبلها. لكن وعلى العموم إنّ قلة إلمام فرنسا بالمنطقة سمح لتركيا بتحقيق مكاسب كبيرة على حسابها.<sup>48</sup>

بيد أنّ تركيا وفرنسا اختلفتا على ترتيبات جوهريّة ولم يستطعا التوصل إلى اتفاق حيث كانت الأولى ترغب بحصة مشاركة في خط سكة حديد باناب (BANP) في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة تحاول توسيع إمبراطوريتها، الأمر الذي أدّى إلى انعقاد محادثات جديدة بين الطرفين حول الحدود أفضت إلى معاهدة أنقرة عام 1929.<sup>49</sup> حدود اليوم هي نتيجة لهذه الأحداث.<sup>50</sup>

## 2. مقدمة عن الطبقة:

ظلت سوريا لفترة طويلة دولة زراعية ففي عام 1976، كان أكثر من نصف القوة العاملة فيها تعمل بالزراعة التي كانت تشكل آنذاك 26 بالمائة من عائداتها الوطنية. ونظراً لكون معظم أراضي الدولة قاحلة فقد كان من الضروري دائماً تطوير تقنيات الريّ وكان نهر الفرات أحد مصادر المياه الأكثر أهمية، إن لم يكن أهمها.<sup>51</sup>

### أ. نجاح متفاوت:

خلال فترة الانتداب الفرنسي وتحديداً عام 1927، تمّ وضع خطة لمشروع إنشاء سد في منطقة «قشلة يوسف باشا/جنوب شرق منبج/بالقرب من سدّ تشرين الحالي» لكنها لم تنفّذ على الإطلاق. وفي عام 1957 تم إبرام اتفاقية مع «الاتحاد السوفييتي» تقضي بتقديمه المساعدة الفنيّة والمالية إلى سوريا لكنها واجهت نفس مصير سابقتها.

47 أندريه ريمون. «سوريا، من المملكة العربية إلى الاستقلال (1914-1946)» في سوريا اليوم، أد. أندريه ريمون (إيكس إن بروفانس، فرنسا: معهد البحوث والدراسات حول العالمين العربي والإسلامي، إصدارات CNRS، 1980)، 85-55؛ أندريه ريمون (7 آب/أغسطس 1925- 18 شباط/فبراير 2011) كان أستاذاً فخرياً في جامعة بروفانس وخبيراً في تاريخ المدينة في الوطن العربي.

دوروثي شميد، «تركيا: متلازمة سيفر، أو الحرب التي لا تنتهي أبداً»، ربيع السياسة الخارجية، رقم 1 (2014): 199. <http://sptth.199.gro.id/:17193.01/9910.141.ep> شميد خير في قضايا البحر الأبيض المتوسط وتركيا، ويحمل دبلوماً في الإدارة العامة من جامعة ساينس بو باريس، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بانتيون السوربون. 48 لويس ديلمان، «الفرنسيون في الجزيرة العليا» (1919-1939) «مراجعة فرنسية لتاريخ ما وراء البحار 243-242»، رقم 66 (1979): 58-33. كان ديلمان (1899-1899) ضابطاً فرنسياً وباحثاً في الجغرافيا والتاريخ وركز في دراساته على بلاد ما بين النهرين.

49 ديلمان.

50 ديلمان.

51 أندريه بورجي، «سد الطبقة وتطور حوض الفرات في سوريا»، مجلة ليون للجغرافيا 49، رقم 4 (1974): 54-343. <https://doi.org/10.3406/geoca.1974.1658.343-54>.

بورجي هو عالم جغرافي فرنسي متخصص في العالم العربي.

وفي شهر أيار/مايو 1961، دخلت سوريا التي كانت آنذاك متحدة مع مصر، في بروتوكول مع «ألمانيا الغربية» ينص على أن تمنح الأخيرة قرضاً لسوريا بقيمة 500 مليون مارك ألماني قابلاً للاسترداد على مدى 30 عاماً بفائدة 3.5% لكن تفكك الجمهورية العربية المتحدة وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والدول العربية في أيار/مايو 1965 كتبها النهاية لهذا البروتوكول.<sup>52</sup>

وفي نهاية المطاف تمّ توقيع الاتفاقية التي أدت إلى إقامة «سد الطبقة/سد الفرات» وقد وقعت تلك الاتفاقية مع الاتحاد السوفييتي بتاريخ 25 نيسان/أبريل 1966، وتنفيذاً لها قامت الأخيرة بمنح سوريا قرضاً بقيمة 500 مليون ليرة سورية قابلاً للاسترداد على مدى 12 عاماً مع فائدة 2.5%.<sup>53</sup> كان الهدف المعلن من المشروع ري ما يصل إلى 640.000 هكتار من الأراضي ومضاعفة مساحة الأراضي المرورية.<sup>54</sup> بيد أن المشروع واجه مجموعة من العوائق الفنية كالاستغلال المفرط للأراضي وانهايار القنوات الأمر الذي أدى إلى عدم تلبيته للتوقعات، وبحلول عام 2009 وصل حجم الأراضي المرورية إلى 260.000 هكتار فقط أي أقل من ربع حجم الأراضي التي خطط لريها في بداية المشروع.<sup>55</sup>

## ب. أداة سياسية في الداخل والخارج

يعتبر «سد الطبقة/سد الفرات» من المشاريع الاقتصادية الأساسية في سوريا، من جهة تطوير الزراعة وإنتاج الطاقة. وقد حرص نظام البعث على أن يستثمر هذا المشروع الضخم في تعزيز هيمنته على الدولة، متخذاً من الريف مجالاً أساسياً للهندسة الاجتماعية المتفككة مع إعادة تريف بيروقراطية الدولة. وقد وجد «حنا بطاطو»<sup>56</sup> أن حزب البعث كان قد توجه نحو تعزيز الصبغة الريفية للحزب بين عامي 1963 و 1970، فقد جاءت الزيادة في عدد أعضائه خلال تلك الفترة من الأرياف التي توجه إليها البعث. و كان من بين أعضاء قيادته الـ 24. ما نسبته 8 بالمئة فقط من المدن. حيث اعترف صلاح جديد<sup>57</sup> (1926 - 1993) سنة 1968 بأن: «الحزب ضعيف جداً في المدن الكبرى»<sup>58</sup>. غير أن ذلك لم يكن يحمل مشروعاً زراعياً مجرداً من العملية التنظيمية للبعث من أجل إخضاع القرية لسلطوته، وتغيير مراكز القوة في المجتمع. لذلك فشلت التعبئة الريفية في تطوير التصنيع الزراعي. واقتصرت على توجيه القرية: «للاخراط في قاعدة النظام».<sup>59</sup>

وهكذا تحول مشروع «سد الطبقة/الفرات» إلى مشروع سياسي بالدرجة الأولى، وعند مقارنته أحياناً بسد أسوان الذي شُيّد في مصر إبان عهد الرئيس «جمال عبد الناصر» نرى أنّ منفذوه وضعوه في هالة الأسطورة ليحظوا بالتمجيد وأنّ الاسم الذي أعطي للبحيرة التي يحتجزها السد (بحيرة الأسد) يعكس جزئياً الرمزية التي أرادها نظام البعث في ربط كل شيء بسياساته وإخضاعه لهيمنته.<sup>60</sup> بدأ بناء السد في شهر آذار/مارس 1968 تزامناً مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لحكومة البعث.<sup>61</sup>

52 بورجي، «سد الطبقة وتطوير حوض الفرات في سوريا».

53 بورجي.

54 بورجي.

55 جورج موتين، «العالم العربي في مواجهة تحديات المياه: القضايا والمراعات»، دائرة المطبوعات العامة ليون، 2009، 164، <http://arxiv.org/abs/0911.4948>. موتين هو

عالم جغرافي فرنسي متخصص في العالم العربي يركز على موضوع المياه.

56 حنا بطاطو (1926 - 2000): مؤرخ أمريكي من أصل فلسطيني. متخصص في تاريخ العراق و الشرق العربي. درّس في جامعة جورج تاون الأمريكية. من أهم مؤلفاته.

الشيخ و الفلاح في العراق. فلاحو سوريا.

57 قيادي بعثي. قام مع «نور الدين الأتاسي» بالانقلاب على حكومة النحلاوي سنة 1966. كان متحكماً في السلطة بين عامي 1966 - 1970. طالب بمحاكمة حافظ الأسد

الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة الأتاسي. قام الأسد بالإنقلاب على جديد وأودعه السجن إلى وفاته.

58 حنا بطاطو. فلاحو سوريا - أبناء وجهاتهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. ترجمة عبدالله فاضل ورائد النقشبندي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت

2014. ص 312.313.

59 هينبوش رايموند. تشكيل الدولة الشمولية في سوريا البعث. ترجمة حازم نهار. دار رياض الريس للنشر. بيروت 2014. ص 308.

60 يرتبط الاسم بالرئيس الراحل حافظ الأسد.

61 بورجي، «سد الطبقة وتطوير حوض الفرات في سوريا».

يذكر «غونتر ماير» أن عملية تعويض العرب الغمر عن أراضيهم التي فقدوها إثر بناء السد، لم تكن في أساسها بعيدة عن موطن سكناهم، إذ كانت حكومة البعث قد وعدتهم بمنحهم أراضٍ ( 3,3 هكتار لكل متضرر) في المنطقة الواقعة « شمال وادي الفرات الأوسط». غير أن الناس لم يكونوا راضين عن «تعامل الحكومة مع شكواهم و لا عن مشروع إعادة توطينهم».<sup>62</sup>

وكان المشروع أيضاً وسيلة لبناء تحالفات سياسية. لم يكن لبنى السد لولا استثمار الاتحاد السوفيتي الضخم فيه،<sup>63</sup> حيث مؤل الاتحاد المشروع واستقدم لتنفيذه 1447 خبير وفني أجنبي، أغلبهم سوفيت. <sup>64</sup> وجاء بناء السد أيضاً في الوقت الذي كانت قد أصبحت فيه المياه مسألة نزاع بين دول تركيا وسوريا والعراق التي تشترك في الفرات إذ ساعد في تخفيف التوترات بينهم. حيث وقعت سوريا وتركيا على ثلاث بروتوكولات في الأعوام 1987 و 2002 و 2003، تضمنت تلك البروتوكولات في جوهرها التزام مقدم من قبل تركيا بتخفيض إيراداتها من نهر الفرات مقابل تخلي سوريا عن مطالبها بمقاطعة هاتاي (أنطاكيا - لواء الإسكندرون).

62 الأثروبولوجيا والتنمية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. تحرير: منيرة سالم مردوك ومايكل إم هورويتز مع مونيك سيل/ ماير غونتر التنمية الريفية والهجرة في شمال شرق سوريا. مطبعة ويستفيو. سان فرانسيسكو وأكسفورد. ص 251/252.

63 بورجي، «سد الطبقة وتطوير حوض الفرات في سوريا».

64 ميريام عبابسة، «التنمية الزراعية والسيطرة السياسية على وادي الفرات (1865-1946): دراسة العلاقات الحكومية والبدوية والحضرية في قضاء الرقة».

بدأت «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» بالعمل على هذا التقرير منذ منتصف العام 2018، حيث قام فريق من الباحثات والباحثين بمناقشة منهجية العمل، ووضع خطة قبل تحديد المناطق التي سوف يتم إجراء المقابلات فيها والقرى المستهدفة، وقد بدء الفريق عملياً بجمع الشهادات والمقابلات مع بداية العام 2019، واستطاع إجراء (31) مقابلة وشهادة بشكل شخصي في مناطق مختلفة شمال شرق سوريا. وتحديدًا في القرى التي تعرّضت فيها الأراضي لعمليات الاستيلاء. كما قام فريق الباحثين من العامل على هذا التقرير بإجراء (12) مقابلة عن طريق الهاتف، ولمرات عديدة مع نفس الأشخاص في العام 2020، بغية الحصول على شهادات ومعلومات أكثر.

إضافة إلى ذلك، زوّد عدد من الشهود «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» بمجموعة من الوثائق التي تُنشر للمرة الأولى وتُظهر المساحات التي تمّ الاستيلاء عليها من قبل الحكومة السورية المتعاقبة والتي بلغت (27) وثيقة. فيما أظهرت وثائق أخرى حوادث متعلقة بذات الموضوع. إضافة إلى العديد من الخرائط التي تمّ رسمها للمنطقة (فرنسية وعثمانية).

وقام فريق العمل بمراجعة، والاقتباس من (77) مصدرًا، منهم (34) كتابًا، و (43) ما بين (بحث وورقة ودارسة ومجلة ومقالة وتقرير) تناولت الموضوع أو فقرات مرتبطة به.

بالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة بإيفاد بعثة ميدانية إلى مدينة «نانت» الفرنسية، للبحث في بعض أجزاء الأرشيف الفرنسي، وقام باحث آخر بالاطلاع على وثائق (مكتوبة باللغة التركية واللغة العثمانية) وتم الاقتباس منها عند الضرورة.

## 5. السياق التاريخي للتغيير الديمغرافي وعمليات نقل السكان في المناطق الكردية

### شمال سوريا:

يبدو أنّ المذكرة التي رفعها «محمد كرد علي» وزير المعارف في حكومة «تاج الدين الحسني» الأولى،<sup>65</sup> إلى «رؤساء الوزارات» المؤرخة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1931، كانت واحدة من باكورة التصريحات الرسمية التي دعت صراحة إلى تهجير الكرد السوريين من مناطقهم على الحدود لأسباب قومية، ففي سياق حديث «كرد علي» عن أحوال «لواء الجزيرة» الذي تحول إلى محافظة ثم لاحقاً تمّ تسمية كامل اللواء باسم «الحسكة»، أشار إلى هجرة ما سُمّاهم بالعناصر (الكردية والسريانية والأرمنية والعربية واليهودية) إلى المنطقة الحدودية الملاصقة لتركيا (المقصود لواء الحسكة)، ولكن أشار إلى أن العدد الأكبر من «المهاجرين» هم من الأكراد، داعياً إلى تهجيرهم وإسكانهم في أماكن بعيدة عن «حدود كردستان» بحسب وصفه، «لما سيترتب على وجودهم هناك عاجلاً أو آجلاً» «مشاكل سياسية تؤدي إلى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السورية؛ لأن الأكراد إذا عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم فالأيام كفيلة بأن تنيلهم مطالبهم إذا ظلوا على التناغي بحقهم والإشادة بقوميتهم»، مقترحاً منحهم أرضاً في أرجاء حمص وحلب ودمجهم مع العرب في هذه القرى. مقارنةً بإيهم مع تواجد الترك في لواء الإسكندرون السورية/العربية.<sup>66</sup>

65 حكومة تاج الدين الحسني الأولى. موقع التاريخ السوري المعاصر. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://syrmh.com/2018/10/21/%d8%ad%d9%83-%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%aa%d8%a7%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84%d9%89/>

66 محمد كرد علي. «المذكرات». الجزء الثاني. دار أضواء السلف للنشر والتوزيع. رقم الإيداع 2775/2010. الصفحات 442-440. تحميل الكتاب، يرجى الدخول إلى الرابط التالي - موقع الديمقراطي (تمّت آخر زيارة للرابط بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2020). <http://www.dimoqrati.info/?p=52101>

من المهم الإشارة إلى أنّ «محمد كرد علي» ذكر في أحد مذكراته أنّه ولد لأب كردي وأم «شركسية».

## أ. إرهابات التغيير الديمغرافي في فترة «جمال عبد الناصر» إلى «حافظ الأسد»:

كان شكل الملكيات في عموم سوريا وعموم المنطقة، منذ مراحل الإمارات/السلطنة العثمانية حتى إعلان «قانون الإصلاح الزراعي رقم 161» في 11 حزيران/يوليو 1958، على الأقل، قائماً على نظام الملكية الكبيرة، حيث تركزت ملكيات شاسعة بيد أشخاص قلائل يتمتعون بنفوذ واسع في مناطقهم (وجهاء ورؤساء عشائر وأمراء في الغالبية العظمى). وحتى العام 1947 كانت الملكيات الكبيرة تشكل أكثر من 52% من مجموع المساحة الزراعية في محافظة الجزيرة/الحسكة (على سبيل المثال وليس الحصر)، وقدرت بحوالي 7.9 مليون هكتار،<sup>67</sup> ووسط العديد من الصراعات العشائرية على المراعي.<sup>68</sup>

ورغم أن قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد سقف الملكيات وصادر المساحات «الزائدة عن السقف المحدد»، لم يشير صراحة إلى الاستهداف المباشر للكرد السوريين في شمال سوريا، إلا أن طريقة تطبيق القانون في محافظة الحسكة ومناطق تواجد الكرد ارتبطت بدوافع سياسية كانت غايتها حرمان الملاكين الكرد من أملاكهم، وبدا ذلك جلياً من خلال عمليات تجريد الملاكين الكرّد بشكل خاص (وبنسبة أكبر من باقي المكونات/خاصة في منطقة رأس العين/سري كانيه) من أراضيهم ومنحها لعشائر عربية كانت تعيش في الجوار و/أو تم استقدامها من مناطق سورية أخرى.

ويبدو أن فكرة «قانون الإصلاح الزراعي» ولدت في سوريا منذ عهد الوحدة بين سوريا ومصر في العام (1958-1961)، حين أراد الرئيس المصري «جمال عبد الناصر» (رئيس الجمهورية العربية المتحدة) تطبيق التجربة المصرية في تحديد الملكية الزراعية في سورية، فأصدر القانون المرقّم 161 لعام 1958<sup>69</sup> والقاضي بتوزيع الأراضي على «المزارعين الفقراء» والاستيلاء على المساحات التي تزيد عن سقف الملكية وفق هذا القانون المحدد.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن «حكومة الوحدة» استولت بموجب هذا القانون على أراضٍ تعود ملكيتها لعائلات من مكونات أخرى، لكن بنسبة أقل، منها عائلات سريانية/مسيحية سكنت في منطقة القامشلي ورأس العين/سري كانيه (عائلة أصفر ونجار) وعائلات وعشائر عربية مثل عشيرة الجبور التي كانت منتشرة بشكل أساسي في جنوب مدينة الحسكة (آل المسلط).<sup>70</sup>

67 ألكسندر حبيب وآخرون، (تقدم سوريا الاقتصادي، دمشق 1947)، الصفحة 36.

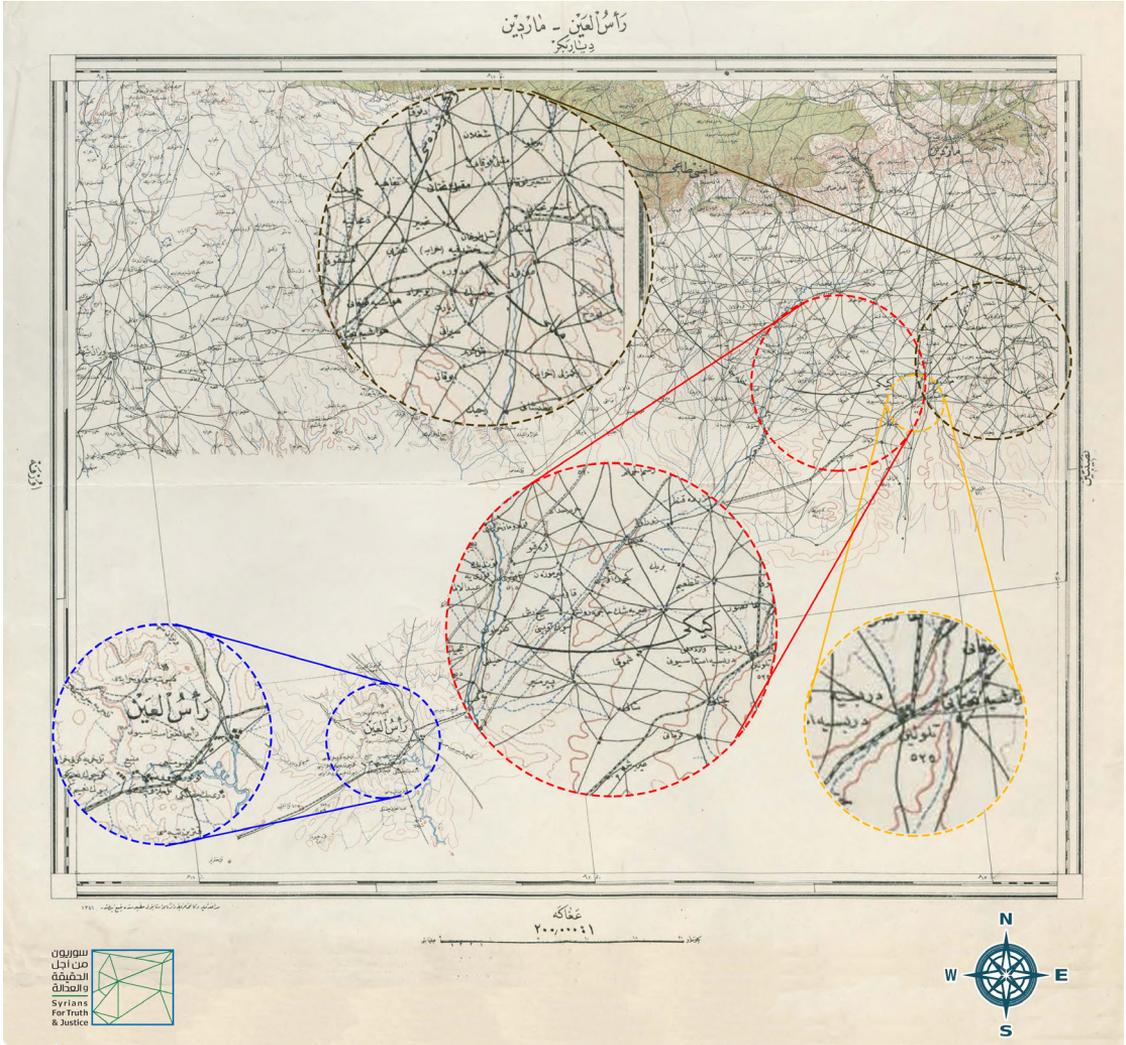
68 آزاد أحمد علي، «دور الزراعة والرعي في رسم الخارطة السكانية للجزيرة الفراتية»، مدارات كرد، 22 آذار/مارس 2020. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).  
<https://www.medaratkurd.com/2020/03/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%b9%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%b1%d8%b3%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%b7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%83/>

69 «قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 للعام 1958» موقع مجلس الشعب السوري. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).  
<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=10641&ref=tree&>

70 عمار عكلة. «الحزام العربي الناسف في قانون الإصلاح الزراعي - حتى يُراد به باطل». مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 5 آذار/مارس 2017. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).  
<https://www.harmon.org/reports/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b2%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8-%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d8%b3%d9%81-%d9%81%d9%8a-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad/>



صورة رقم (2) - خارطة تمّت طباعتها في العام (1341 هجري) - (1922 ميلادي) من قبل دائرة الخرائط في مطبعة اسطنبول - وكالة الكلية الحربية. المصدر: المصدر المفتوح على الانترنت للبرلمان التركي، من ضمن مجموعة من الوثائق مفتوحة المصدر.



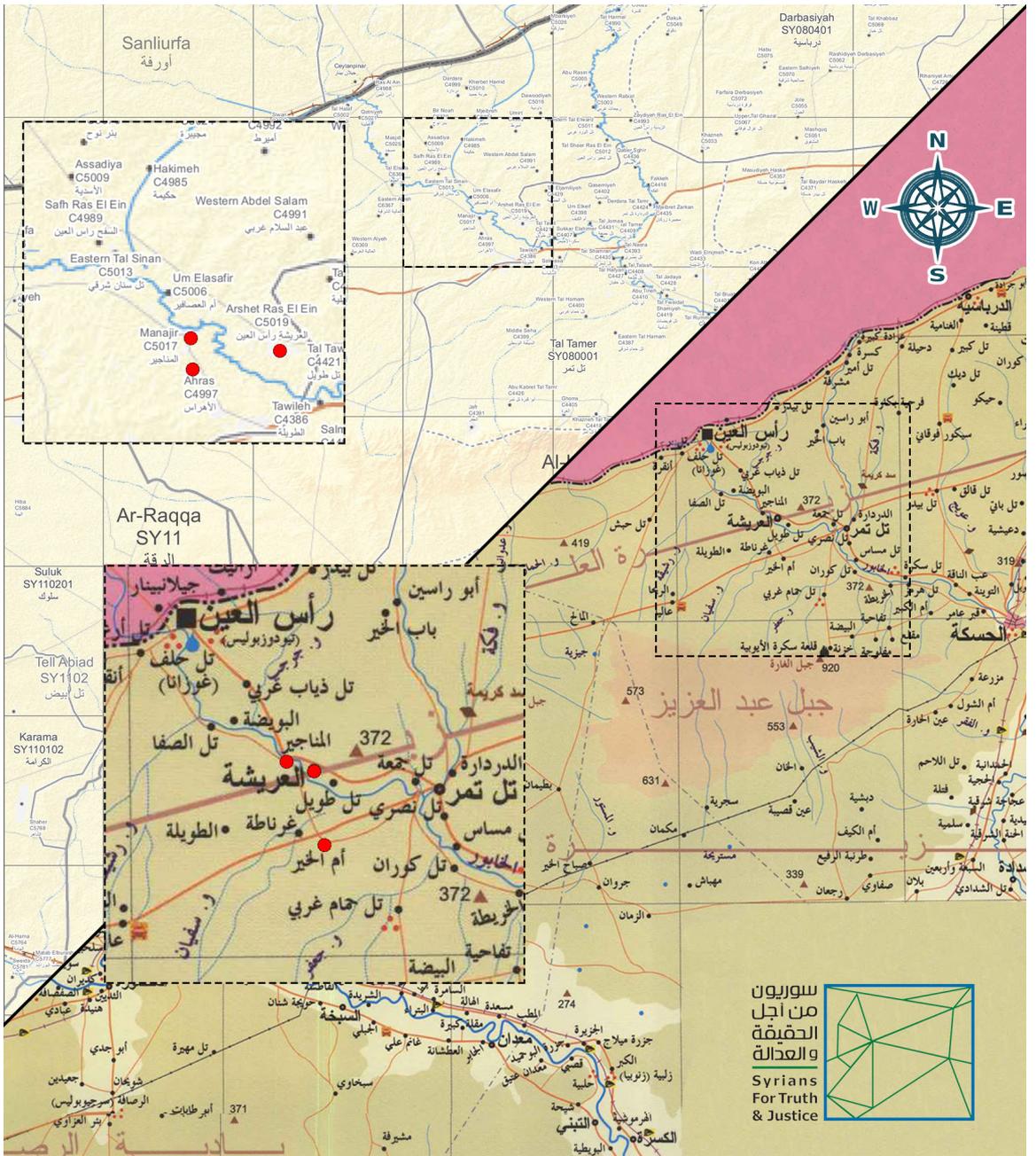
صورة رقم (3) - تحديد أماكن تواجد عشائر « الملان » و « الكيكان » في الخارطة السابقة (تمّ التعديل من قبل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة).

## ب. اللبنة الأولى لعمليات التغيير الديمغرافي في شمال شرق سوريا:

خلص هذا التقرير في أحد نتائجه؛ إلى أنّ «أولى لبنة» عمليات التغيير الديمغرافي في القسم الشمالي من محافظة الحسكة بشكل خاص وبعض أجزاء منطقة تل أبيض في محافظة الرقة وأجزاء من منطقة عفرين في محافظة حلب، وُضعت في مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر عبر إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم (161)، والذي تمّ بموجبه وتعديلاته اللاحقة، تحديد سقف ملكية الأراضي الزراعية واستيلاء الدولة على ما تجاوز السقف المحدد للملكية.<sup>71</sup>

فمع بدء تطبيق القانون اعتباراً من العام التالي لصدوره، تمّ البدء بمصادرة أراضي وممتلكات تعود لملاكين

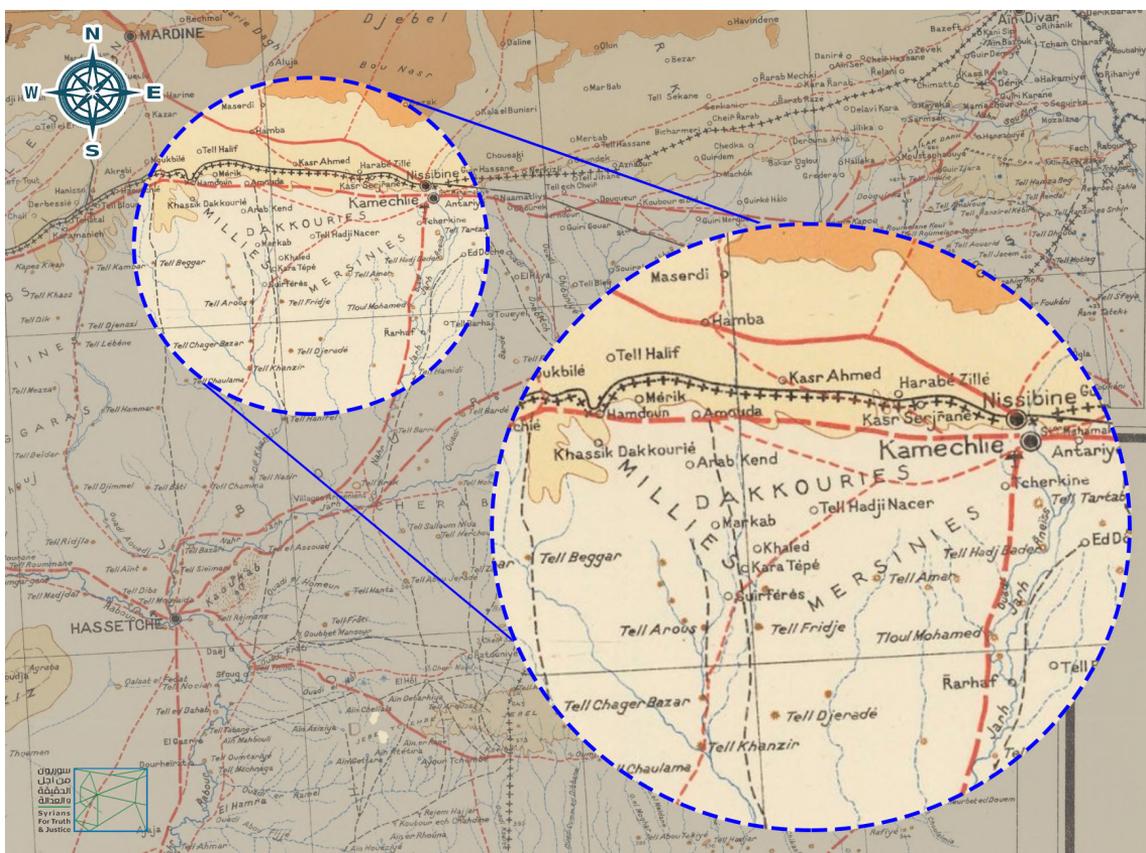




صورة رقم (5) - بعض القرى الإضافية التي تمّ الحديث عنها في الفقرة السابقة.

قُدِّرَت المساحات الزراعية المستولى عليها (بموجب هذا القانون في عموم المحافظات السورية) آنذاك بحوالي مليون و225 ألف هكتار<sup>73</sup>، و«استفادت» من توزيع تلك الأراضي 300 ألف أسرة في معظم المحافظات السورية.

السياسة التمييزية ضدَّ الكرد من قبل حكومة الوحدة في سياق تطبيق القانون 161، وردت أيضاً في مذكرة رفعها الدكتور «نور الدين زازا - ظاظا»؛ أول سكرتير للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا، إلى محكمة «أمن الدولة العسكرية» العليا بدمشق، وهو داخل سجنه في العام 1960، حيث يشير في الفقرة الثالثة من المذكرة إلى ما وصفها بـ«النظرة العنصرية» المتجلىة في «حرمان الكرد كمواطنين من عمليات توزيع أراضي الدولة وذلك مساندة للعشائر العربية المتنفذة على حساب ضياع الحقوق الكردية في المسائل المتنازع عليها»، ويذكر في هذا السياق أيضاً قيام السلطات بتوزيع أراضي أملاك الدولة على أفراد العشائر، «لكنها خصت بها العرب دون الأكراد، ولم يستفد منها كردي واحد»، كما يشير إلى «انحياز» الموظفين في قضايا العقارات المختلف عليها بين العشائر العربية والكردية، «إلى جانب العرب ويساندوهم بتقاريرهم وكشوفاتهم بامتلاك هذه العقارات، وهذا الشيء يلاحظ بين عشيرتي جبور وشمير العربيتين وعشيرتي ميرسينا والعباسة الكرديتين».<sup>74</sup>

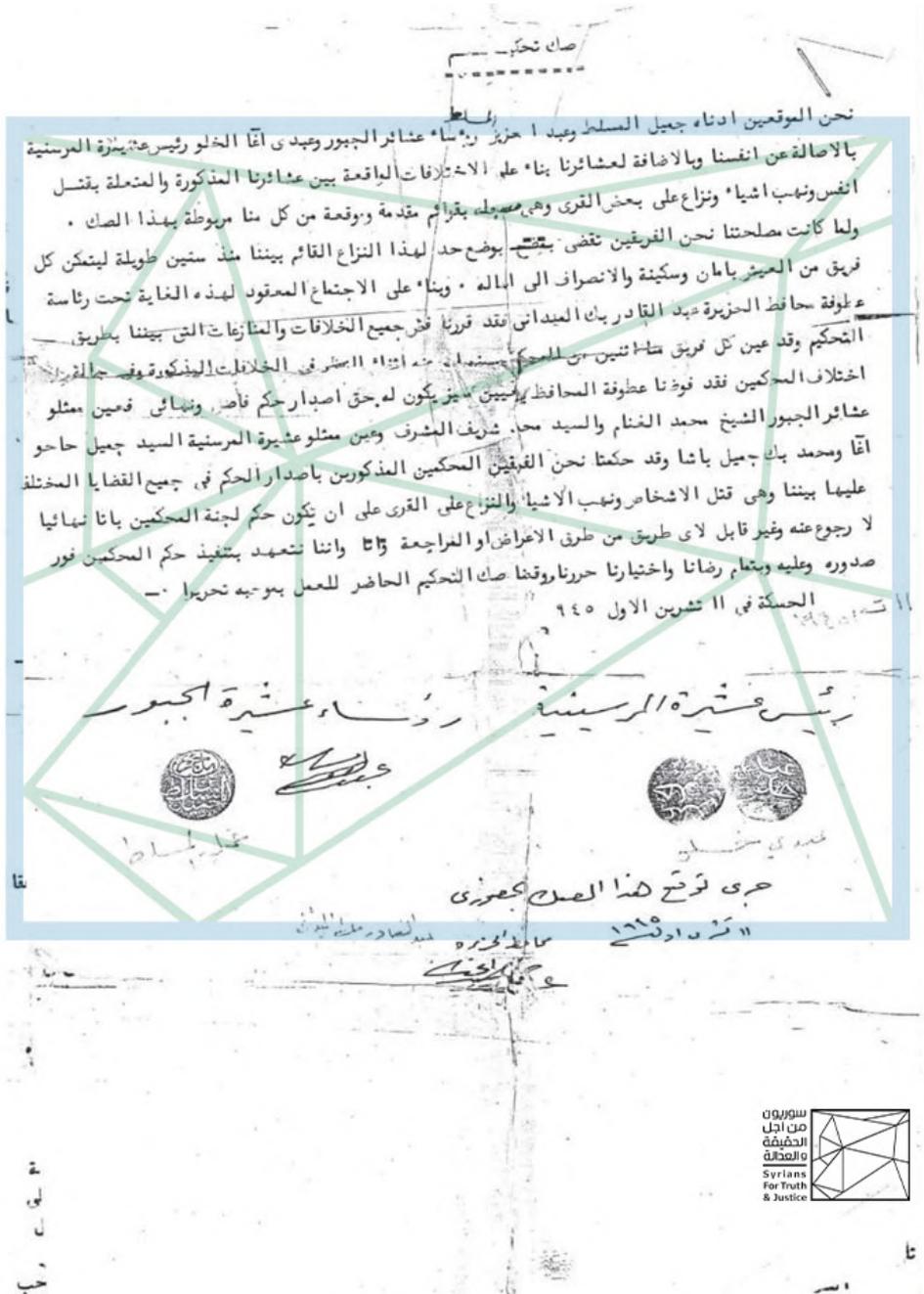


صورة رقم (6) - جانب من خارطة فرنسية أعدّها المكتب الطبوغرافي للقوات الفرنسية في «بلاد الشام» وقد تمَّ نشرها في العام 1936. تُظهر انتشار بعض العشائر الكردية التي ذكرها الدكتور نور الدين ظاظا في مرافقته. (عشائر ميرسينية - دقوري - ملي). مصدر الخارطة (BnF - Gallica).

73 الهكتار والدونم، هي وحدات قياس مساحة. كان «الدونم» يتمُّ استخدامه أثناء فترة العثمانيين، ومازال سارياً في بعض المناطق والدول وتختلف المساحة المقابلة للدونم، حيث أنها تساوي 1000 متر مربع في الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان، وتساوي 2500 متر مربع في العراق. أما الهكتار (وحدة القياس في النظام الدولي) فهو يساوي 10 آلاف متر مربع.

74 علي صالح مبراني، الحركة القومية الكوردية في كردستان-سوريا (1946 - 1970) (دهوك - كردستان العراق- دار سبريز للطباعة والنشر، 2004) الملحق رقم 11 صفحة 294 - 295.

وقد كانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، قد حصلت على وثائق حصرية، تُظهر جانباً من الخلاف الحاصل بين العشائر الكردية والعشائر العربية في أربعينيات القرن الماضي حول ملكيات بعض القرى والمناطق.



صورة رقم (7) - تُظهر تاريخ توقيع الموافقة على صك التحكيم في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1954، بحضور محافظ الجزيرة (عبد القادر بك الميداني)، وحضور رؤساء عشيرة الميرسينية ورؤساء عشيرة الجبور (الأختام الموجودة هي أختام العشائر) توقيع: عدي خلو وجميل المسلط.



رقم ١  
نحن الموقعين ادناه محمد جميل باشا وجميل حاجو الممثلين لعشيرة المرستية ومحمد شريف العنبر والشيخ محمد الغنم الممثلين لعشيرة الجبور بنا على صك التحكيم المؤرخ ١١ تشرين الاول ١٩٤٥ في الموقع من قبل رؤساء العشيرتين المذكورتين والذي بموجبه جرى انتخابنا هيئة تحكيم مفوضة بالنظر في جميع الاختلافات القائمة بين العشيرتين المذكورتين وهي اختلافات متعلقة بالقرى المختلف عليها بين الفريقين وبالقتل المختلف عليها بين العشيرتين والادارة العشيرية التي تدعى بها كل عشيرة عليهما. ولدى البحث والتحقيق والتعمق في الخلافات القائمة تبين لنا انه يمكن تلخيصها فيما يلي :-

اولا - الخلاف على القرى - تبين ان القرى المتنازع عليها بين الفريقين هي القرى الآتية :  
كزينيل - خويله - ام حجره - كرهه - بونجق - السبحة - مدينة - الكوجر قغولو وكل من الفريقين يدي بملكية هذه القرى ويقول انها ملك له وان الفريق الآخر يجهل لا حق له بها  
ثانيا - القتل - يدعى كل من الفريقين المتنازعين بوضع عدد من القتلى من كل منهما غير انه لم يحصر عدد قتلى كل من العشيرتين وسيجرى التحقيق بهذا الشأن لتثبيت عدد القتلى وفقا لاصول العشاير .  
ثالثا - يدعى كل من الفريقين بمهاجمة بعض القرى التي تخصه ونهب اثاثها ومواشيها وجيوبها والاشياء الاخرى التي كانت فيها .

ولدى البحث والمداولة وتغليب حوجه الرأي لاختيار افضل السبل لاقرار الصلح والوثام بصورة نهائية بين الطرفين بحفظ حقوقها اصدرنا حكما لاتفاق كما يلي :-  
اولا - القرى - ذكرنا ان القرى المختلف عليها هي امج قري وهذه اسمائها :-  
كزينيل - خويله - ام حجره - كرهه - بونجق - السبحة - مدينة - الكوجرية - غولو .

وقد حكما بتخصيص قرية كزينيل بتامها لعشيرة المرستية وتخصيص قرية ام حجره بتامها بالشيخ عبد العزيز القرى امج المياقية فتكون حصه المرستية في اكل منها ثلثين اثنتين وحصه الشيخ عبد العزيز السلط ثلث

ثانيا - حق الاقامة في القرى السبع المذكورة وفلاحتها واستثمارها محصور بافراد عشيرة المرستية ولا يحق لاحد من افراد عشائر الجبور الاقامة فيها او فلاحتها او استثمارها بصورة بائنه .  
ثالثا - يتقاضى الشيخ عبد العزيز السلط عند تضييق حاصلات القرى ثلث حصه المالك من عموم ما ينتج فيها وذلك وفقا للتعامل الجارى في بقية القرى المجاورة بين اصحاب الملك والمزارعين .  
رابعا - بشأن القتل حكما بان يجرى احصاء دقيق من عدد قتلى كل من الفريقين . وعند ظهور نتيجة التحقيق فكل قتيل من احد الفريقين يقابل قتيل من الفريق الآخر ويدفن مقابله . واذا زاد قتلى احد الفريقين عن قتلى الفريق الاخر فالقتلى الزائدين تدفع ديتهم وفقا لاصول العشاير ولعادات الديره التي جرى عليها المعرف بين عشائر الجبور وعشاير الاكراد  
خامسا - حكما بدفن جميع المضمومات من مواش وحبوب واثاث دفنا نهائيا فلا يملك مطالب فريق الفريق الاخر بشيء منها بتاتا .

سادسا - الودائع والامانات المرستية التي لدى افراد احد الفريقين وتخص افراد الفريق الاخر ترد الى اصحابها بتامها وتخضع لاحكام الشرع الناظفة العادية .

سابعا - اذا كان لاحد افراد عشيرة المرستية حقوق عقارية من اى نوع كانت او حقوق شراكة في احدى القرى الواقعة في منطقة الجبور وخارج القرى التسع المذكورة في البلد الاول من هذا الصك فيحق له حالا ان يعود الى التصرف بحقوقه هذه وفقا للتعامل الجارى قبل وقوع الخلاف بين الجبور والمرستية تصرفا حرا خاليا من كل معارضة

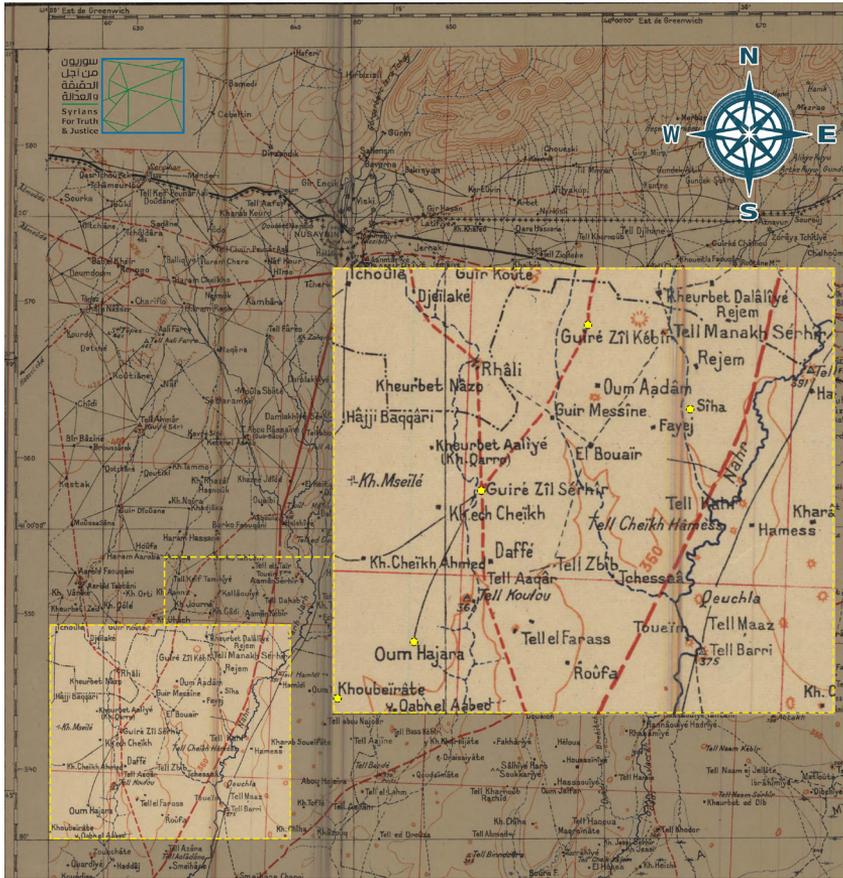
ثامنا - اذا كان لاحد افراد المرستية فلاحه في قرية ام حجره التي خصصت بالشيخ عبد العزيز السلط فيحق للمالك الفلاحه ان يعود الى فلاحته لذرها ومتابعة استثمارها بالاتفاق مع صاحب القرية المذكور . واذا لم يتم الاتفاق فيجب على صاحب القرية الشيخ عبد العزيز دفع اجرة الفلاحه الى اصحابه وفقا للتعامل -

محمد جميل باشا  
جميل حاجو  
محمد شريف العنبر  
الشيخ محمد الغنم



صورة رقم (9).

ثلاث وثائق خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تُظهر تشكيل هيئة تحكيم مكونة من (محمد جميل باشا وجميل حاجو، ممثلين عن عشيرة المرسينية الكردية) و (محمد شريف المشرف والشيخ محمد الغنّام الممثلين لعشيرة الجبور العربية) من أجل البت في ملكية القرى (كريزيل وخويتله وأم حجرة وكرمه وبونجق والسيحه ومدينة والكوجرية وغولو)، وقررت الهيئة أن عدد القرى المختلف عليها هي القرى المذكورة، وقد تم تخصيص ملكية «قرية كريزيل» بتمامها لعشيرة الميرسينيه الكردية، وتخصيص قرية أم حجرة بتمامها لعشيرة الجبور، وأكد في فقرته الثانية أن حق الإقامة في القرى السبعة المختلف وفلاحتها واستثمارها محصوراً بأفراد عشيرة الميرسينية الكردية، على أن يتم إعطاء ثلث من ثلثي المحصول لعرب عشيرة الجبور (عبد العزيز المسلط) دون الإقامة

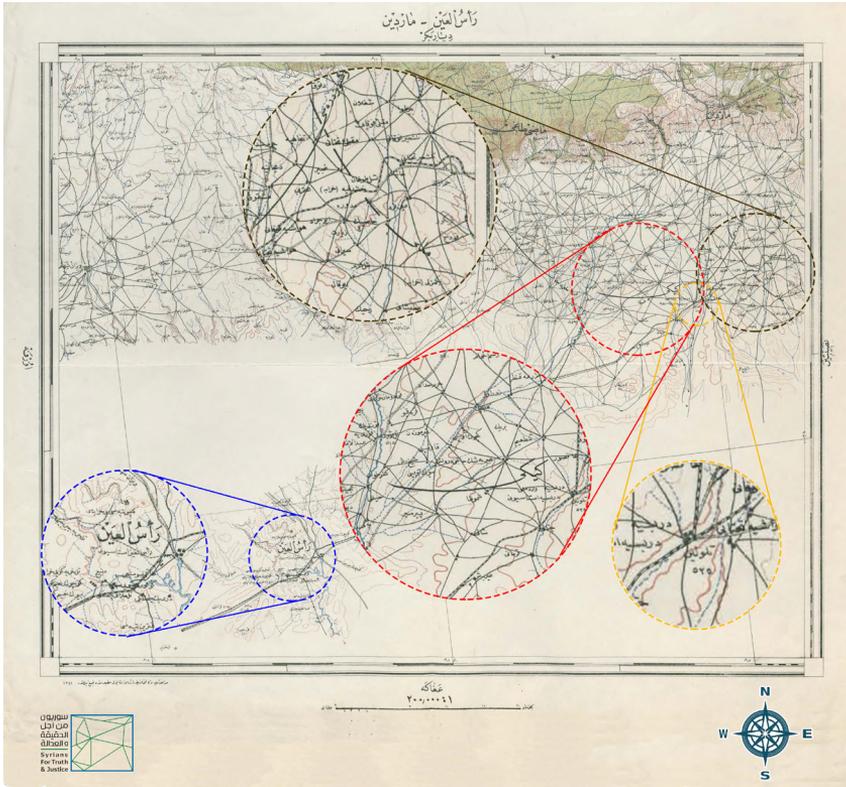


صورة رقم (10) - بعض القرى التي ورد ذكرها في الخلاف بين العشائر الكردية والعربية في خارطة فرنسية أعدّها المكتب الطبوغرافي للقوات الفرنسية في «بلاد الشام» وقد تمّ نشرها في العام 1936. مصدر الخارطة (BnF - Gallica).

75 قال الكاتب الكردي «إبراهيم زورو» مصدر هذه الوثائق عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2020، معقّباً عليها بما يلي: «في عام 1944 حاولت عشيرتا «شمر» و«الجبور» العربيتين الاستيلاء على أراضٍ عدد من القرى الكردية عنوة في المنطقة ما بين الحسكة والقامشلي، بقرار بدأ أن الحكومة السورية آنذاك كانت تقف وراءه، وقعت على إثر ذلك حرب بين عشيرتي «الجبور» العربية و«الميرسنية» الكردية. تزامن ذلك مع هجوم عشيرة «البكاره/البقارة» على عشيرة «كيكان» الكردية في المنطقة بين الدرباسية ورأس العين/اسري كانيه غرب المحافظة، ومن الشرق هاجمت عشيرة «الشمر» العربية عشيرة «ميراني» الكردية التي كان يقودها «نايف باشا». وفي العام ذاته طالبت عشيرة «الجبور» من «الملا شيخموس أحمد محمد بهلوي»، ابن قرية «كرزبل» التي تقطنها عشيرة قرقاتي الكردية الواقعة بين طريق القامشلي-حسكة القديم، (بين قرى: سيحه وفايح وبوير وكرزين ونص تل والجسعه وتل زبيب)، بتسليم قريته إليهم. ورغم أنّ «الملا شيخموس» أبدى مرونة كبيرة في محاولة لاحتواء الأزمة، إلا أنّ الجبور كانوا مصرين على أخذ تلك الأراضي بقوة السلاح. وكون أنّ القضية لم تكن تخصّ «الملا» وحده، اتصل الأخير مع العديد من العشائر الكردية، لكن دون جدوى أو استجابة، عدا عشيرة «الميرسنية» الكردية، التي وعدته أنها لن تبخل عليهم في الدفاع عن الأراضي الكردية ورأت أن العشيرة العربية جاءت كمعتدية على أراضي كردية وأنّ ذلك يسهم في العمق، وقبل أن تتفاعل العشيرة مع الحدث، حاول «عبدي خلو آغا»، أن يضع الكولونيل الفرنسي في صورة الأحداث والذي كان يقيم في دير الزور، لكن الأخير كان مريضاً ولم يستطع مقابلته. وبعد يومين من فشل اللقاء ذلك اجتمعت العشيرة في قرية «طوبس» القريبة من عامودا واتفقوا على قرار واحد، ألا وهو محاربة «الجبور» دون رافة طالما جاؤوا كمعتدين وأن عليهم أن يدفعوا الثمن غالباً، وحدث ذلك في قرية «أم حجره» بالقرب من تل براك باتجاه الحسكة (تبعد عن ناحية تل براك حالياً حوالي 3 كم) وهناك تم قتل «عباس الأغوات» قائد عشيرة «الجبور» فلاذ بقية رجاله بالفرار أمام ضربات «الميرسنية» الذي كان يقودهم «حسكو آغا» ابن أخ «عبدي خلو آغا». كان سبب هذه الحرب الرغبة في الاستيلاء على الأراضي العشائر الكردية من قبل العشائر العربية في (كرزبل وخويلته وأم حجره وبونجق وسيحه) وبقية القرى المذكورة في صلح المصالحة (المرفق) بين العشيرتين المذكورتين وبحضور السيد المحافظ وقتها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل حاولت عشيرة «الجبور» أن تتأثر لشيخهم، حينها تدخلت فرنسا لصالح «الريان» و «الميرسنية» لوقف الحرب بينهم، وكانت فرنسا وقتها على وشك الخروج من سوريا. في تلك الفترة أيضاً طالب «عبدي خلو آغا» من الفرنسيين أن يبقى اسم الجمهورية «الجمهورية السورية» بسبب وجود شعوب غير عربية في سوريا. نتيجة تلك المعركة أيضاً، خسرت بعض العوائل الكردية أراضيها التي كانت قريبة من جبل كوكب القريبة من الأراضي التي تقطنها العشائر العربية، ومن بين تلك العوائل، عائلة «كنو» التي تسكن حالياً في قرية «نيف» وعائلة «عجه» أيضاً.»

## ج. «مخالفات» لقانون الإصلاح الزراعي نفسه:

في بعض الأحيان، تمت عملية الاستيلاء بشكل مخالف لقانون الإصلاح الزراعي نفسه، فعلى سبيل المثال كانت عائلة «جميل باشا» وهي إحدى أكبر العائلات الكردية الملاكّة بمنطقة «كيكان» في **الدرباسية** (عائلة مختلفة عن عائلة إبراهيم باشا المليّ التي كانت منتشرة في منطقة رأس العين/سري كانيه) تمتلك 12 قرية في منطقة الدرباسية، مركزهم «قرية تعلق» التي تم تعريب اسمها على يد «حكومة الانفصال إلى «دحيلة»، ولاحقاً إلى «جبل الشيخ»، إضافة إلى امتلاكهم 6 قرى جنوب حوض الخابور بالتشارك مع عشيرة «البكاره/البقارة»، فقامت «حكومة الوحدة» بالاستيلاء على جميع أملاك العائلة، باستثناء أملاك «محمد بك» الذي سمحت له بالاحتفاظ بجزء من ممتلكاته في قرية «ده ده عفال». مخالفة القانون نفسه الذي أشار إلى قدرة الملاكين على الاحتفاظ بجزء من أملاكهم بعد تحديد سقف الملكية، وهو ما لم يحدث في حالة عائلة «جميل باشا». ويعتقد الدكتور «نضال حاج درويش» أنّ «حكومة الوحدة» يبدو أنّها تعمدت حرمانهم من ممتلكاتهم والسعي للانتقام منهم لما كانت تتمتع به العائلة من «ثقل كبير» في صفوف الحركة الوطنية الكردية ودورها في جمعية خويون.<sup>76</sup>



تؤكد الخارطة العثمانية الصورة رقم (11) تواجد عشائر (كيكان/كيبي) في محيط منطقة الدرباسية بشكل أساسي. خارطة تمّت طباعتها في العام (1341 هجري) - (1922 ميلادي) من قبل دائرة الخرائط في مطبعة اسطنبول - وكالة الكلية الحربية. المصدر: المصدر المفتوح على الانترنت للبرلمان التركي، من ضمن مجموعة من الوثائق مفتوحة المصدر.

76 نضال حاج درويش (أكاديمي كردي سوري حاصل على شهادة دكتوراه في الآثار الشرقية القديمة من جامعة مارتن لوثر/هاله زالة - فيتينبرك (ألمانيا)، مقيم حالياً في السليمانية بكردستان العراق)، مقابلة خاصة حول التغيير الديمغرافي في المنطقة الكردية بسوريا، (تم إجراء المقابلة عبر البريد الإلكتروني من قبل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في 24 آذار/مارس 2020).

من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى «إحصاء الحسكة الاستثنائي» الذي حدث في العام 1962، وأفصّى إلى تجريد عشرات الآلاف من الكرد السوريين من جنسياتهم السوريّة، وهو ما كان له أثرٌ مباشر على: أ. استحالة إثبات ملكية الأراضي من الأشخاص/الملّك الذين تم تجريدهم من جنسيتهم، و ب. عدم حصول «فلاحين كرد» تم تجريدهم من جنسيتهم، على أراضٍ تم توزيعها على آخرين.<sup>77</sup>

معرض تصحيح ملحق محضراً لاستيلاء القرية مطيرة (الاقوس) الموزون في ١٩٦٣/١٢/١٧ الخاص بالسويدا

ان لجنة الاستيلاء الفرعية بالحسكة المشكلة من السيدات حنا تسمية رشديا ثرة الاستيلاء رئيسا المقدم مولف الغزي مندوباً من وزارة الداخلية عنوان علي عثمان مهندس زراعي جان كنج رئيسية المساحة

بغا على كتاب لوزارة رقم ١١٧٩ / ح ٢٦٤/٤/٦٤ عند اجتمعت بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٢ اجتمعت لادارة النظر في محضراً استيلاء قرية مطيرة لاقوس الموزون في ١٩٦٣/١٢/١٧ الخاص بالسويدا

بمقتضى ما جاء في الترخيصات اللازمة بحيث تصبح الملكية القرية بالكلية لاقوس

الملك	المساحة	القطار	القرية	الناحية	المساحة
بطل حوزة المساحة	٧٢٠,٩٢٢٥	١	المطيرة	الجوانية	١٨٩,١١٠٠
مقريزوغ توفيق	٢٣,٧٣٠٠	٢	-	-	-
أرا تيمسورية	١٧٣,٢٤٢٠	٣	-	-	-
مقريزوغ توفيق	١٠,٥٦٠	٤	-	-	-
بطل حوزة كريمة	٥٠,٣٦٠	٥	-	-	-
أرا تيمسورية	١٠,٧١٠	٦	-	-	-
مطيرة	٥٠,٣٦٠	٧	-	-	-
طرقات	٤,٥٨٠	-	-	-	-
مباري	٥٠,٧٤٠	-	-	-	-
	٩٤٤,٦٨٥				

مساحة اراضي المملوكة للسيد حساب الملتحق

القطار	بطل	القطار
١	٧٢٠,٩٢٢٥	٢
٥	٥٠,٣٦٠	٤
	٧٢١,٢٨٥	٣٢,٩٦٠

المساحة الخاصة للجمهورية العربية السورية ١٨٩,١١٠٠

صورة رقم (12) - وثيقة خاصة بـ«سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» تعود للعام 1963، تُظهر «محضر تصحيح ملحق محضر استيلاء» على ممتلكات تعود ل(آل مرعي) وهي عائلة كردية تسكن في قرية آاقوس التي تمّ تعريب اسمها إلى (مشيرفة) في منطقة جل آغا/الجوادية 1963، وتظهر أسماء بعض أشخاص لجنة الاستيلاء ومنهم (حنا/غير واضح الكنية/رئيس دائرة الاستيلاء - المقدم الغزي/مندوباً عن وزارة الداخلية - علي عثمان/مهندس زراعي - جان كنج/رئيس شعبة المساحة). يعني التصحيح أن الاستيلاء عملياً حدث قبل هذا التاريخ. طال الاستيلاء وقتها أكثر من 189 ألف هكتار. (المصدر: أحد أفراد عائلة آل مرعي).

77 «المواطنة السورية المفقودة» - كيف دمر إحصاء عام 1962 حياة الكرد السوريين وهويتهم. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 15 أيلول/سبتمبر 2018. (آخر زيارة للرابط: 8 حزيران/يونيو 2020). <https://stj-sy.org/ar/746/>

## د. «أدبيات» لعبت دوراً في رسم «الإطار النظري» للمشاريع التمييزية في سوريا:

تحليل عشرات الأدبيات السياسية السورية وغير السورية بشكل عام والكردية بشكل خاص (الإطار النظري والفكرة) لقضية التغييرات الديمغرافية العميقة في سوريا والتي تكلفت لاحقاً بإنشاء ما سُمّي بـ«الحزام العربي» في منطقة الجزيرة السورية خلال حكم البعث، إلى دراسة أمنية أعدها الملازم أول «محمد طلب هلال» رئيس شعبة الأمن السياسي في محافظة الحسكة في العام 1962، والذي خرج بمجموعة من التوصيات التي كانت تستهدف وجود الكرد السوريين في شمال سوريا بشكل صريح وعنصري واضح (تمّ تقديم الدراسة إلى مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي لاحقاً).

انتهى «هلال» من الدراسة فعلياً بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1963 (بحسب التاريخ المدون على الدراسة نفسها) وحملت عنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية» وأعطت هذه الدراسة<sup>78</sup> توصيات تتلخص في الدعوة إلى تجريد الكرد السوريين من أراضيهم ومن جنسيتهم السورية، وممارسة سياسة التهجير والتجهيل بحقهم، حيث كان من أبرز التوصيات التي وردت فيه ما يلي:

- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود، فهم حصن المستقبل، ورقابة بنفس الوقت على الأكراد، ريثما يتم تهجيرهم، ونقترح أن تكون هذه من «شَمْر» لأنهم أولاً من أفقر القبائل بالأرض، وثانياً مضمونين قومياً مئة بالمئة.
- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة، بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب، وإجلاء الأكراد، وفق ما ترسم الدولة من خطة.
- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي، على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

بالعودة إلى قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 للعام 1958، الصادر في عهدة الوحدة بين سوريا ومصر، فقد صدرت مرسومات تشريعية متلاحقة منها المرسوم 88 لعام 1962، (عهد الإنفصال) الذي عدّل سقف الملكية بالزيادة. وبعد استلام «حزب البعث» الحكم صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم 145 لعام 1966، (قبل استلام حافظ الأسد) فأعاد سقف الملكية بمثل ما كان عليه، ثم في عام 1980 صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم 31 لعام 1980، وحُقِّض بموجبه سقف الملكية أيضاً.<sup>79</sup>

بالعودة أيضاً، إلى الدراسة التي أعدها «هلال»، فقد نوقشت لاحقاً، في المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي، في شهر أيلول/سبتمبر 1966، والذي جاء في الفقرة 5 من توصياته:

78 «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية الملازم أول: محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية بالحسكة» موقع Wekhevi. (آخر زيارة للرباط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).

<https://wekhevi.wordpress.com/2009/06/22/%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1-%D8%A8%D9%8A-%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%84%D9%83%D9%85-%D8%AF/>  
انظر أيضاً:

منتدى عمودا للثقافة الكردية. تشرين الثاني/نوفمبر 2003. (آخر زيارة للرباط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).

<http://www.amude.net/erebi/mihemed-taleb-hilal-lekolin.pdf>

79 عمار عكله. «الحزام العربي الناسف في قانون الإصلاح الزراعي - حتى يُراد به باطل». مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 5 آذار/مارس 2017. (آخر زيارة للرباط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).

<https://www.harmon.org/reports/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b2%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d8%b3%d9%81-%d9%81%d9%8a-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad/>

«إعادة النظر في ملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية، وعلى امتداد 350 كم وبعمق من 10/15 كم وابتارها ملكاً للدولة وتُطبق فيها أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة».<sup>80</sup>

ويبدو أن حكومة البعث استعاضت عن تسمية «الحزام العربي» للمشروع، بإنشاء «مزارع نموذجية» على الأراضي التي استولت عليها الدولة في الجزيرة، حيث شغل تلك المزارع بالعرب، بحسب تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس وتش (انظر الهوامش الأولى للتقرير).

وقد رأى فريق من المؤلفين لكتاب «مسألة أكراد سوريا: الواقع - التاريخ - الأسطورة»، أن دراسة «هلال» هي امتداد واستكمال في العديد من نقاطها لمشروع «إصلاح الجزيرة» الذي أخذت به حكومة خالد العظم الثانية (1948 - 1949)، والتي تعود لمعدّها «سعيد السيد» والذي شغل منصب محافظ الحسكة ولاحقاً وزيراً للزراعة والإصلاح في حكومة «عزة النص» في العام 1961.<sup>81</sup> فيما يرى «محمد جمال باروت» أن برنامج «الحزام العربي» يختلف عن برنامج «إصلاح الجزيرة» الرسمي (برنامج السيد - العظم) مضيفاً إلى أن برنامج «هلال» لم يكتسب صفة رسمية لكن أفكاره عدت مؤثرة في سياسات «تنمية الجزيرة»، ذاكراً أن فكرة «الحزام العربي» ولدت في الأصل من سياسة بناء «القرى الجماعية» أو «مزارع الدولة» التي اعتنقتها الأيديولوجيات البعثية «الراдикаلية» في الحل الاشتراكي للقضية الفلاحية.<sup>82</sup>

## هـ. التشابه ما بين فكرة مشروع «الحزام العربي» والخطة التركية المقدمة للأمم المتحدة من أجل توطين ملايين اللاجئين السوريين في المناطق المحتملة عام 2019:

يشابه المشروع المسمّى «الحزام العربي» في أحد أوجهه؛ الخطة التركية المقدمة إلى الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، التي بدأ الحديث عنها بعد عملية «نبح السلام» التي انطلقت بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأفضت إلى احتلال تركيا لأجزاء من الأراضي السورية. وتتمحور رؤية تركيا في «خطتها» المقدمة للأمم المتحدة حول موضوع إعادة توطين ملايين اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا على طول الشريط الحدودي ما بين سوريا وتركيا، والذي سكنه الكرد في مساحات شاسعة منه تاريخياً.

وكان الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» نفسه قد صرّح في سياق تبريره للخطة أن المنطقة المحتملة من قبل تركيا هي: «مناسبة لنمط عيش العرب وليست كذلك بالنسبة للكرد بسبب طبيعتها الجغرافية الصحراوية».<sup>83</sup>

80 «تقرير لخطة إنشاء مزارع حكومية في محافظة الحسكة». «نشرة المناضل» العدد 11. كانون الأول/ديسمبر 1966. الصفحة 12 و 13.

81 فريق من الباحثين، «مسألة أكراد سوريا: الواقع - التاريخ - الأسطورة». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى، بيروت كانون الثاني/يناير 2013. (صفحة 38).

82 محمد جمال باروت. «التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية - أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحاصري». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى، بيروت تشرين الثاني/نوفمبر 2013. صفحة (742).

83 «الأمم المتحدة في سوريا: الطريق إلى الجحيم معبد بالنوايا الحسنة!». سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 25 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020) <https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%ad%d.9%8a%d9%85-%d9%85%d8%b9%d8%a8%d9%91%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%88%d8%a7%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3/>



صورة رقم (13) - صورة مأخوذة من مقطع فيديو اللقاء الذي أجرته قناة (تي آر تي خبر - TRT Haber) التركية الرسمية مع الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» مع بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أثناء حديثه عن المنطقة الممتدة ما بين رأس العين/سري كانيه وتل أبيض.<sup>84</sup>

## و. مشاريع تمييزية موازية لعمليات التغيير الديمغرافي:

لا بد من التنويه أنه قبيل تطبيق سياسية الاستيلاء على الأراضي، بدأت عمليات تغيير المسميات الأصلية (وتعريبها في نسبتها الساحقة)<sup>85</sup> خاصة المناطق والقرى التي يقطنها تاريخياً الكرد والمكونات السورية الأخرى (الأشوريين والأرمن والسريان وغيرهم)، وكانت في صيرورة مستمرة، ولم تُستثنى من هذه الممارسات مناطق التواجد الكردي في دمشق وحلب وحمص أيضاً. فقد تمّ تغيير اسم (حارة الأكراد - محلة الأكراد) إلى ركن الدين في أيام الوحدة بين سوريا ومصر، على سبيل المثال وليس الحصر.<sup>86</sup>

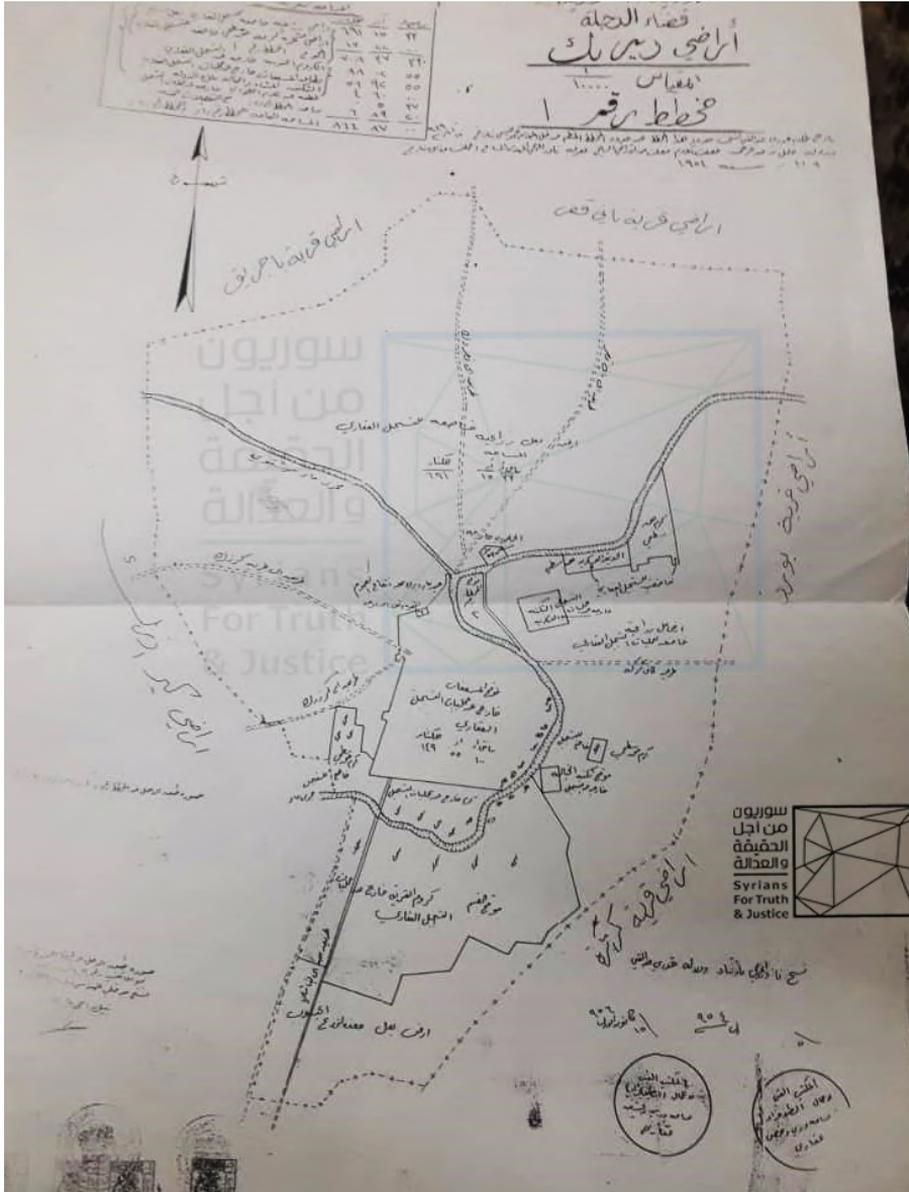
لاحقاً، أصبحت سياسة تغيير المسميات الأصلية (ومنها الكردية) نمطاً شائعاً على يد الحكومات السورية المتعاقبة، طالت مئات القرى والبلدات. فقد تصاعدت «حمى التعريب» على يد سلطات البعث خاصة، وبناء على أوامر إدارية تم تعديل مخطط الدائرة الفنية في محافظة الحسكة بتاريخ 15 شباط/فبراير 1978، حيث تم تعريب اسم 136 قرية وبلدة كردية، إلا أن ذروة القرارات بهذا الصدد كانت بين الأعوام 1996 و 1999 منها القرار<sup>87</sup> رقم 2123 الموقع من وزير الإدارة المحلية السوري «يحيى أبو عسلي»، القاضي بتعريب أسماء 97 قرية و23 مزرعة في الحسكة صدر بتاريخ نيسان/أبريل 1998، كذلك القرار 580 الصادر من الوزير في الـ 18 من الشهر ذاته ونص على تعريب

84 مقابلة مصورة مع الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019. مع قناة TRT Haber. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).  
[https://www.youtube.com/watch?v=gEAgqGbDeNc&feature=share&fbclid=IwAR3rzHUUe\\_3re\\_SMqnVgW8N5tYvY3wZVywW31Cq\\_xmVS8\\_MdtvGYIQU5D3k](https://www.youtube.com/watch?v=gEAgqGbDeNc&feature=share&fbclid=IwAR3rzHUUe_3re_SMqnVgW8N5tYvY3wZVywW31Cq_xmVS8_MdtvGYIQU5D3k)

85 تعمل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على استكمال هذا التقرير، من خلال إصدار تقرير خاص آخر عن عمليات التعريب التي استهدفت الأسماء والمسميات الأصلية في سوريا ومنها الكردية.

86 ذاكرة سورية.. من حي ركن الدين الدمشقي مع شيرين الملا. 28 نيسان/أبريل 2017. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).  
[https://www.enabbaladi.net/archives/146515?fbclid=IwAR3Mh-j9\\_IXTnPIyAAT7pWu1XgW\\_TceWhvYK11dXyQFugU6Eke3AxPxo-UQ](https://www.enabbaladi.net/archives/146515?fbclid=IwAR3Mh-j9_IXTnPIyAAT7pWu1XgW_TceWhvYK11dXyQFugU6Eke3AxPxo-UQ)

87 تاريخ الأكراد ومستقبلهم - الحلقة السادسة والأخيرة. إياد محمود حسين. 8 حزيران/يونيو 2020. (آخر زيارة للرابط: 26 حزيران/يونيو 2002).  
[https://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id\\_article=678](https://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=678)



صورة رقم (14) - صورة مأخوذة عن المخطط الأول لقرية «ديريك» نواة المدينة الحالية المسماة (المالكية/بعد تعريبها). تم رسمه بناء على طلب «قدري عبد الغني» من قبل المهندس الزراعي «أحمد عيسى» في شهر أيار/مايو 1949. وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة السورية لاحقاً في خمسينيات القرن الماضي، وهي تظهر التسميات الأصلية لقرية ديريك والقرى المحيطة بها مثل: قرية «باني قصر» في شمال شرق، وقرية «باجريق» في شمال غرب وقرية «كرزرك» في الجنوب الغربي وقرية «بورز» في الشرق وقرية «كري كرا» جنوباً، وبدا واضحاً استخدام اسم «الجمهورية السورية» و «قضاء الدجلة» كاسم للمنطقة.

88 مشعل التمو، «القضية الكردية في سوريا بين المسكوت عنه وسكوتية أنظمة التسويغ»، شفاف الشرق الأوسط، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، (آخر زيارة للرباط 4 أيلول/سبتمبر 2020). [https://www.mettransparent.com/old/texts/mishal\\_tamou\\_kurd\\_in\\_syria.htm](https://www.mettransparent.com/old/texts/mishal_tamou_kurd_in_syria.htm).

وخلال إعداد هذا التقرير تمّ الاطلاع على عشرات الوثائق الرسمية المنشورة من قبل الحكومات السّورية المتعاقبة منذ نشأة الدولة السورية، وكان لافتاً استخدام مصطلح «دولة سوريا» في التداولات الرسمية في السنوات التي أعقبت الاستقلال، ولاحقاً مصطلح «الجمهورية السّورية»، وقد بدأ الإدراج الفعلي لصفة العربية في التسمية مع قيام الوحدة بين جمهورية مصر والجمهورية السورية في العام 1958، حيث تم تداول اسم «الجمهورية العربية المتحدّة»، وعند انتهاء عهد الوحدة في العام 1961 من قبل «القيادة العربية الثورية» آنذاك -حكومة الانفصال- تم البدء باستخدام مصطلح «الجمهورية العربية السّورية» بشكل رسمي في الخطابات والمراسلات، بعد اعتماد دستور عام 1950 وإجراء بعض التعديلات منها تغيير اسم الجمهورية من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية.<sup>89</sup>

وقد شهد العام 1961 (عام الانفصال) قانوناً لم تعرف سوريا له مثيلاً في تاريخها (بحسب وصف مؤلف كتابه تاريخ سوريا الحديث)، حيث أصدرت حكومة «عزة النص» قانون استخدام اللغة العربية، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، إذ أوجب هذا القانون أن يُحرر باللغة العربية جميع المستندات والسجلات والدفاتر والمحاضر والعقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة واللوحات التي تضعها الشركات والمحال التجارية، فيما يمكن اعتباره أكبر عملية تعريب للدولة السورية على الإطلاق. ونصّ القانون على فرض غرامات مالية على المخالفين إضافة إلى الحبس.<sup>90</sup>

## ز. الفشل في إدارة التنوع الموجود في سوريا ممارسة عابرة للأزمنة والأطراف السياسية:

في النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر 2016، كشفت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة للحكومة السورية، النقاب عن خطة<sup>91</sup> لإحداث انتقال سياسي في سوريا إنهاء الحرب الأهلية التي دامت خمس سنوات في البلاد. تضمنت هذه الخطة ثلاث مراحل رئيسية (تبدأ بستة أشهر من المفاوضات ووقف إطلاق النار؛ وتشكيل حكومة انتقالية مع تنحي الرئيس بشار الأسد؛ وصياغة دستور جديد مع إجراء انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة بعد 18 شهراً من حكم حكومة انتقالية). وعلى الرغم من استنادها على التزام بيان جنيف<sup>92</sup> لعام 2012 بتحقيق «تكافؤ الفرص» وعدم التمييز، إلا أن الخطة الانتقالية تضمنت صياغة تتعارض مع إقامة هذا النوع من المجتمع الشامل. وعلى نحو أكثر تحديداً، فقد فشل أول مبدأ عام للهيئة العليا للمفاوضات في مواجهة الاختلالات السابقة في سوريا بشكل مناسب وفشل في وضع الأساس للإصلاح المؤسسي.

89 انظر مثلاً: هاشم عثمان «تاريخ سوريا الحديث»، (بيروت - لبنان: دار الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى 2012)، صفحة (339-338-302).

- يمكنكم أيضاً زيارة موقع «التاريخ السوري» للاطلاع على مزيد من الوثائق، انظر مثلاً الوثيقة «بطاقة طالب في ثانوية دمشق قبل إعلان الوحدة مع مصر عام 1958». (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). <http://www.syrianhistory.com/ar/photos/4525?tag=%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A>.

<http://www.82%D9%82%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82>

انظر أيضاً إلى اسم سوريا في دستور عام الدستور السوري لدولة سورية المقترح من الجمعية التأسيسية عام 1928 والصادر عام 1930. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020).

<http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=420&>

90 هاشم عثمان. «تاريخ سوريا الحديث». رياض الريس للكتب والنشر. الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2012. الصفحات (348 - 349).

91 «المعارضة السورية تعلن خطة «انتقال سياسي» لإنهاء النزاع». بي بي سي العربية. 7 أيلول/سبتمبر 2016. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). [https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160907\\_syria\\_opposition\\_proposals](https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160907_syria_opposition_proposals)

92 «أبرز نقاط خطة اجتماع جنيف حول سوريا». الجزيرة نت. (آخر زيارة للرابط: 12 حزيران/يونيو 2020). <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/7/1/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

وبدلاً من ذلك، ينصّ المبدأ الأول على ما يلي:

«سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية مَعْبَناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية حيث تنتمي أكثرية السوريين إلى العروبة وتدين بالإسلام ورسالته السمحاء التي تتميز بالوسطية والاعتدال».

إن تبني «الهيئة العليا للمفاوضات» لهذا المبدأ العام يعني سعيها ضمناً إلى أسوأ أشكال الاستبداد، في الصيغة التي وصفها «توكفيل» بـ«طغيان الأغلبية». تلك التي «تتنزع الطاعة بالقوة وليس بالعدل. وقد اقترح «توكفيل» مبدأً حقوقيًا مميزاً لدحض نزعة الطغيان باسم الشعب في القول:

«ثمة قانون عام يحمل صفة العدالة، وضع وتأييد من قبل، لا بأغلبية هذا الشعب أو ذاك، ولكن بأغلبية بني الإنسان جميعاً. فحقوق كل شعب تقع إذن في دائرة ما هو عدل.»<sup>93</sup>

وبهذه الصياغة، فقد سعت «الهيئة العليا للمفاوضات/السورية المعارضة» لاستخدام نبرة الهيمنة لدولة المستقبل في سوريا — الدولة التي تعطي الأولوية لجماعات دينية وثقافية محددة على حساب جماعات أخرى — الأمر الذي لا يقوّض فقط خلق مجتمع شامل أصيل منفتح لجميع أشكال الهوية الاجتماعية، ولكنه يحايي كذلك نوع البيئة السياسية التمييزية التي أنشأها الرئيس الأسد وتعزيز سلطته.<sup>94</sup>

## ح. مشروع سدّ الفرات ومسألة «عرب الغمر»:

فكّرت الحكومات السورية المتعاقبة قبل انقلاب «حزب البعث» عام 1963، ببناء سد الفرات/سد الطبقة. ففي 30 آذار/مارس 1947، وقعت وزارة الأشغال العامة والمواصلات السورية اتفاقاً مع شركة «ألكسندر جيب» البريطانية لدراسة إمكانية استثمار نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية إضافة إلى إنشاء سد، بعد عام من الاتفاق وتقديم الشركة الدراسة المطلوبة عدلت الحكومة عن رأيها وأجلت المشروع.<sup>95</sup>

وبتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 1957، وقعت سورية مع دولة الاتحاد السوفيتي/السابق «اتفاقية التعاون الاقتصادي الفني» بين البلدين، كما وقعت «حكومة الوحدة» في شباط 1958 «العقد رقم 928» ومن ثم «العقد رقم 929» في كانون الأول/ديسمبر 1959، تمحور حول وضع دراسة لإنشاء «محطة كهرومائية» على نهر الفرات ونصّت الاتفاقية كما نصّ العقدان على ضرورة انتقاء موقع السد ومحطته الكهرومائية وتوليد طاقة كهربائية باستطاعة 100 ميغا واط، وري أراضٍ مساحتها لا تقل عن 100 ألف هكتار، وقد قام الخبراء السوفييت بدراسة شاملة للمواقع التي تصلح لإقامة السدود عليها فدرسوا موقع «يوسف باشا» وموقع «الحصرة» وموقع «الطبقة» وتبين معهم أن موقع الطبقة هو أفضل المواقع الثلاثة مع إمكان استخدام موقع «يوسف باشا» في المستقبل (لاحقاً تمّ بناء سدّ تشرين في هذه المنطقة).

93 دي توكفيل ألكسيس. الديمقراطية في أمريكا. ترجمة: أمين مرسي قنديل. الجزء الأول و الثاني. إصدارات عالم الكتب. الطبعة الأولى. القاهرة. تاريخ الطبع غير ظاهر. ص

228

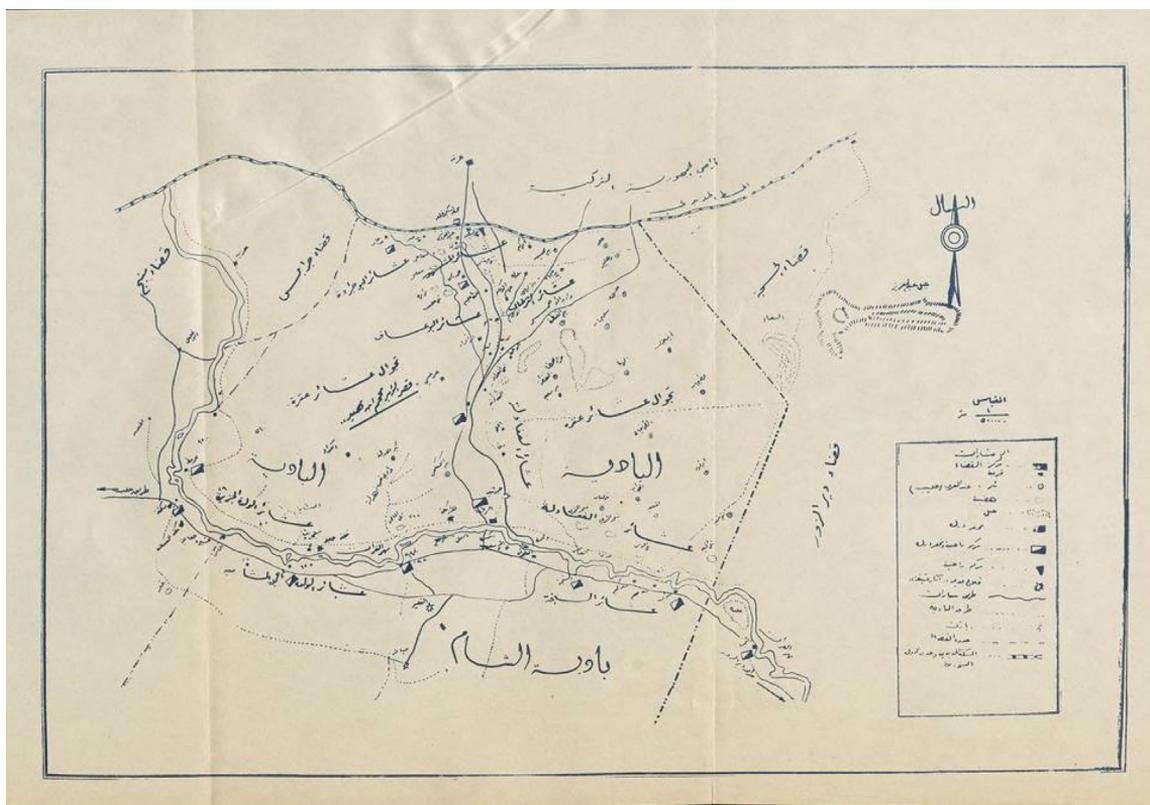
94 «إشراك الجميع أمر جوهري لتحقيق عدالة انتقالية في سوريا». المركز السوري للعدالة والمساءلة. 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020) <https://ar.syriaaccountability.org/2016/10/05/%d8%a5%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%8a%d8>

<https://ar.syriaaccountability.org/2016/10/05/%d8%a5%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%8a%d8>

95 موقع وزارة الري - المديرية العامة لسد الفرات. (آخر زيارة للرابط: 4 أيلول/سبتمبر 2020). [http://www.thawra.50webs.com/dams/dams\\_Euphr.htm](http://www.thawra.50webs.com/dams/dams_Euphr.htm)

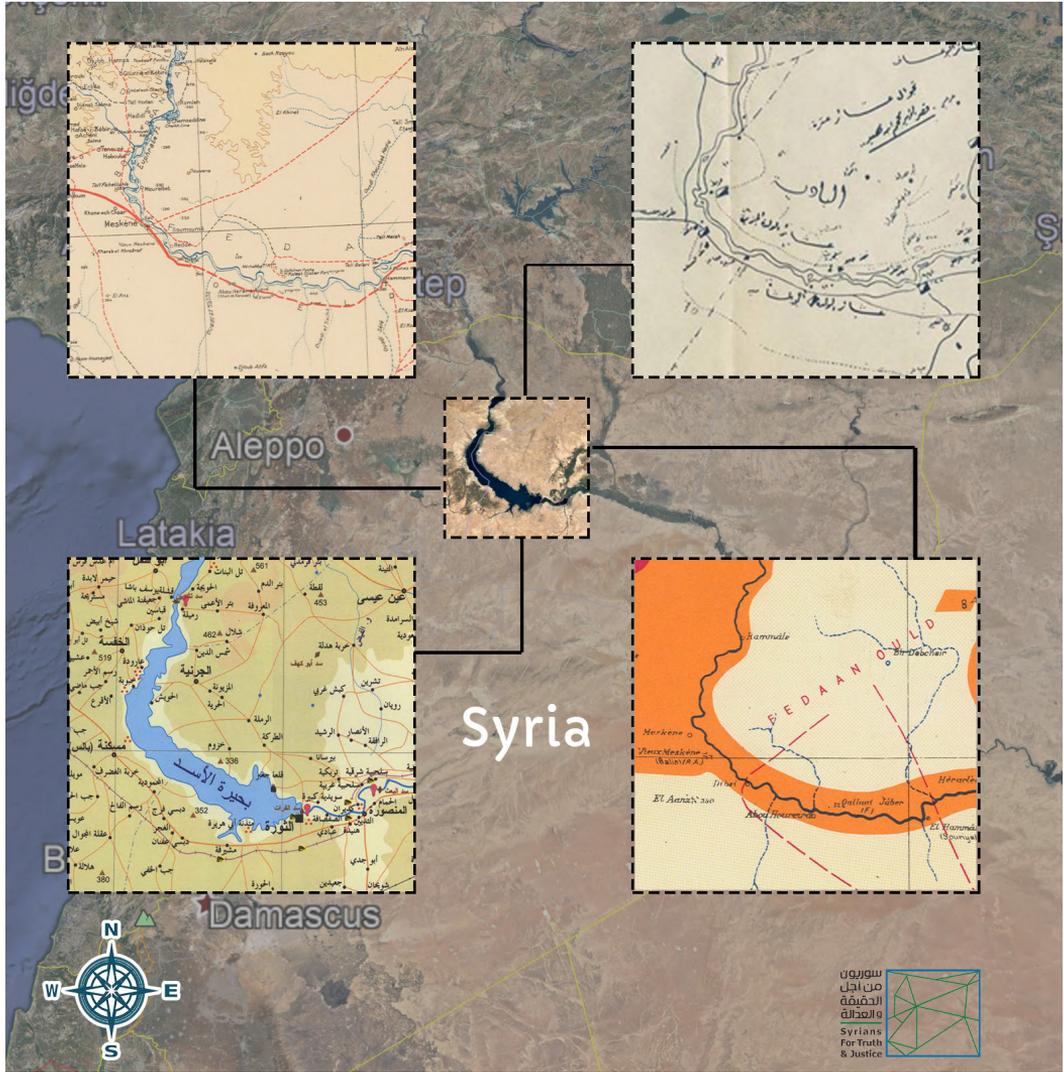
مع وصول «حزب البعث العربي الإشتراكي» إلى السلطة، عبر انقلاب الثامن من آذار/مارس عام 1963، أوقف العمل بالاتفاقيات السابقة، ليعود الحديث عن تنفيذ المشروع في 1968، باتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، الذي استفاد مهندسوه من الدراسات الفرنسية والألمانية السابقة. وبدأت أعمال التنفيذ في العام ذاته، أي قبل وصول حافظ الأسد فعلياً إلى السلطة.

عقب وصول «حافظ الأسد» إلى السلطة عام 1971 كرئيس للجمهورية (بعد الانقلاب الذي قاده بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970)، وظّف بناء السد سياسياً لترسيخ سلطته، عبر إحداث وزارة سد الفرات وإصدار قانون استصلاح الأراضي، واختار يوم 8 آذار/مارس من العام 1974، للاحتفال بانتهاء العمل في سد الفرات، محاولاً نسب هذا الإنجاز إلى ذاته وحكومته التي بدأت ملامحها «القومية» تتوضح، فقد كان لمشروع السد أهداف سياسية واجتماعية غير معلنة بشكل صريح ومغلقة بقوانين ومسميات فضفاضة، وفق ما ترتب عليه من ممارسات وقرارات ومشاريع استثنائية.



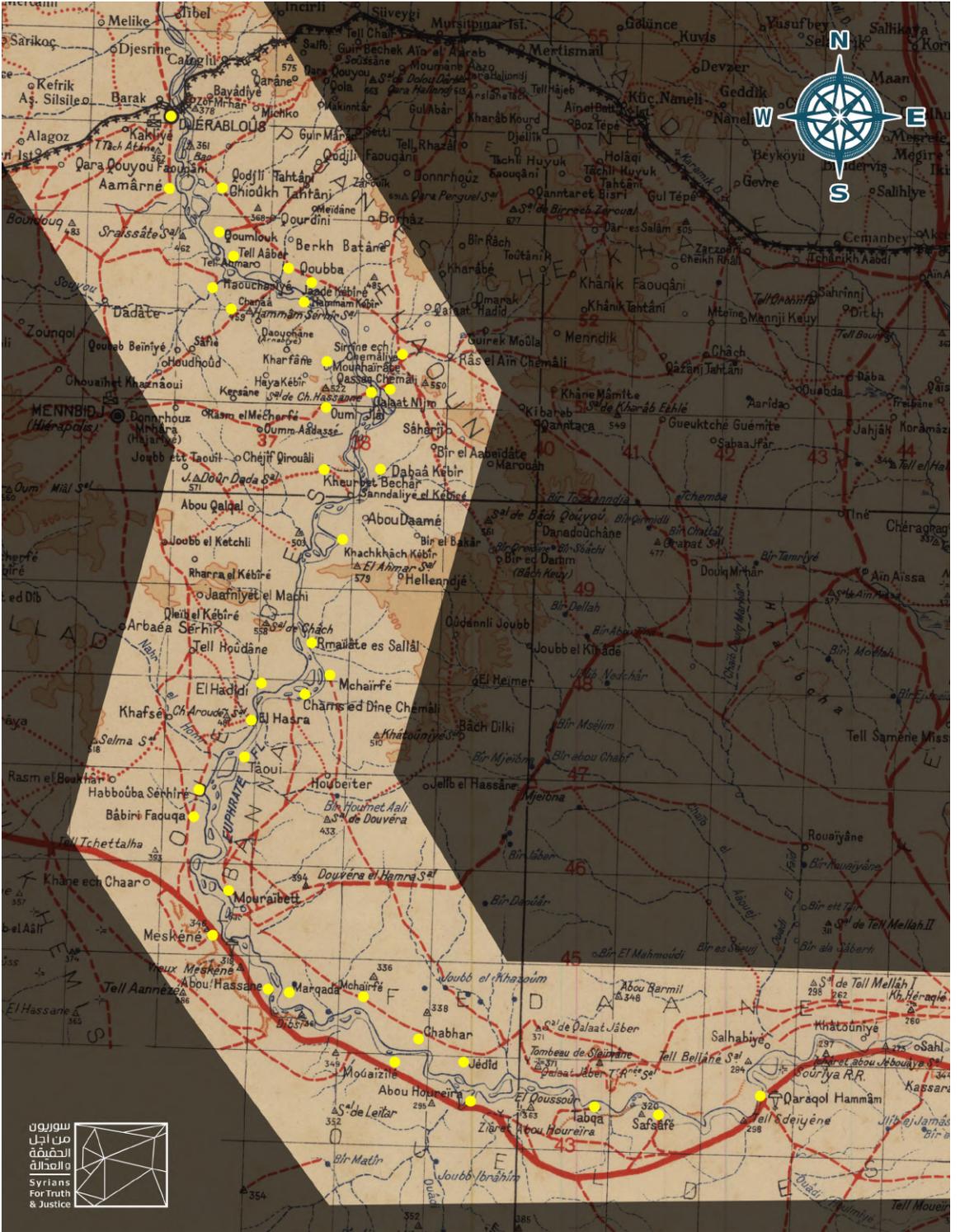
صورة رقم (15) - خارطة محافظة الرقة، تُظهر فيها توزع العشائر العربية، ومنها «عشيرة الولدة» التي سكنت تقليدياً في المناطق التي غمرتها مياه سدّ الفرات (على جانبي نهر الفرات).<sup>96</sup>

96 مصدر الخارطة: كتاب (تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين والفقهاء والمحدثين). من تأليف: أبي علي محمد بن سعيد بن عبد الرحمن الكشيحي الحرائي الحافظ المتوفي سنة 334 هجرية). حققه وعلّق حواشيه وقدم له: طاهر النعساني. (الصفحة 40).



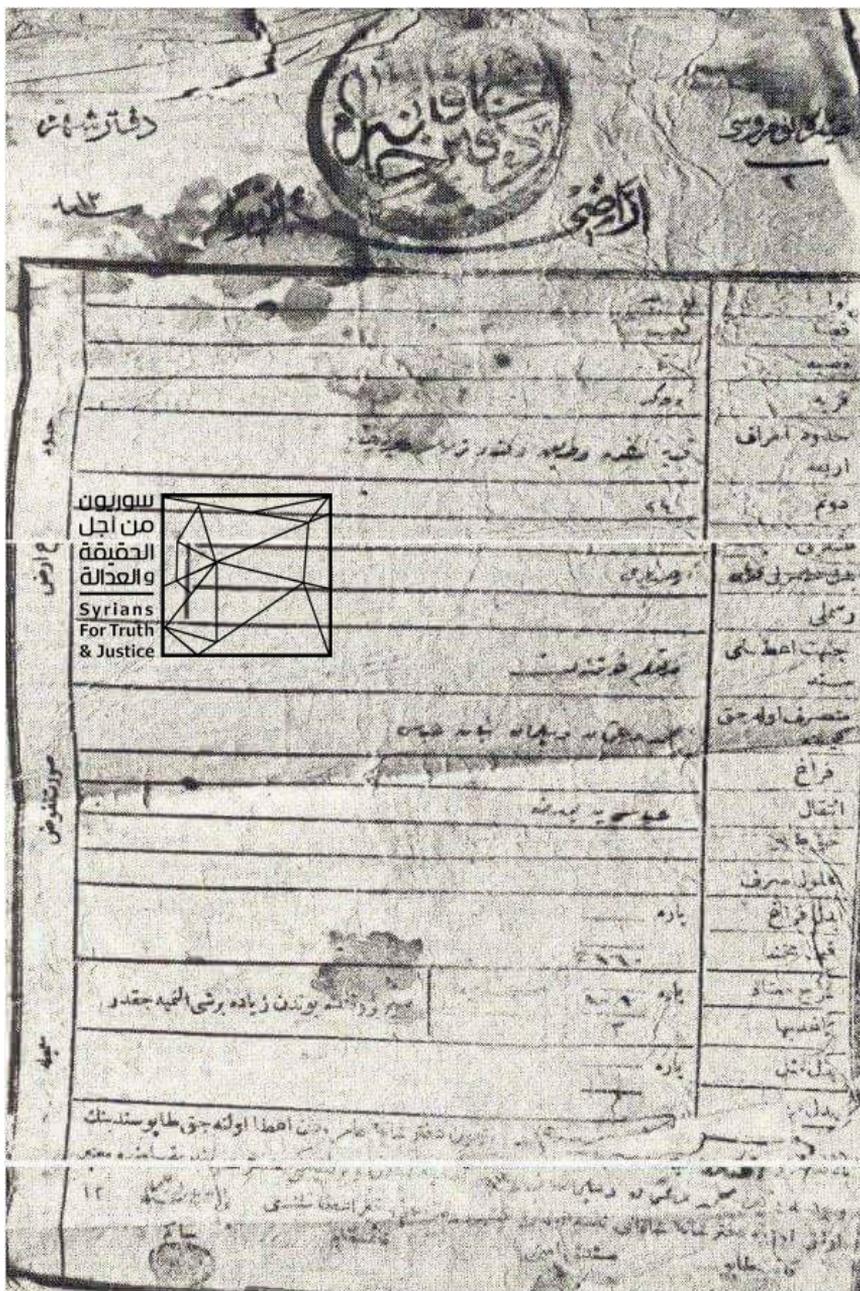
صورة رقم (16) - خرائط مأخوذة بتواريخ مختلفة ومن مصادر مختلفة، تُظهر المنطقة التي غمرتها مياه سدّ الفرات.

- الصورة الأولى: الأعلى من اليمين: خارطة منطقة الرقة، تُظهر فيها توزع العشائر العربية، ومنها «عشيرة الولدة» التي سكنت تاريخياً في المناطق التي غمرتها مياه سدّ الفرات (على جانبي نهر الفرات) (مصدرها كتاب تاريخ الرقة/تحقيق طاهر النعساني).
- الصورة الثانية (الأعلى من اليسار) - جانب من خارطة فرنسية أعدّها المكتب الطبوغرافي للقوات الفرنسية في «بلاد الشام» وقد تمّ نشرها في العام 1936. (انظر الصورة التالية لقراءة أسماء القرى).
- الصورة الثالثة (الأسفل من اليمين) - جانب من خارطة فرنسية أعدّها ضباط في القوات الخاصة الفرنسية عام 135) في المكتب الطبوغرافي للقوات الفرنسية تُظهر التوزع حسب العرق والدين (تُظهر وجود «السنة/بحسب وصف الخارطة» على طرفي نهر الفرات). وتُظهر المساحة الخضراء في زاوية الصورة التواجد التركماني في المنطقة.
- الصورة الرابعة (الأسفل من اليسار) - خارطة تمّ نشرها من قبل الحكومة السورية تُظهر فيها بحيرة الأسد بعد أن غمرت أراضي العشائر العربية.

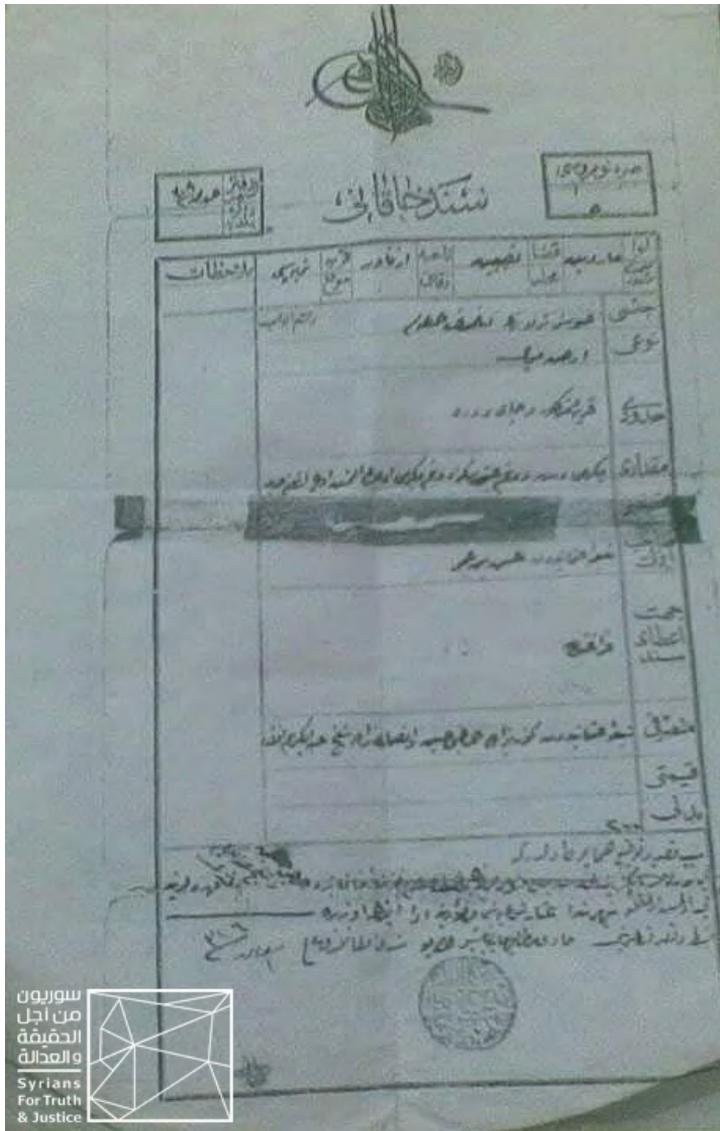


صورة رقم (17) - جانب من خارطة فرنسية أعدّها المكتب الطبوغرافي للقوات الفرنسية في "بلاد الشام" وقد تمّ نشرها في العام 1936. تُظهر بعض من القرى التي كانت موجودة قبل إنشاء بحيرة الأسد.

لقد أبدى «الأسد الأب» أهمية لتغيير البنية الديمغرافية في المناطق التي تعود لملاك كرد يحتفظون بسندات ملكية صادرة من أيام فترة الحكم العثماني أو المحاكم السورية في عهد الحكومات السابقة

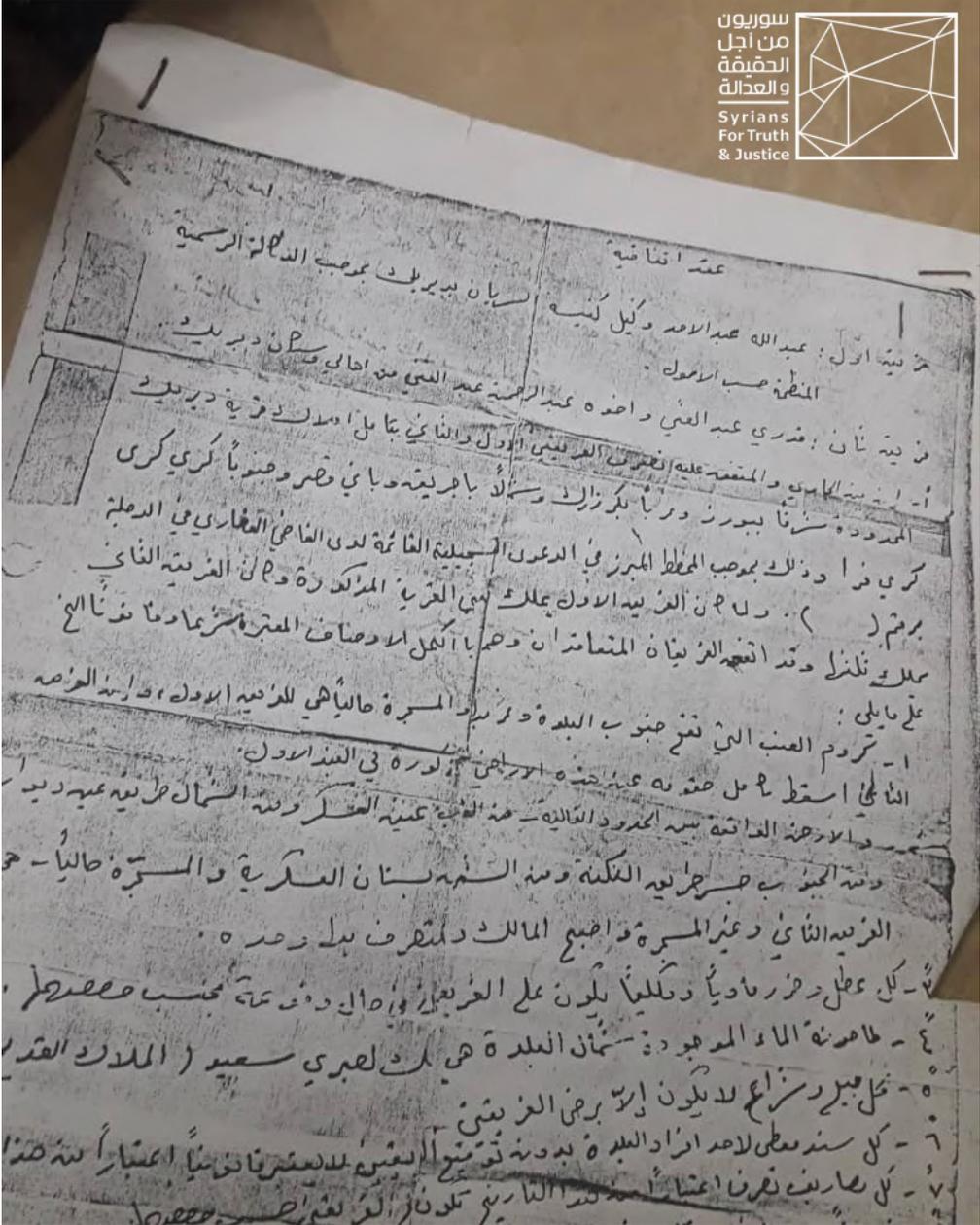


صورة رقم (18) - وثيقة (سند ملكية/طابو) خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تعود للعهد العثماني (بحسب المصدر وهو من آل عباس فقد تم إصدارها بعد العام 1800)، تُثبت ملكية (آل عباس/عبيس) زعماء عشيرة (دوركا/دوري) الكردية لقرية (دوكر) التي تم تعريب اسمها لاحقاً إلى (الدرك) وهي تقع في منطقة (سنجق آشيئية) التابعة إدارياً في الوقت الحالي لناحية تره سبيه/قبور البيض/القحطانية في سوريا الحالية.



صورة رقم (19) - وثيقة أخرى (سند ملكية/طابو) تعود للعهد العثماني (حصلت عليها العائلة بعد الوثيقة الأولى بسنوات)، تُظهر ملكية (آل عجو) وهم من عشيرة (جودكا) الكردية لقرية تربه سبيه/القبور البيض/وتمّ تعريبها إلى القحطانية من قبل مدير المنطقة آنذاك (محمد نمور) في الستينات من القرن الماضي. قال المصدر إن هنالك صلة قرابة ما بين العشائر التالية (دوركا/دوري وجودكا ودلمكا ودوماننا وموماننا) وهي من العشائر الكردية المعروفة التي سكنت في تلك المنطقة (أقصى شرق سوريا - شرق نصيبين الحالية) بينما سكنت عشائر كردية أخرى على صلة قرابة منها (ودودكا وناصر) وهي العشائر التي انتشرت في مناطق الدرباسية ورأس العين/اسري كانيه الحالية (غرب نصيبين الحالية). أضاف المصدر أنّ القرى التي كانت عشيرته تمتلكها استقبلت حوالي (2000) من أبناء الأرمن والسيران في العام (1915) وتحديدًا في قرى (دوكريه)، بعد الإبادة الجماعية العثمانية بحقهم. وأضاف بأنّ أحد أجدادهم (محمديه عبيس/محمد آل عباس) قام بحماية الهاربين من الإبادة العثمانية، وقد لقبه كبير شيوخ عشائر شمّر باسم (المصطفج)، أي العادل الكريم. وذلك في العام 1911. لاحقاً قامت القوات الفرنسية بمنح قريتي (محرکه وكرشيران) أيضاً إلى أبناء الأرمن والسيران الهاربين من الإبادة.

تُظهر الوثيقة تبعية قرية «دوكر» إدارياً إلى لواء ماردين قضاء/مجلس: نصيبين ناحية أزناور وهي اسم منطقة سيطر عليها شخص اسمه «خلف آغا» - لحماية قوافل السلطان العثماني وقد أمده بحوالي عشرين ألف مقاتل لحماية القوافل التجارية آنذاك). وفق المصدر السابق من «آل عباس».



صورة رقم (20) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر صورة عن وثيقة أصلية تم توقيعها ما بين «كيسة السريان» في ديريك وأفراد من «عائلة عبد الغني» ملاك قرية ديريك، والتي أصبحت لاحقاً نواة للمدينة المسماة حالياً (المالكية بعد تعريب الاسم). وهي تعود لخمسينيات القرن الماضي وتم الحصول عليها من أفراد من «عائلة عبد الغني».

بالعودة إلى «مشروع الحزام»، فقد بدأ التنفيذ عبر جلب أعداد من أبناء العشائر العربية من ريفي الرقة وحلب من ساكني قرى يفترض أنها كانت ستغمر بمياه السد، وذلك تحت يافطة «بناء المجتمع جديد» كما قال حافظ الأسد في كلمة ألقاها بافتتاح السد وجهها إلى أبناء منطقة الغمر<sup>97</sup> وغيرهم من الذين «سيدوون الحياة الجديدة في حوض الفرات».<sup>98</sup> وقد تحدّث أول تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» عن أوضاع الكرد في سوريا في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1996، عن ملاحظة دبلوماسيين غربيين أن الدولة السورية «سعت إلى التهجير في منطقة سكانها كُرد، ورجحوا أن احتياطاتها النفطية ربما كانت عاملاً مساهماً في هذا القرار»، مشيرين إلى أنه كان هناك «قلق واضح آخر» (لدى الحكومة) هو حقيقة أن الجزيرة لديها أكبر عدد من السكان غير العرب في سوريا.<sup>99</sup>

وأكدت المنظمة في تقرير آخر نُشر في العام 2009، أن الحكومة السورية بدأت في تنفيذ خطة إعادة التوطين مطلع السبعينيات، لكن تحت مسمى جديد: فقد استبدلت الحكومة اسم «الحزام العربي» باسم «خطة إنشاء مزارع نموذجية للدولة في محافظة الجزيرة». وبموجب المبرر الجديد للخطة، أنشأت الحكومة «قرى زراعية نموذجية» في المنطقة الكردية وشغلتها بالعرب. وصادرت الحكومة الأراضي التي شيّدت عليها هذه «المزارع النموذجية» من ملاكها الأكراد، سواء تحت غطاء الإصلاح الزراعي أو لأن الملاك كانوا أكراداً تم سحب جنسيتهم منهم في عام 1962 لأنهم لم يثبتوا إقامتهم في تعداد الدولة. وفي عام 1975 أعادت الحكومة توطين ما يُقدر عددهم بأربعة آلاف أسرة عربية، ممن كانت أراضيهم قد غمرت بالماء أثناء بناء سد الطبقة على الفرات، في 41 «مزرعة نموذجية» بقلب المنطقة الكردية. وجمدت الحكومة مشروع «الحزام العربي» في عام 1976، لكنها لم تسحب القرى النموذجية ولا هي أعادت الأكراد النازحين من أراضيهم.<sup>100</sup> في شباط/فبراير عام 1974، كان وفد من قبيلة «الوالدة» العربية التي تسكن مناطق قرب نهر الفرات، في زيارة إلى الرئيس السوري السابق «حافظ الأسد» الذي بحث مع الوفد برئاسة الشيخ «شواخ البورسان» مشروع «تعريب» المنطقة الكردية في محافظة الحسكة، عبر نقل أبناء القبيلة إليها لتشكيل «سياج الوطن» على حد وصف الأسد، ولعل هذا الوصف والهدف المعلن يكفيان للاستدلال على عنصرية الهدف من المشروع. «رغم رفض عدد كبير من أبناء القبيلة الرحيل إلا أن الرد كان من شيخ القبيلة أنه اعتزم الرحيل وبأنه أعطى كلمة لن يتراجع عنها لـ (أبو سليمان)، أي حافظ الأسد».<sup>101</sup>

97 تم استخدام مصطلح «منطقة الغمر» أثناء مراحل إعداد وتنفيذ المشروع من قبل المصممين أنفسهم، وهو الذي أدى لاحقاً إلى تسمية الأشخاص الذين تمّ نقلهم بـ«المغمورين» أو «العرب المغمورين». والمقصود هنا، الأشخاص الذين غمرت مياه السد أراضيهم.

98 موقع بريذنت الأسد. (كان الرابط المرفق فعلاً حتى آخر زيارة قام بها فريق البحث بتاريخ 27 آذار/مارس 2020). وأثناء الصياغة النهائية للتقرير بتاريخ (9 حزيران/ يوليو 2002). لم يعد الرابط فعالاً. [http://www.presidentassad.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=352:5-7-1973&catid=255&Itemid=493](http://www.presidentassad.net/index.php?option=com_content&view=article&id=352:5-7-1973&catid=255&Itemid=493)

99 منظمة هيومن رايتس ووتش. قسم الشرق الأوسط. عنوان التقرير (SYRIA THE SILENCED KURDS). تشرين الأول/أكتوبر 1996. (آخر زيارة للرابط: 9 حزيران/ يوليو 2020). <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/SYRIA96.pdf>

100 إنكار الوجود - قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا. هيومن رايتس ووتش. 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1996. (آخر زيارة للرابط: 9 حزيران/ يوليو 2020). [https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004#\\_ftn10](https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004#_ftn10)

101 قصي عبد الباري، «أعطى وعداً لـ أبو سليمان».. تفاصيل من قصة «عرب الغمر» المنسية»، 4 كانون الأول / ديسمبر 2018، (آخر زيارة 27 آذار/مارس 2020). <https://www.eqtasad.net/news/article/22932/>

## 6. المرحلة الأولى من مشروع التغيير الديمغرافي في سوريا والبدء بالاستيلاء على

### الأراضي:

كان جلاء «الانتداب الفرنسي» عن سوريا وإعلان الاستقلال عام 1946، فرصة حقيقية لبناء دولة وطنية تتسع لجميع أبنائها على قاعدة الحقوق المتساوية، إلا أن ما حدث أخذ البلاد باتجاهات أخرى، خاصة مع صعود نبرة إقصائية في الخطاب الرسمي من طرف الحكومات المتعاقبة وبعض الأحزاب السياسية على حد سواء، وكان جوهره مبنياً على عدم الاعتراف بوجود قوميات غير عربية في سوريا.

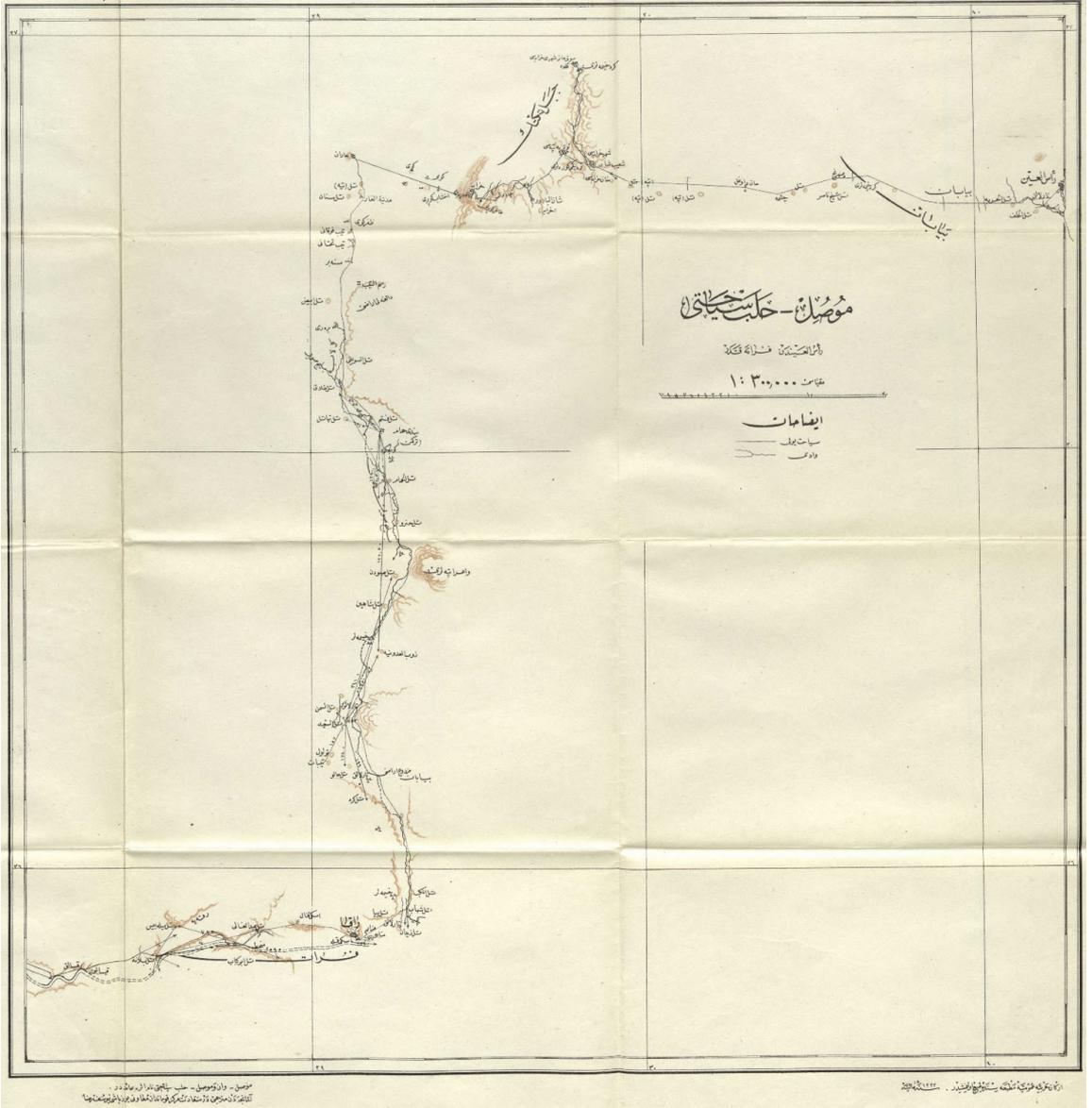
تزامن ذلك مع محاولات خنق الحياة السياسية بشكل عام، تجلّى إحد أوجه هذا «الخنق» مع قرار وزير الداخلية «صبري العسلي» في أول حكومة بعد الاستقلال والتي ترأسها «سعد الله الجابري» قضى بحل جميع الأحزاب والهيئات والمنظمات السياسية التي لم تؤسس «برخصة رسمية» من الحكومة المشكلة حديثاً، وبذلك أطبقت الحكومة الخناق بشكل كامل على الجمعيات والنوادي والمطبوعات الكردية بطبيعة الحال والتي كانت تصدر في ظل فترة «الانتداب الفرنسي». فيما رسخ الدستور الذي وضعه أديب الشيشكلي في 5 أيلول/سبتمبر 1950، الطابع العربي للدولة إذ نص على أن «الشعب هو جزء من الأمة العربية بتاريخه، حاضره ومستقبله». متجاهلاً حقوق الكرد والإثنيات الأخرى في التمثيل، قبل أن تقضي «حكومة الوحدة» ولاحقاً «حكومة الانفصال» و «حكومات البعث» المتعاقبة على جميع الإشارات والوثائق والتسميات التي تثبت التنوع الإثني والعرقي في سوريا آنذاك بشكل تام.

مع بدء تطبيق «قانون الإصلاح الزراعي» رقم 161 عام 1958، في العام التالي لصدوره، تمّت مصادرة أراضي وممتلكات تعود لملاكين وآخرين قرويين/فلاحين كرد (كانوا فلاحين أو مستأجرين للأراضي دون امتلاكها) ابتداءً من أقصى الحدود الإدارية لمنطقة ديريك/المالكية حتى الحدود الإدارية ما بين محافظتي الحسكة والرققة، وشهد العامان اللاحقان 1959 و 1960، وكما ذكرنا آنفاً، لاستيلاء على أملاك «ملاكين آخرين من غير الكرد» وخاصة في منطقة رأس العين/سري كانيه والمنطقة الواقعة في جنوب مدينة الحسكة الحالية.

إحدى الشواهد العديدة على انتشار العشائر الكردية في المنطقة الممتدة ما بين رأس العين/سري كانيه (الحالية) وتل أبيض (عام 1911، وهو العام الذي تمّت فيه الرحلة)، هي الخارطة التي وردت في الكتاب المعنون (رحلة «موصل - وان» «موصل - حلب»)، وهو كتاب مترجم عن الألمانية من قبل (اليوزباشي يوسف رضا) والذي شغل منصب معاون رئيس مركز دار السعادة حيث أورد:

«في اليوم التالي وصلنا إلى «تل ثوربا»، وبعد 34 دقيقة صادفنا خيم عشيرة كردية كبيرة جداً، كما أن الأكراد أيضاً قد أخذوا خيامهم إلى جنوب خربة «شان البارور» بنحو عشرين دقيقة، ومن هناك، عندما اتجهنا غرباً باتجاه جبل «تك تكدن» وبعد أن مشينا فترة من الزمن بدأنا برؤية بعض القرى كذلك.»<sup>102</sup>

102 اليوزباشي يوسف رضا. رحلة «موصل - وان» «موصل - حلب». (العنوان الأصلي للكتاب: Musul-Van, Musul-Halep seyahatleri). الكتاب تم طباعته في المطبعة العسكرية التابعة للدولة العثمانية في السلجمانية في سنة 1331 للهجرة - 1915 ميلادية. (الصفحة 10). بحسب المصدر فقد تمّت الرحلة في العام 1911.



موصلة - حلب سكة حديدية - مقياس ١ : ٣٠٠.٠٠٠  
 الخارطة المرسومة من قبل المهندسين المقيمين في موصلة في سنة ١٩١٤ م

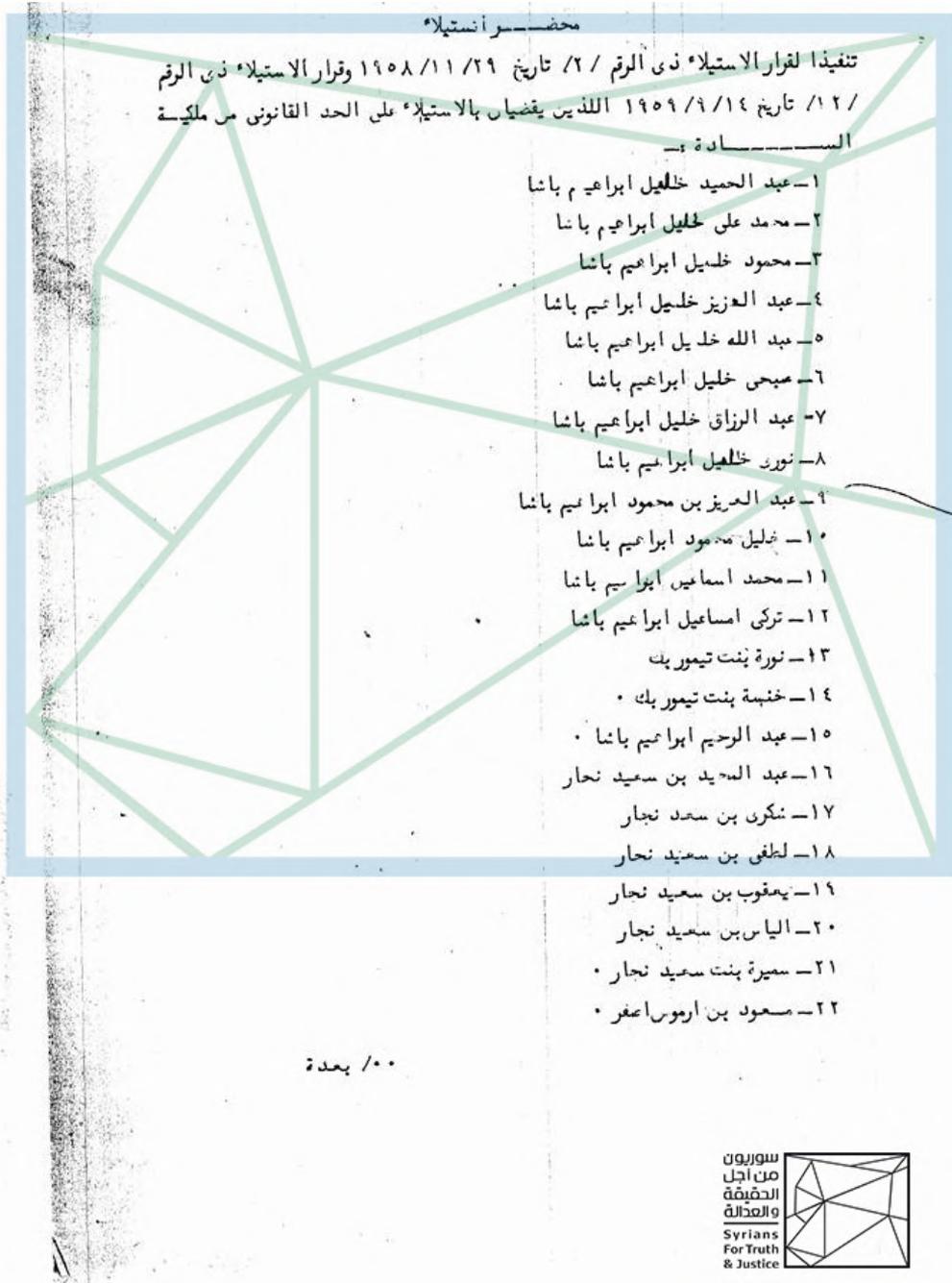
الخارطة المرسومة من قبل المهندسين المقيمين في موصلة في سنة ١٩١٤ م

صورة رقم (21). الخارطة التي وردت في الكتاب المذكور. وتبين رحلة الكاتب من الموصل إلى حلب، وتُظهر مناطق تواجد العشائر الكردية في المنطقة الممتدة ما بين رأس العين/سري كانيه وتل أبيض.





الوثائق التالية، هي وثاق حصرية، بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تمّ الحصول عليها من المحامي «محمد علي إبراهيم باشا المألّي/رئيس اللجنة القانونية في اللقاء الوطني الديمقراطي في سوريا: (للإطلاع على نسخ أحدث ومختومة وموقعة من قبل وزارة الإصلاح الزراعي في العام 2004)، يُرجى الانتقال إلى الصفحات رقم (..).



صورة رقم (24) - وثيقة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر عمليات استيلاء كبيرة على ملكيات تعود لعائلات (أصفر ونجار/ السريانية - المسيحية وعائلة إبراهيم باشا المألّي الكردي)، تنفيذاً لقرار استيلاء صادر بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1958، وقرار مؤرخ بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 1958. (المصدر: المحامي محمد علي إبراهيم باشا المألّي).

١- السعيد، أحمد سلامة

٢- حسين اسماعيل ابواليسر

٣- منذر الموسلي

٤- اسماعيل عدنان خالد

اجتمعت اللجنة الفرعية للاستيلاء\* بالمادة المذكورين اعلاه بعد ان تبلغوا مذكرة الاخطار  
عملا بأحكام المادة / ١١ / من اللائحة التنفيذية اصولاً .

٤

١٠٠ يتبع



صورة رقم (25) - جانب من وثيقة أخرى تُظهر أعضاء «اللجنة الفرعية للاستيلاء» وهم (السعيد أحمد سلامة/رئيساً وكلٌ من: حسين أبو اليسر ومنذر الموسلي إسماعيل عدنان خالد كأعضاء. مصدر الوثيقة (أحد أفراد عائلة إبراهيم باشا الملي).



قال السيد

### • الملكية

لقد تبين للجنة الاستيلاء الفرعية ان السادة اولاد خليل ابراهيم قد انتقلت اليهم الملكية في سند التملين ذي الرقم /٧/ شرا من والد عم في عام ١٩٥١ وادعوا ان هناك وثائق رسمية ثابتة التاريخ تؤيد ان ادعوا وقع قبل عام ١٩٥٠ وتبين ان المالكين لسند التملين يملكون السهام المسجلة بهذا اسم كل منهم في القيد الدفتر كما وحد مع المالكين قد اوردوا ما يملكونه في سند التملين المذكور ضمن اقرارهم •

### • الانشاءات

توجد في المبروكة ثلاثة مباني للسكن ومبنى مكون من عشرة مساكن كل مسكن مكون من غرفتين ومبنى مؤلف من خمس دكاكين مبنية من الاسمنت بسببني مكون من خمس عشر غرفة كما يوجد في المبنى نفسه مستودع وفرة لمخرا كسرايى ، ومبنى خاص للمحروقات ملحق به سبع خزانات للمحروقات وخزانان للمياه وعلبة عدد ٦ واجدة للبنزين والثانية للموت مبنى الادارة مكون من عشر غرف وصالون كما يوجد مبنى يحتوى على رجة لتحميل السيارات والجرارات ورجبة للفرامل ورجبة للحدادة كما يوجد مخزن من اللبس الترايبى يحتوى على غرفتين ورجبة للدجاج وبتنكار عدد ٦ عدد يد •

كما يوجد كثير من الالات وقد استولت اللجنة من اعلاها على مايلي

١- جرار ثاتريللر نمرة ٧ قوة ٧٥ حصان

٢- جلولار - نمرة ٤ قوة ٤٥ حصان

١٠٠ / يتبع

-	-	-	-	-	-	٤-
-	-	-	-	-	-	٥-
-	-	-	-	-	-	٦-
-	-	-	-	-	-	٧-
-	-	-	-	-	٢	٨-
-	-	-	٢	-	-	٩-
-	-	-	-	-	-	١٠-
-	-	-	-	-	-	١١-
-	-	-	-	-	-	١٢-
-	-	-	-	-	-	١٣-
-	-	-	-	-	-	١٤-
-	-	-	-	-	-	١٥-
-	-	-	-	-	-	١٦-
-	-	-	-	-	-	١٧-
-	-	-	-	-	-	١٨-
-	-	-	-	-	-	١٩-
-	-	-	-	-	-	٢٠-
-	-	-	-	-	-	٢١-
-	-	-	-	-	-	٢٢-
-	-	-	-	-	-	٢٣-
-	-	-	-	-	-	٢٤-
-	-	-	-	-	-	٢٥-
-	-	-	-	-	-	٢٦-
-	-	-	-	-	-	٢٧-
-	-	-	-	-	-	٢٨-
-	-	-	-	-	-	٢٩-
-	-	-	-	-	-	٣٠-
-	-	-	-	-	-	٣١-
-	-	-	-	-	-	٣٢-
-	-	-	-	-	-	٣٣-
-	-	-	-	-	-	٣٤-
-	-	-	-	-	-	٣٥-
-	-	-	-	-	-	٣٦-
-	-	-	-	-	-	٣٧-
-	-	-	-	-	-	٣٨-
-	-	-	-	-	-	٣٩-
-	-	-	-	-	-	٤٠-
-	-	-	-	-	-	٤١-
-	-	-	-	-	-	٤٢-
-	-	-	-	-	-	٤٣-
-	-	-	-	-	-	٤٤-
-	-	-	-	-	-	٤٥-
-	-	-	-	-	-	٤٦-
-	-	-	-	-	-	٤٧-
-	-	-	-	-	-	٤٨-
-	-	-	-	-	-	٤٩-
-	-	-	-	-	-	٥٠-



صورة رقم (27) - جانب من وثيقة أخرى تُظهر استيلاء الحكومة السورية ممثلة بلجنة الاستيلاء على آلات زراعية (جرارات نوع كاتربيلر) في قرية مبروكة (بريف رأس العين/اسريه كانيه). أي أنها لم تكتف فقط بالاستيلاء على الأراضي الزراعية. مصدر الوثيقة (أحد أفراد عائلة إبراهيم باشا الملي).

محضر تعديل مؤن في ١٦ / ١٠ / ١٩٧١ لمحضر الغرز والتجنيب النهائي المؤن  
في ١٦ / ٢ / ١٩٧١ للأراضي المستولى عليها بقرية ديشو رقم ١١٧١

ان اللجنة الفرعية للاستيلاء والغرز والتجنيب المشكلة بقرار السيد محافظ الحسكة رقم /٤٣٢/ق  
تاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ والمؤلفة من المسادة :

- |                    |                              |       |
|--------------------|------------------------------|-------|
| ١- عبد اللطيف خاير | مؤلف حقوقسي                  | رئيسا |
| ٢- مظهر عبد الحميد | مهندس زراعي                  | عضوا  |
| ٣- صاموئيل دانيال  | مدرّب دائرة المساحة          |       |
| ٤- صالي حسين       | = حزب البعث العربي الاشتراكي |       |
| ٥- حسين كاطح       | = اتحاد الفلاحين             |       |

**أولاً : التصور القانوني والتعليقات النافذة :**

بعد اذ انبجها على احكام قانون الاصلاح الزراعي رقم / ١٦١ / لعام ١٩٥٨ المعدل بالمرسوم التشر  
التشريعي رقم / ٨٨ / تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٦٣ والمواعين التشريعي رقم ١٤٥ تاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٦٦ -  
واللائحة التنفيذية رقم / ١٢ / تاريخ ١٧ / ١ / ١٩٦٧ والتعليقات النافذة بهذا الخصوص لا سيما  
القرار / ٤١ / تاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٦٧ والبلان العام لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي رقم / ٢ / سرتاريخ  
١٥ / ٢ / ١٩٦٧ المتعلقين باجراءات الاستيلاء والتعليقات رقم ١٨٥ / م / سرتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٦٧ -  
المتعلقة بالغرز والتجنيب والتبني والبيادلسة .

ويعد البلاغ على محضر الاجتماع المؤن في ١١ / ٥ / ١٩٧٠ المصدن بكتاب وزارة الزراعة والاصلاح  
الزراعي رقم / ١٢١٤ / حـ ٢٠ / ٨ / ١٩٧٠ حول فرز وتجنيب الأراضي المستولى عليها البعلية  
بمحافظة الحسكة تميدا لتوزيعها ، وعلى محضر الغرز والتجنيب النهائي المؤن لـ ١٦ / ٢ / ١٩٧١  
الذي اشتهه لجنة الاعتماد وعلى قرار لجنة الاعتماد بالقضية رقم / ٤٣٥ / من محضر اجتماعها رقم  
/ ٨ / تاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٧١ المتضمن قبول الاعتراض وفرز المساحة المستولى عليها في البجمة الجنوبية  
من القرية بالمقار رقم / ١ / واعتبار المحضر مستندا بعد تعديله على هذا الاساس .

**ثانياً : وضع الأراضي المستولى عليها قبل الغرز والتجنيب :**

ويعد الرجوع الى اشارة المالكين المشمولين باحكام قانون الاصلاح الزراعي والذين صفت ملكيتهم  
حسب القانون المذكور واكتسبت المحاضر المنامة قبلهم الدرجة القلعية باعتمادها من اللجان  
المختصة حسب الاصول تبين بانه قد تم الاستيلاء على المساحات التالية :

**المساحة المستولى عليها**

اسم المالك السابق	رقم العقار	سقي	بعل	غير مستثمر	ملاحظات
اصفر ونجار	١	-	٥٢٦٨٠٠ هـ	بموجب محضر الاستيلاء المؤن	
آل الباشات	١	-	٥٢٦٨٠٠ هـ	١٥٩ / ١ / ٢٩ والنشور بالجريدة الرسمية العدد / ٤٣ / تاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧	
			١٠٢٣١٦٠٠		

صورة رقم (28) - وثيقة حصرية، حصلت عليها «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» تظهر المساحات التي تم الاستيلاء عليها من قبل «حكومة الوحدة» عام 1959 والتي تعود ملكيتها الأصلية إلى آل «اصفر ونجار» (536.5800 هكتار) و «آل إبراهيم باشا الملي» (536.5800 هكتار). وهي اراضٍ بعلية (غير مروية وغير مصنفة على كونها اراضٍ غير مستثمرة) في قرية «ديشو» في ريف منطقة رأس العين/اسري كانيه. تشير الوثيقة أيضاً إلى قرار رقم (432/ق) من محافظ الحسكة، بتاريخ 22 تموز/يونيو 1970، والقاضي بتشكيل ما سمي بـ «اللجنة الفرعية للاستيلاء». وبدا واضحاً في الوثيقة أن الاستيلاء استند قانونياً على قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 الصادر بالعام 1958 (وتعديلاته اللاحقة).

سند التعليل ذي الرقم ٢٢٠٠ ودلت بجميع مواضعه وما صححه التعديراته ومنى موجع من سوير  
رقم ١١٩٣ ء بيرة عطية رقم ١١٨٤ ء تل بلال رقم ١١٨٣ ء والبوفا رقم ١١٨٠ ء صبرج  
شكيا رقم ١١٩٤ ء صارلى رقم ١١٧٩ ء خزنة دغيمة ١١٩٦ السلاجى رقم ١١٩٥ السويدية  
١١١٧ خزنة عجمو ١١٦٨ ء آن زيارات ١١٩٩ ء الاناية ١٢٠٠ ء سمو ١٢٠١ ء  
شمو الصغير ١٢٠٢ ء الخليلية رقم ١٢٠٣ ء تل ثلاث ١٢٠٤ ء حروبى وعدوانية ونصف  
التل وا وتوايحسا رقم ١٢٠٥ ء تل قليعه ورجسان وتوايحسا ١٢٠٦ ء ام صنع ١٢٠٧  
خزنة عاجلة ١٢٠٨ ء القرن ١٢٠٩ ء بثر نيبان ١٢١٠ ء خزنة القايد رقم ١١٧٦  
وبثر ابوجلود رقم ١١٧٧ وتل عمر رقم ١١٧٥ ء خزنة الذفى الجنوبية ١١٩٣ ء خزنة الخفى  
الشمالية رقم ١١٧٤ ء والبروكة رقم ١١٧٨ ء وخزنة ماما وخزنة الحيران رقم ١١٧٢  
ودينور رقم ١١٧١ ء وضحة رقم ١١٧٠ ء عالحة رقم ١١٦٩ ء تونجيل رقم ١١٦٨ سلطاسة  
الغربية رقم ١١٦٧ سلطاسة الشرقية رقم ١١٦٦ ء خزنة فريسة ٤٤٧١ ء تل الكرقم ١١٥٦  
والقسم الداخلى ضمن السند من منطقة تل حنتر رقم ٤٤٠٣ ء ميزان رقم ١١٧٥ ء مالحة ضبحى  
رقم ١١٥٨ ء مالحة عزيز ١١٥٩ ء مالحة محمد على ١١٦٤ ء مالحة عبد الرزاق ١١٦١  
مالحة نورى ١١٦٢ شموطة محمود رقم ١١٦٣ شموطة عبد الحميد رقم ١١٦٤ شموطة  
القبيلية رقم ١١٦٥ والمنطاق المقارية سجل نعيم رقم وعين نعجة رقم  
وعين عفره رقم وابو حورة والمواقع خزنة الشعيبر وما نحو داخل ضمن حدود  
السند من اراضى السيرة وباب الخثر رقم ٦٤٢ وموقع تل مبلون وموقع المدعوية وعموابة  
رقم ٨٢٤ ء وما نحو داخل حدود السند من المنطقة المتعارية عبد الايراهيم رقم ٨٢٨  
والمواقع التالية ه البدين وكنارة الجبل وثنية الجبل والدحامة وجليب اغا ومدائس وموقع  
الشرقيان وزعيزية ه ومرجان وسيحة وموقع شمالى خزنة وخفيان  
حدود سند التعليل ذي الرقم ٧

يحدد شمالاً الخط الحدودى الفاصل بين الجمهورية التركية والجمهورية العربية  
المتحدة والذي يمتد من موقع تل خنزير شرقاً حتى موقع نصب التل غرباً  
ويحدد غرباً موقع نصب التل وخراب سيار حتى موقع صبيخا وعين البيضة  
ويحدده جنوباً موقع عين البيضة وحتى سبع جفار شرقاً  
ويحدده شرقاً سبع جفار وتل المالحة حتى تل خنزير شمالاً  
وتبلغ مساحته ٢٩٤٠٠٠٠ مليونين واربعمائة الف دونم تقريباً ء والمساحة تقريبية لان المقار  
لم يحدد بعد ولم يحرر ء وان قسماً من اعمل المساحة واقع ضمن محافظة دير الزور  
/٠٠ يتبين



صورة رقم (29) - جانب آخر من وثيقة أخرى تظهر استيلاء الحكومة السورية ممثلة بلجنة الاستيلاء على مساحات من قرى تعود ملكيتها إلى آل الباشات الذين قدموا سند تملك يثبت ملكيتهم لها، كما تظهر الوثيقة حدود أملاك آل الباشات وفق ما ورد في وثيقة الملكية التي أبرزوها أمام اللجنة والتي ورد ذكرها هنا بمسمى «سند تملك ذي الرقم 7»، بموجب الوثيقة يشكل الخط الحديدي الفاصل بين سوريا وتركيا من قرية تل خنزير شرقاً إلى قرية نص تل الحدود الشمالية للملكية، ومن نص تل وخراب سيار إلى موقع صميخا وعين البطة غرباً، ومن عين البطة جنوباً وحتى سبع جفار شرقاً، ويحدها شرقاً من سبع جفار وتل المالحة إلى تل خنزير شمالاً. تؤكد اللجنة المصدرة للوثيقة أن المساحة المصادرة من أراضي آل الباشات بموجب محضر الاستيلاء هذا بلغ مليونين وأربعمئة ألف دونم تقريباً، وأن جزءاً من أملاك العائلة يقع بعضها ضمن حدود محافظة دير الزور.

٤ من لدن السيد بن عبد العزيز خليل ولد من محمد ابراهيم باننا كما استولت على حضانة  
جوندير وقيادة جوندير وكالتيفاتور وديسك ١١ ساج من قبل السيد بن عبد العزيز خليل  
المذكورين .  
الاستيلاء

قررت لجنة الاستيلاء العمرة الاستيلاء على كامل ما يملكه السادة المذكورين اعلام من  
اعل سند التعليل في الوثق / ٧ / باستثناء / ٤٦٠٠ / دونما احتفاظا وتنازل عبد الرحمن  
ابراهيم باننا ضمن قرية البوغة في القسم الشمالي الشرقي من المنطقة العسكرية نفسها وعلى  
ان يكون البهروا ساكن ضمن احتفاظ العدو ووركلت لجنة المساحة التابعة للفرع بتحديد  
هذا الاحتفاظ والتنازل على الطبيعة والمخاطب حسب الاصول . واستثناء  
دونما بنية احتفاظ وتنازل محمد اسماعيل وتركي اسماعيل ونورة تيمور باننا في الارض واقعة  
شمالي مشافة عقارية البوغة وبارازرالتسور ، وقد كلفت لجنة المساحة بتوقيع مذ  
المساحة على المخاطب والديبعة حسب الاصول .

كما قررت اللجنة اعتبار السيد نوري بن خليل متنازلا عما يملكه في سند التعليل في  
الوثق / ٧ / في حالة ثبوت ملكيته على ان يحدد احتفاظه في الارض التي يتصرف فيها فيما  
يعد وذلك ومن اقراره بما قررت اعتبار السيد / خليل ابراهيم باننا الولي على ولده القاصر  
عبد الله متنازلا عما يعود لندا في حالة ثبوت التصرف من سند التعليل لعدم اتيان  
في اقراره وان يحدد احتفاظه في المشافة التي اختارنا حين الانتقار اليها .

وقررت اللجنة عدم الاعتداد بالدفاتر التي اثارها المالكون لجنة تصريف امتداد  
احكام المرسوم ١٣٥ والقانون ٨٤ لوقوعها بعد عام ١٩٥٠ كما قررت عدم الاعتداد بالتميزات  
الواقعة منس للغير سواء كانت بيما او هبة لعدم وجود وثيقة رسمية تاهية التاريخ تزيد  
التسور .

كما قررت اللجنة قبول تنازل اولاد خليل ابراهيم لان ثبوت ملكيتهم او عدمه لا يؤثر على  
حري الاستيلاء طالما انهم سيج تعلقون ضمن الارض التي يتصرفون بها او يملكونها فان  
السند ان يكون اخلاف يكون قد اسيج بينهم وبين والدهم حول التعليل .  
كما قررت الاستيلاء على مبانى العبوكة جميعها بما فيها من رحبات وورشك وجميع الاوائل  
الناهية فيها ، وقررت الاستيلاء ايضا على الآلات والمركبات المذكورة اعلاه بالسبب لعدم اسماعيل  
وخليل محمود وتركي اسماعيل وعبد العزيز محمود بن علي ما توضع بالفاصلة المدفوعة اينا

٠٠ / يتبع

Syrians  
For Truth  
& Justice

صورة رقم (30) - جانب آخر من وثيقة أخرى تظهر اتخاذ لجنة الاستيلاء قرارها بمصادرة أملاك آل الباشات الواردة في سند التمليك  
رقم 7 باستثناء 4600 دونم من أرضي «قرية البوغة» في منطقة سري كانيه/ رأس العين.

/ ٢ /

وبناءً على قرار لجنة الاعتماد بالقضية رقم / ٤٣٥ / من محضر الاجتماع رقم / ٨ / تاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠١٦ المتضمن قبول الاعتراض وتثبيت الرضى الرابعين طبقاً للقرارات السابقة بحيث تبقى جميع المساحات الاستيلاء في الجهة الجنوبية من القرية واعتبار المحضر مستمداً بمدد عمله على هذا الأساس.

فإن لجنة الاستيلاء تقرر تعديل محضر الفرز والتجنيب التمثلي المؤرخ لـ ١٦ / ٢ / ٢٠١٦ - بحيث تصبح المساحة المستولى عليها الديانة أنفاً مفرزة محتوية في الجهة الجنوبية من القرية في العقار / ١ / ضمن الحدود التالية :

شمالاً : خط فاصل بين الاستيلاء وبقية المالكين جنوباً : المكان وخربة الحيران رقم ١١٢٢ / شرقاً : المنداقية السقارية ونسبة / ١١٢٠ / غرباً : المنطقة السقارية مهروكة رقم ١٩٢٨ والمكان وخربة الحيران

وتقع أراضي الاستيلاء في الجهة الجنوبية من القرية بالعقار رقم / ١ / حددت المساحات المستولى عليها بمدد الفرز والتجنيب على المخطط ولونت باللون الأحمر بينما لونت المساحات المائدة لبقية المالكين باللون الأزرق وفق المخطط المرص بهذا المحضر . وحيث لم يبين ما يستوجب بحته فقد ختم هذا المحضر ووقع كل من اشعاراً بذلك .

حسبة في ١٣ / ١٠ / ٢٠١٦

٤ / ٢

مندوب حزب البعث العربي الاشتراكي مندوب دائرة المساحة مهندس زكريا رئيس اللجنة  
توقيع: [Signature] توقيع: [Signature] توقيع: [Signature]

مندوب اتحاد الفلاحين  
توقيع: [Signature]



صورة رقم (31) - وثيقة تظهر تحديد الخط الفاصل بين الأراضي المستولى عليها من قبل الحكومة السورية والأراضي التي تمّ السماح لآل إبراهيم باشا الملي بالاحتفاظ بها.



ومن خلال المعلومات التي تمّ جمعها لغرض هذا التقرير، تبين أن إحدى الحصص مما تم توزيعها من أراضي القرية منحت إلى شخص اسمه «محمد أبو مسلم» المعروف باسم «حمكي زاريان»، وهو كردي من قرية علي جوم بريف تل أبيض، ولم تُعرف الأسباب الحقيقية وراء استقدام هذا الشخص تحديداً.

وبالمجمل، بلغت مساحة الأراضي المستولى عليها في القرية 7500 هكتار،<sup>111</sup> وفق ما رواه السيد «حسين شربتي» من أبناء قرية «زهيرية» الأصلية والتي كان والده أحد الفلاحين فيها، وذلك في حديث<sup>112</sup> مع «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، وأضاف :

«حدث ذلك بعد إن زار وزير الزراعة آنذاك (عبد الكريم جندي) مخفر القرية حيث جمع الأهالي وأبلغهم بأنه لم يعد لهم أية أراضي في القرية، كذلك جُمعت المحاصيل المحصودة من قبل الهجانة ليتم مصادرتها، لاحقاً وبعد أخذ وردّ من قبل الفلاحين تم إعادة 300 دونم لستة عوائل من القرية، واحدة منهم فقط كانت من الفلاحين السابقين والبقية جاءوا إلى القرية كلّ بطريقة خاصة، وتم تسليم المتقدمين سندات زراعية وهي بمثابة سند تمليك تعفيهم من دفع الإيجارات للدولة بمن فيهم العوائل الستة. وفي العام 1969 جاء شخص اسمه (طلعت كوسا) من مدينته في محافظة درعا كعامل زراعي يشرف على مشتل القرية، وعرض على الأهالي أن يعلمهم الكتابة والقراءة بالعربية حتى يكتسب ثقتهم، فكانت فرحة الفلاحين كبيرة، لم يمض وقت طويل حتى فهم (كوسا) موضوع الاستيلاء على الأراضي ليطالب من الأهالي تزويده بكافة الوثائق الموجودة بحوزتهم والتي تثبت عملهم بالأرض بحجة إقامة دعاوى في مواجهة الدولة لاسترجاع حقوقهم ليحرقها لاحقاً مدعياً حصول ذلك بالخطأ. أما النسخ الأخرى من تلك المستندات والإيصالات المحفوظة لدى الدولة، فقد أتلّفها شخص يدعى (عزيز رستم) وقد كان يشغل منصب مدير دائرة الزراعة في محافظة الحسكة آنذاك، ولم يعد لدى الفلاحين أية وثائق تثبت ملكيتهم وحقوقهم غير الذكريات.»

رغم الانقلابات المتتالية والحكومات المختلفة في أربع مراحل مفصلية من تاريخ سوريا (مرحلة الوحدة مع مصر ومرحلة الانفصال ومرحلة انقلاب 8 آذار/مارس 1963 ومرحلة انقلاب 1966<sup>113</sup> قبيل الانتقال إلى حقبة حافظ الأسد)، إلا أن مسار السياسات الرامية للتغيير الديمغرافي بقيت في منهج تصاعدي، ففي حزيران/يوليو 1966، أبلغ مدير ناحية عامودا الملازم أول «رمضان عبيد» الأهالي في عدة قرى بريف المدينة بالتأهب لمغادرة منازلهم وقراهم، وأن يختاروا إحدى المناطق في جنوب المحافظة كبديل، الأمر الذي تكرر على مدى شهرين بداية العام التالي من قبل عدة مخافر حدودية في ديريك وسري كانيه.<sup>114</sup>

## ب. قرى تل أبيض وريف منطقة رأس العين/سري كانيه:

قبل ترسيم الحدود الحالية للدولة السورية، لم تعانِ السهول الممتدة إلى ريف كوباني/عين العرب من جهة الغرب وسري كانيه/رأس العين من جهة الشرق، من فجوة بشرية إلا أنها كانت غير مسكونة بشكل مستقر وفي حالة

111 الهكتار: وحدة مساحة، تساوي 10 دونم، وهي وحدة مساحة أيضاً تساوي (10 آلاف متر مربع).

112 تم إجراء اللقاء من قبل أحد الباحثين العاملين على هذا التقرير (عبر الانترنت) خلال شهر أيار/مايو 2020.

113 الانقلاب العسكري السوري 1966، والذي أطاح بـ«أمين الحافظ»، يشير إلى الأحداث التي وقعت بين 21 و23 فبراير والتي أسفرت عن الإطاحة بالحكومة السورية وتأسيس حكومة جديدة. وهو الانقلاب الثامن في تاريخ سوريا بعد الاستقلال، وأول انقلاب عسكري بين أجنحة حزب البعث نفسها في أعقاب انقلاب الثامن من آذار. أدى هذا الانقلاب إلى خروج قيادات بعثية تاريخية من البلاد والسلطة ومنها مؤسس الحزب ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وأفضت إلى الإطاحة بالحكومة.

114 الدكتور علي ميراني. «سياسات التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كردستان - سوريا 7 آب 1928 - 5 تشرين الأول 2008م». مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق. جامعة دهوك 2009. (صفحة 48).

ارتحال شبه دائم للقبائل الرحل العربية والكرديّة والتركمانية،<sup>115</sup> كما شكّلت المنطقة مجالاً حيويّاً لتجمعين بارزين ومتنافسين الأول: «التجمع البرازي» الذي ضم جماعات متنوعة، منهم عرب وأكراد، حيث كانوا يمارسون البداوة بين سهل سروج وجرابلس، فيما كان التجمع الثاني هو «الاتحاد القبلي المليي» والذي شمل نفوذه المنطقة الواقعة بين مناطق: دياربكر/آمد وماردين وعامودا ورأس العين/سري كانيه وأورفا وأجزاء من الرقة الحالية وأجزاء من حلب الحالية.

إدارياً، أسست فرنسا مدينة «تل أبيض» عام 1920، سكنها في البدء الأرمن الفارون من الإبادة العثمانية التي لحقت بهم، إلى جانب أفراد من قبيلة «البكاره/البقارة» العربية الذين وصلوا كأفراد من «جيش المشرق الفرنسي»، ثم قرروا البقاء في المنطقة.<sup>116</sup>

على الرغم من أن قانون الإصلاح الزراعي لم يشمل في مرحلته الأولى الأراضي الواقعة في الريف الغربي لتل أبيض، إلا أنّ الحكومة السوريّة شكّلت في العام 1967، «لجنة استيلاء» بقيادة شخص يُدعى «الملازم إبراهيم»، صادرت بموجبه ما مساحته تقريباً 3800 هكتار؛ ضمت 53 بئراً ارتوازيّاً مع كامل معداته من مضخات ومحركات، بالإضافة إلى ثلاث جرارات زراعية، ومن ثم تم الاستيلاء على 1400 هكتاراً آخر، من الأراضي في قرى: «سليب قران» التي تمّ تعريب اسمها إلى قرية «8 آذار» و قرية «جارخ عدي» و «الأحمدية» و قرية «الحرية/التي تمّ بنائها على أراضي قرية هواليكي» و «كوبرك» التي تمّ تعريب اسمها إلى «تل الكبير» و «فيونطة - تقع بين «عبادي» و«تل الكبير» و«بئر عرب» و «بئر كنو».<sup>117</sup>

كما شمل الاستيلاء قرية «جلبة» التي تمّ تعريب اسمها إلى «الثورة» (10 كم جنوب غرب تل أبيض) والتي تعود ملكيتها إلى السيد «شاهين سالوكه» الذي تحدث ابنه إسماعيل، لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة. عبر الانترنت في شهر نيسان/أبريل 2020. ليسرد بعض المعلومات حول عملية المصادرة تلك قائلاً:

«في العام 1965 استلم الملازم إبراهيم شعبة التجنيد في المدينة، إلا أنه كان متنفذاً وييدي عداءً شديداً للکرد بحجة أنهم اقطاعيون يدعمون الثورة في كردستان العراق والبارزاني، حتى أنه استولى بالقوة على مضافة عمنا أحمد شاهين وحولها إلى سجن للعديد من أبناء القرى المجاورة، ليصدر قراراً بترحيلنا من القريتين (جلبة وكيفخانه/تقع إلى الجنوب من قرية كندل وقبل قرية صهريجة) التي تملكها وتمّ الاستيلاء على كل الأراضي الزراعية فيها، وعلى إثر رفضنا للقرار تم سجن عدد من أفراد العائلة والقرويين بينهم والدي. وبعد مرور سنة دون محاكمة قام والدي بالإضراب عن الطعام لمدة 22 يوماً مطالباً بتحويله للقضاء.

مضت الحكومة في قرارها بعد ذلك، وتمّ بالفعل الاستيلاء على القريتين مع جلب قرابة خمسين عائلة من عشيرة (البشماشمة) بمساعدة من قوات الشرطة والأمن الذين أشرفوا على إسكان المستقدمين الجدد، وعلاوة على ذلك أخذوا من كل بيت 200 ليرة سورية وتمت مصادرة محصول ذلك العام أيضاً.»

«عائلة كردو» هي الأخرى كانت تملك أربع قرى في الريف الغربي لتل أبيض، قبل استقدام الحكومة مستقدمين

115 بدرخان علي، «عن تل أبيض» وإشكالية التسميات العربية - الكرديّة، مدارات كرد، 22 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://www.medaratkurd.com/2016/02/%d8%b9%d9%86-%d8%aa%d9%84-%d8%a3%d8%a8%d9%8a%d8%b6-%d9%88%d8%a5%d8%b4%d9%83%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b3%d9%85%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9/>

116 فابريس بالونش، «تل أبيض: نقطة ضعف الحزام الكردي السوري»، معهد واشنطن، 21 كانون الأول/ديسمبر 2018. (آخر زيارة 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tal-abyad-achilles-heel-of-the-syrian-kurdish-belt>

117 إبراهيم مسلم، «كري سبي أو تل أبيض بعد تعريبها: تاريخها وجغرافيا وسياسيا»، مدونة Girê Spî تل أبيض، 3 حزيران/يونيو، 2015. (آخر زيارة 4 أيلول/سبتمبر 2020). <https://giresipi.wordpress.com/2015/06/03/%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%B3%D8%A8%D9%8A-%D8%A3%D9%88-%D8%AA%D9%84-%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A7/?fbclid=IwAR0RkK31H0lpVfDuCgNPbXYoB7nFoN-jV6z6T7tXDXGC99TRyuAEz42aDWWIc>

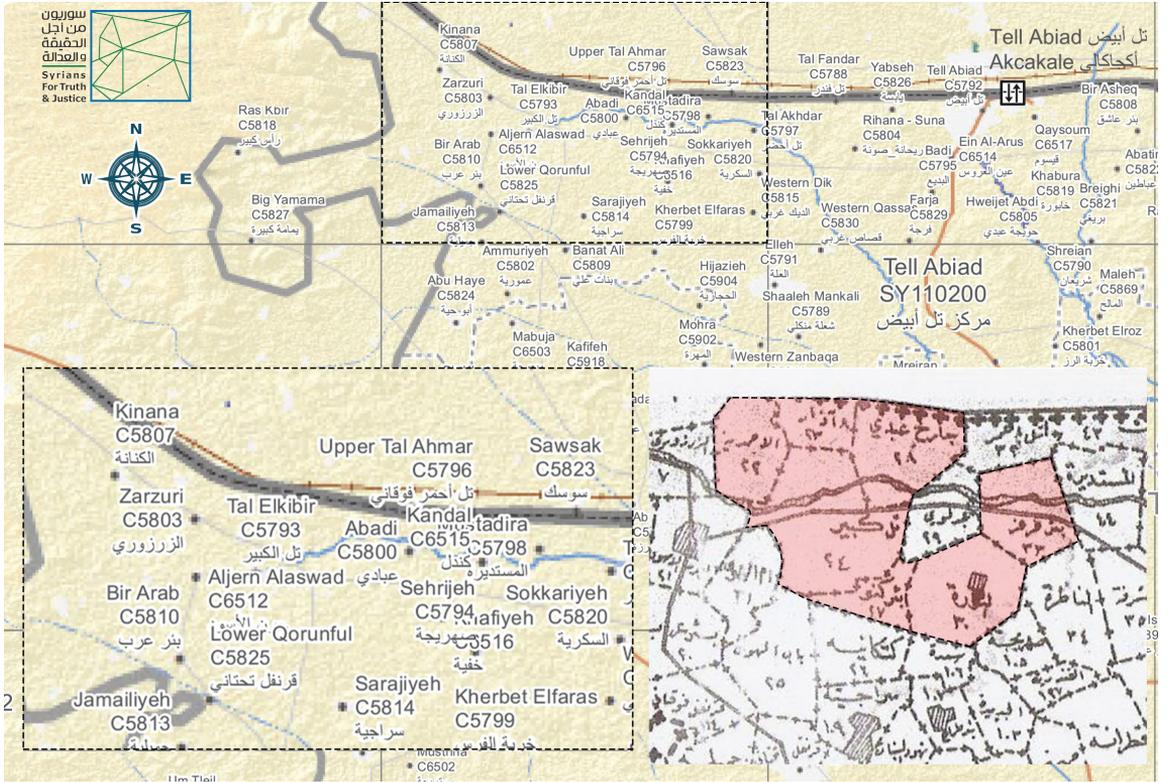
عرب من ريف منبج، وفق ما وُضّحه لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة «رشاد كردو» أحد أبناء العائلة الذي كان شاهداً على ما رواه من الأحداث، قائلاً:

«لقد خطت الحكومة لإفراغ الشريط الحدودي في تل أبيض مع تركيا من الكرد، واتبعوا معنا سياسيات مقبلة بهدف تجريدنا من الأراضي رغم تقديمنا الوثائق التي تثبت ملكيتنا كعائلة وورثتنا لها أباً عن جد. فقد كان لدينا أربع قرى «كوبرك وجارخ عبدي وسليبي قران وهواليك»، ولأن حينها لم تكن هناك آلات زراعية حديثة، وبسبب المساحات الشاسعة جلب أجدادي فلاحين من (عشيرة سرامدا) من ريف منبج ليعملوا في حقول قريتي (كوبرك وسليبي قران)، لكنهم غادروا القريتين بعد خلافات بينهم وعائلتنا المالكة، إلا أنه في العام 1967، بدأت الدولة بشكل مفاجئ بجلب العشرات من أفراد عشيرة (السرمد) محملين متاعهم وأبنائهم في شاحنات عسكرية برفقة قوات من الأمن والجيش إلى قريتنا «سليبي قران» لإسكانهم فيها. حينها تم تجميعنا قرب منازلنا وتحت تهديد السلاح منعونا من أي مقاومة واعتقلوا اثنين من أعمامي وهما (باقر ومجو) وتمّ إيداعهم في سجن تدمر، بالإضافة إلى عدد من الشباب والرجال في القرية، ففرضوا طوقاً عسكرياً على القرية منعوا هجوعه أي خروج أو دخول إليها دام لأشهر. ليقوم عناصر الجيش ببناء وحدات سكنية للمستقدمين.»

وأضاف «رشاد كردو»:

«لجاناً إلى الشكاوى القانونية، حيث صدر قرار بأن تقوم لجنة من دائرة استصلاح الأراضي بمسح أراضي هذه القرية ومعاينة الملكيات التي بلغ مجموعها 2700 هكتاراً، وهو ما أنجز خلال شهرين مع إقرار بعدم وجود فائض ملكية وبالتالي عدم شمولية الأملاك بقانون استصلاح الأراضي الزراعية، لكن الدولة عبرت عن رفضها وشكلت لجنة جديدة لنفس الغاية وخرجت هي الأخرى بذات النتيجة، ما دفع بالدولة إلى تشكيل «لجنة اعتماد خماسية» من بين أعضائها المحافظ وأمين فرع حزب البعث ورئيس اتحاد الفلاحين في الرقة لتقرر اعتبار جميع أراضي القرية مملوكة للأخ الأكبر فقط (رفعت كردو) دوها اعتراف ببقية المالكين ولتعيد كامل الأراضي لاسمه ولتستولي عليها لاحقاً بحجة تجاوزها لسقف الملكية المحدد بقانون الإصلاح الزراعي وقد سلطنا كافة طرق الاعتراض القانوني ليصدر بعدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بصفته رئيس المجلس الزراعي الأعلى بإعادة الأراضي إلى المالكين من أبناء العائلة مع دفع تعويض مناسب لهم، إلا أن فرع حزب البعث ومديرية أملاك الدولة رفضا تنفيذه بحجة أن قرار لجنة الاعتماد قطعي وغير قابل للطعن حتى من قبل القضاء.»

وعلى مدى السنوات الماضية لم تمنح الحكومة هؤلاء المستقدمين إلى قريتنا (شهادة انتفاع) واكتفت بـ(عقود إيجار موسمية)، كما أنها أصدرت قراراً بدفع تعويضات مادية مقابل هذه الأراضي المستولى عليها، إلا أننا رفضنا التعويض خشية أن يكون ذلك تمهيداً لمصادرة نهائية لأراضيها حتى تلك التي بقيت بحوزتنا.»



صورة رقم (33) - خارطة تُظهر أماكن بعض القرى التي تمّ الحديث عنها في الفقرة السابقة لهذه الصورة

### ج. منطقة «كرداغ/جبل الأكراد» عفرين الحالية:

حتى مرحلة لاحقة بعد استقلال سوريا من الانتداب الفرنسي، كانت لاتزال «كرداغ» أي «جبل الأكراد»، تحتفظ باسمها المتعارف عليه.<sup>118</sup>

ورد ذكر هذا اللفظ (على سبيل المثال وليس الحصر) في كتاب «ذكرياتي عن بلاد ألف ليلة وليلة» للملحق التجاري الفرنسي في حلب ما بين سنوات 1548 - 1555، والمطبوع في مدينة ليون الفرنسية سنة 1655. حيث أورد قائلاً:

«أنه وبحكم مهنتي في استيراد الحرير كنت أسافر إلى كلس وعتتاب واعزاز وجبل الأكراد وما إليها».<sup>119</sup>

كما ذكر القنصل الروسي في بيروت «قسطنطين بازيلي» 1809-1884، في كتابه «سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني» المؤلف سنة 1840، حول أحداث نهاية احتلال «إبراهيم بن محمد علي باشا» لمناطق «جبل الأكراد» أنه

«بتحريض من السلطان العثماني، نزلت جماعات كثيرة من جبل الأكراد وكافرداغ نحو ممتلكات القوات المصرية».<sup>120</sup>

118 «كرداغ» أو كما تكتب «كرد طاغ» في بعض المصادر، تسمية عثمانية تعني جبل الأكراد باللغة التركية.

119 خيرالدين الأسدي، موسوعة حلب المقارنة، (جامعة حلب، الطبعة الأولى، حلب 1981) الناشر كمال أحمد، الجزء الثالث، الصفحة 240.

120 قسطنطين بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، (دار التقدم، موسكو 1989)، الصفحة 182.

استهدف «قانون الإصلاح الزراعي» في منطقة عفرين بشكل رئيس أراضي سهل جومة / (DeŞta Cûmê) التي تعتبر أخصب الأراضي في منطقة عفرين، وكانت تعتبر الخزان الرئيسي لاقتصاد المنطقة، فتم مصادرة أغلب أراضي الأغاوات التي كانت منتشرة في هذا السهل وتوزيعها فيما كان جل المستفيدين هم من أبناء عشائر عربية وصلوا إلى عفرين أما استقداً أو كعمال وفلاحين، فيما لم تتجاوز نسبة الكرد المستفيدين من عمليات إعادة التوزيع 20 بالمئة.

كانت أراضي السهل متوزعة بين الأغاوات الكرد وفق ما يلي:

- أحمد آغا كينج، وكان آغا منطقة «حمام» و«جنديرس»، وامتدت أراضيهم بداية جنديرس إلى مروانية مروراً بقرية حمام ووصولاً لحدود أنقلا، ومنحت معظم أراضيهم إلى العرب خاصة في جنديرس ومروانية، وفيما بعد انتقل معظم أفراد العائلة إلى تركيا.
- عمر ورفعت ومصطفى آل عمو، وهم آغاوات فريرية ورمادية وحميلكه ورفعتة وإيسكا وجملة وكانت تمتد أملاكهم من أول كفرزيت إلى حدود جنديرس على يسار الطريق.
- محمد آغا سيدو ميمو، وكانت تتبع له قرى عين دارا، شيخ عبد الرحمن، مسكة فوقاني وتحتاني، قوجيما، سينديان، جولاقه وهي الضيع المحيطة بهم، ومحمد آغا سيدو ميمو كان مع التيار القومي الكردي القومي متمثلاً بحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا لذلك استولت الدولة على قرابة 90% من أملاكه.
- اسماعيل زادة أخذت منه أراضي قرية استير.
- البقية آغاوات الجبل مثل «سنارة» كانت أراضيهم جبلية وكان الهدف هو أراضي جومه، لأن الخزان الاقتصادي لعفرين هو جنديرس وأراضيها الخصبة.
- حميد شيخ فيلك وشيخ محمد فيلك من قرية بريجة، استولت الدولة على أراضيهم القريبة من جملة وشاديري، وتدرجياً أصبحت نسبة العرب فيها كبيرة بشكل ملحوظ وخاصة في قرى:

(جملة ورمادية وإسكان ومحمدية وملا خليل وحج إسكندر وبابليت وبتيتة وكوكبة ورفعتية وكفرزيت ومنصورة وأبو كعبة).

ومن التجمعات التي تم إنشاؤها في (عفرين الحالية كمنطقة) بموجب قوانين الإصلاح الزراعي كان تجمع «قارسق/ قارساق»، وذلك في ستينات القرن الماضي، على السفح الشمالي لجبل «ليلون» وغربي قرية «إسكان» بنحو كيلومتر ونصف، وتم منح أراضي هذا التجمع لعائلة عربية من الرعاة الموسمين، وفيها قرابة عشر دور سكنية، وبالمثل تشكل تجمع «كاني دينكي» الذي يقع بين قريتي «شيخ الدير» و «اسكان» والذي تم منحه هو الآخر لأفراد من رعاة موسمين عرب.<sup>121</sup>

لاحقاً وفي سبعينات القرن الماضي، أنشأت الحكومة السورية عدداً آخراً من التجمعات السكنية الجديدة، بالتزامن مع مرحلة تطبيق «الحزام العربي» في الحسكة، وسلمتها أيضاً للمستقدمين العرب، في خطوة مشابهة لتلك التي نفذت في الجزيرة، منها تجمع «باخاشي» بين قريتي «نازان» و «حسن ديرلي»، على مفترق الطرق المؤدية إلى نبي هوري، بلبل وميدانكي، وفيها سبعة دور سكنية، و«تجمع المنصورة» وهي قرية حديثة تشكلت جنوب قرية «فريرة» وبجانب قرية «أبو كعب» التي هجرها الأيزيدون في عشرينات القرن المنصرم، يقطنها في المعظم عوائل عربية انتفعت من قانون الإصلاح الزراعي.<sup>122</sup>

121 د. محمد عبده علي، جبل الكرد (عفرين) دراسة جغرافية، الطبعة الأولى - عفرين 2014، الصفحة 264.

122 المصدر السابق.

## 7. رفض محلي ومقاومات لمحاولات السلطات المتكررة للتغيير الديمغرافي:

رغم خلق «الأساس القانوني» من قبل «حكومة الوحدة» الذي سمح بالاستيلاء على الأراضي، وفق قانون الإصلاح الزراعي 161، إلا أن «حكومة الانفصال - 1961»، والحكومة التي قبلها، لم تنجح عملياً في جميع محاولاتها لإنشاء مناطق لتوطين سكان آخرين فيها من العرب، بسبب ما أبداه الفلاحون الكرد من مقاومة.

يستذكر<sup>123</sup> «عبد الحكيم ملا رمضان» من أبناء قرية «روباريا» مواليد 1943، بريف ديريك/المالكية، في شهادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، على سبيل المثال أشكالاً من المقاومات المحلية، قائلاً إنهم اشتبكوا مع قوات الأمن مراراً وتكراراً في عهد حكومة الانفصال، والتي حاولت تطبيق ما بدأته «حكومة الوحدة» من استيلاء على الأراضي، وأضاف قائلاً:

«قاومنا لسنوات عديدة قرار الاستيلاء على أراضينا أولاً، ومحاولات إعطائها لأشخاص آخرين ثانياً. ولم نوقف عملية الحراثة والزرع، حيث كانت الحكومة تأتي وتقوم بمصادرة المحصول. إضافة إلى أننا تعرضنا للاعتقال والسجن بسبب المقاومة التي أبديناها حتى السبعينات، حين جلبت الحكومة عرب الغمر وحرثت أراضينا عنوة واستولت على مساحات واسعة منها بشكل نهائي.»

في عام 1967، بدأت السلطات السورية موجة جديدة من مصادرة الأراضي التي كانت تعود ملكيتها إلى عشائر كردية منتشرة في منطقة الجزيرة، شهدت على إثرها العديد من القرى الكردية مواجهات مع قوات الشرطة والأمن المدعومة بقوات الهجانة (حرس الحدود)، رفضاً لقرارات التهجير، وعمت هبة جماهيرية من قرية «علي فرو» غربي القامشلي/قامشلي وحتى «نهر الجراح» شرقاً واعتقل المئات من الفلاحين الكرد، وتعرضوا إلى التعذيب والإهانة نتيجة لمواقفهم.<sup>124</sup>

لعل ما شهدته قرية «علي فرو» التابعة لمدينة عامودا من مقاومة لمشروع الاستيلاء على الأراضي يعد الحدث الأبرز في هذا السياق، وهو ما دفع صحيفة «لوموند» الفرنسية لنشر خبر عنها في شهر أيار/مايو 1967، بعد استيلاء الحكومة على أراض من القرية واعتبارها «مزارع للدولة» وقرار جماعي من مجموعة من الفلاحين المنخرطين في «حزب اليسار الكردي» وبعض الشيوعيين تمت فلاحاً الأرض في نيسان/أبريل 1967 من قبلهم، ما أثار حفيظة مدير ناحية عامودا الملازم أول «يوسف طحطوح» وأرسل على إثرها قوة من الشرطة لوقف ذلك، إلا أنها جوبهت بالمنع من الأهالي، ليخبر السلطات الأعلى منه أن «ثورة بارزانية مسلحة قامت في علي فرو»، فاستقدم المحافظ قوة من 35 سيارة مختلفة محملة بالجنود والشرطة وقرابة 500 عنصراً، طوقت القرية ليلة الأول من أيار/مايو عام 1967، ولم تصمد العصي والحجارة التي كانت سلاح الأهالي أمام تلك القوة العسكرية التي استسلموا لها، فنهبت القوة القرية، واعتقلت أكثر من 133 شخصاً من القرية ومحيطها نقلتهم إلى سجن القامشلي الذي لم يسعهم فنقلوا إلى سجن الحسكة.<sup>125</sup>

لم تشهد الأوساط الكردية عملياً، حركة مقاومة منظمة لمشاريع التهجير وسلب الأراضي، لكن تم تسجيل حالات مقاومة في مناطق متفرقة.

يستذكر «رشاد جمو-عل-همك» من أبناء قرية «آغ باش» بريف تل أبيض، مقاومة والده لقرار الاستيلاء على أراضي عائلته في القرية عام 1960، في حديث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة خلال شهر أيار/مايو 2020 قائلاً:

123 تم إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2018

124 د. إسماعيل حصاف، «تاريخ كردستان سوريا المعاصر»، الطبعة الأولى، أبريل 2017، الجزء الثالث، الصفحة 89.

125 المصدر السابق الصفحة 45 - 46.

«لقد كان والدنا جسوراً ذا بأس شديد، يحمل الهم القومي الكردي، يقف مع الحقيقة وينطقها دون مجاملة أو خشية من أفراد أو سلطة. بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي بدأت عمليات مصادرة الأراضي من قرى شرق تل أبيب مع إسكان عشائر عربية بشكل متقطع بامتداد قرابة 10 كيلومتر، إلى أن وصلت المصادر في العام 1962، إلى قريتنا (أغباش/أقباش - التي تمّ تعريب اسمها إلى «البيضة») فسجلت ملكية الأراضي لأبناء عشيرة (سرامدا) المستقدمة أصلاً من منبج، لكن والدي منعهم من استثمار الأرض أو حراستها على مدى قرابة ثلاث سنوات، وقام بالكثير من الأعمال غير الشرعية قانوناً ولكنها كانت موجهة ضد هؤلاء، وصلت حتى إخراجهم ألباناً من الشريط الحدودي مع تركيا وزرعها في الأرض ما تسبب بتفجير عدد من آلياتهم الزراعية، وإطلاقه النار من على خط الحدود مع تركيا على الآليات التي تحاول الحراثة، أضف لذلك أن والدي كان قد عزم على القيام بعمل كبير والرحيل بشكل كامل ونهائي عن المنطقة إذا ما لم يستعد أراضيهم.»

وأضاف «رشاد جمو عل همك»:

«لاحقاً تمكنت السلطات من اعتقال والدي وتحويله إلى سجن دير الزور ليتعرض خلالها للتعذيب الشديد على مدار ثلاثة أشهر ووجهت له تهماً متعددة منها الانتماء إلى الأحزاب الكردية والدعوة إلى القومية الكردية، دون جدوى من ثبته على مقاومة المشروع، إلى أن عدلت الحكومة عن قرارها وأعادت أراضيها في هذه القرية إلينا، وبذلك أوقف والدي مشروع حزام البعث ومنع من تمده نحو كوباني وريفها.»

نوّه «رشاد» إلى أن لجان الاستيلاء التي كانت مكلفة بتطبيق قانون «الإصلاح الزراعي» لم تطبق القانون في القرى العربية، على عكس القرى الكردية، فعلى سبيل المثال تم الاستيلاء على أراضٍ عائدة لعائلة «صالوكه» في قرية «جلبة»، وأراضي عائدة لعائلة «كردو» في قرية «الحرية وتل فندر»، وأراضٍ عائدة لعائلة «كوسه» في قرية «عبدي كوي»، وأراضي عائدة لعائلة «صوني» في قرية «بير عطوان.»

## 8. المرحلة الثانية من عمليات التغيير الديمغرافي - مشروع «الحزام العربي»:

دون طول انتظار بدأت خطط الأسد لتنفيذ الأفكار والمشاريع التي أفضت إلى عمليات ديمغرافية رهيبة، وعلى الفور وفي أوائل عام 1973 شكلت لجنة لهذا الغرض برئاسة «محمد جابر جبجوج» الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي وعضو آخر من أعضاء القيادة القطرية (ذكرت المصادر أنّ اسمه عبد الله الأحمد)، وأوكل إليهما مهمة تنفيذ المخطط خلال عام واحد، وسمّيت باسم «لجنة الغمر» فتوزع العمل على مستويين:

- الأول: تركّز على إقناع أبناء العشائر العربية بترك أراضيهم والانتقال إلى مناطق حوض الفرات، وكان الإيعاز إلى الجهات المعنية في محافظة الحسكة بتهيئة الأرضية لإتمام الخطة، ونظمت السلطات زيارات على مدى عام كامل للممثلين عن تلك العشائر لإطلاعهم على المناطق المزعم توطينهم فيها والأراضي التي سيستثمرونها.<sup>126</sup> وهو ما يدل بشكل واضح على عدم قبول عدد كبير من العرب لهذه الخطة.

- في المستوى الثاني ركّز العمل على توفير حد أدنى من القبول في أوساط الكرد وعموم أبناء محافظة الحسكة، ولأجل ذلك وفي ربيع عام 1973 أيضاً دعت السلطات عن طريق محافظ الحسكة عدداً من الشخصيات العشائرية والدينية والاجتماعية لعقد اجتماع في دمشق مع عضو القيادة القطرية لحزب البعث «مسؤول لجنة الغمر» كما زار محافظ الحسكة في أوائل أيار/مايو 1974، كلاً من الشيخ «دهام الهادي» رئيس عشيرة شمّر، و«فرحان الناييف» رئيس عشيرة طي و«نايف باشا»

رئيس عشيرة كوجران الكردية وآخرين لتهدئة خواطرهم وضمان عدم حصول إشكالات أثناء التنفيذ.<sup>127</sup>

126 عبد الصمد داوود، الحزام العربي في الجزيرة - سوريا (القامشلي - سوريا، من إصدارات حزب يكتي الكردي في سوريا، الطبعة الثانية 2015) الصفحة 53.

127 المصدر السابق، الصفحة 54

ساد استغراب واسع الأوساط الفلاحية من «القرى النموذجية» التي كانت تبنيها الدولة في الأراضي التي تمت مصادرتها من الملاكين مسبقاً، ولم تكشف الدولة عن خططها رسمياً إلا بعد تدشين سد الفرات من خلال كلمة حافظ الأسد التي أوردتها الصحف الرسمية في الأيام التالية.

بعد وضع «الدولة السورية» يدها على الأراضي ومصادرتها تحت مسمى «مزارع الدولة»، وتنفيذاً لتعليمات «لجنة الغمر» أصدر محافظ الحسكة قرارات تحديد المساحات المخصصة لكل «قرية نموذجية» وعدد العوائل المستفيدة في كل «قرية نموذجية» والمساحة المخصصة لكل عائلة من الأراضي الزراعية.

ان محافظ الحسكة

تنفيذا لتكليف الرفيق الامين القطري المساعد رئيس لجنة الخمر واستنادا لقرار القيادة القطرية رقم ٥٢١ تاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤ حول التفويض بتوزيع الحاصل والاراضي للمستحقين من ابناء منطقة الخمر بعد تدقيق استماراتهم .  
واستنادا لقرار القيادة القطرية رقم ٥٤١ تاريخ ١٩٧٤/٨/١٩ والذي اعطى لكل وحدة ارضية مساحة حسب موقعها في مزارع الدولة .

يقسم ما يلي :

توزع الاراضي العائدة لمزارع الدولة الواقعة في منطقة المالكية لمن مستحقيها من اهالي منطقة الخمر المهجرين من محافظة الرقة ، وتخصص لكل وحدة مساحة ١٥٠ متراخمسرون دونم يعمل ويحدد في توزيعها الاصل التالية :  
أ- تمديد في التوزيع المساحات المستعمرة من قبل منشأة مزرعة الدولة بالمالكية حسب واقع الاستعمار الفعلي .

ب- تستبعد الاراضي المحجورة والمشجرة والثرابية والمخاوير والاراضي الموحجرة والطرزون عليها اجسر مثل من التوزيع .

ج- تقوم لجنة الاستقبال في منطقة المالكية بتدقيق المساحين المتكلمين من الاعمال الخفية بتسليم الاوزن للفلاحي الخمر حسب المساحات المخصصة لكل قرية من قرى الخمر الحمايري لمن ان تبدأ اللجنة بالتوزيع من الجهة الشرقية بدءا من قرية مشوق وحتى نهاية قرى الخمر وذلك حسب التفصيل التالي :

اولا : قرية مشوق : عدد وحدات المساحة ٧٠ وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في الهياطق المقاربة التالية :

متسلسل اسم المنطقة المقاربة رقمها العقاري المساحة الخاصة ملاحظات للتوزيع بالدونم يعمل

١	مشوق	٢٢٢	١٥٠٨٥ دونم	وهي المساحة الباقية بعد استبعاد المساحة المحجورة لاراهيم الصريور فقط ٨
٢	القطبية	٢٢٤	٢١٤١ دونم	وبالمساحة ٤١٦٦ دونم يعمل وهي المساحة الباقية بعد استبعاد المساحة المسماة مسلك الفلاحي الخمر بقرية المناذرة بالمساحة ١٧٠٠ دونم يعمل
٣	تل المسهد	٢٣١	١٢٢٥ دونم	تركت مساحة ٦٤٦ دونم يعمل لبادنة من استحقاق المتقنين كاحتياط
			٢٢٤٥ دونم	لاستدراك اخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية





خامسا: - قرية المصطاوية: عدد وحدات المساحة ١٦٨ وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري المساحات	ملاحظة
١	المصطاوية	
٢	المرتفع	
٣	تقشيرية	
٤	الريستان	
٥	الفردوس	
٦	الجابرية	
٧	مرهجات	
٨	بعم النبي	
٩	تل اعور	

للتنظيم بالدولم		
٦٥	٥١٨٠ دولم	
٦٤	= ٢٠٠٠	تركت مساحة ٤٧٦٦ دولم بحساب
٦٣	= ٤٨٢٠	تقسم لها كاحتياط استدارا كالا
١٢٦	= ٢٦٢٦	اللتوزيع المحتملة وجمعية تعاونية
٦١	= ٦٠٠	
١٢٥	= ٣٩٥٠	
١٢٧	= ٩٠٠	
١٢٢	= ١٤٠٠	
١١٩	= ٤٦٠٠	الباقى بعد استبعاد المساحة المسماة للفلاحي قرية تل اعور البالغة ٣٠٠٠٠ دولم بحسب

سادسا: - قرية النخبة: عدد وحدات المساحة ١٤ وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري المساحات	ملاحظة
١	تقشيرية	
٢	النخبة	
٣	رحبية	
٤	السفح	
٥	حياكة	

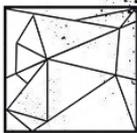
للتنظيم بالدولم		
٦٣	١١٠٠ دولم	الباقى بعد اعطاء مساحة ٤٨٢٠ دولم بحسب لقرية المصطاوية
٥٥	= ١٩٥٠	
٥٦	= ٨٨٢٠	تركت مساحة ١٨٥ دولم بحساب كاحتياط
٥٧	= ١٧٠٠	لاستدراك اخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية
٦٢	= ١٣٠٠	

سابعا: - قرية تل المدق: عدد وحدات المساحة ١٠٢ وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري المساحات	ملاحظة
١	تل المدق	
٢	الاسماعيلية	
٣	سويدية غربية	
٤	خربة عدنان	
٥	الحلزونية	
٦	علا	
٧	الشمسية	
٨	قنات وجب	
٩	الجمالية الشرقية	
١٠	تل الامراء	

للتنظيم بالدولم		
٥	٩٠٢٠ دولم	تركت مساحة ٣٧٢٢ دولم بحساب استدارا كالا
٥٦	= ١٩٠٠	لاخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية
٦٠	= ٣٢٥٠	
٣	= ١١١٠٠	
٥٤	= ٥٠٧	
١١	= ١٥٠٠	
١٢	= ٢٥٠	
١٢	= ٣٧١	
١٢	= ١٥٠	
١٢	= ٢٢٠٠	تقسم منها
٢٩	= ١٥٨٢٣	دولم بحسب



تامنا : تربة من الخضراء : عدد وحدات المساحة 107 وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

رقمها العقارى	المساحة الخاضعة	ملاحظات
عن الخضراء 10	٤٧٧٠ دويم	
عن بازوق 20	= 202٠	
شربة عهد 26	= 207٠	تركبت مساحة ٤٤٧ دويم بحل كامل
دير الملح 27	= 20٠٧	لاستدراك اخطاء التوزيع المحسب
المنصورة 28	= ١٧٢٠	وجمعية تعاونية
الكاظمة 01	= ٦٠٠	
عن ديوار 18	= 2٠٠٠	
حب الهوى 17	= 1٦٠٠	
شربة 22	= 300٠	

٢- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه فور صدوره %  
الحسكتفي ١١٧٧ / ٥ / ١٧

محافظ الحسكة  
حسين حسون

- المرسل اليه :
- المادة الإدارية مكتبة لائحة / نسخ من مكاتيب الرفاق المشتركين بالجلد
  - قيادة فرع الحزب بالحسكة ١ / نسخ بمكتبة الفلاحين الفرعي بالحسكة ١ / نسخ لتوزيعه على الرفاق اعضاء لجنة الاستقبال
  - مدينة مزارع الدولة بدمشق ٥ / نسخ بملف مزرعة الدولة بالمالكية ١٠ نسخ
  - قيادة شرداء المحافظة ٥ نسخ لتوزيعه / ط لمناطق المالكية لتقديم المرافعة
  - اتحاد الفلاحين بالحسكة ١٠ / نسخ / شعبية الحزب بالمالكية ١٠ نسخ / ط فرع الحزب
  - رابطة الفلاحين بالمالكية / ط اتحاد الفلاحين بالحسكة ١٠ نسخ
  - رئاسة الاعمال القوية بالحسكة ١٥ نسخة للباشرة فوراً بتسلم الارزالمستفيدين في القرى المذكور
  - بمعدلات مستحقة بمخططات مزرعة الدولة بالمالكية وتسلم المساحات المذكورة في كل قرية
  - مدونة الزراعة والاصلاح الزراعي بالحسكة ١٥ نسخة
  - الاتحادية %

١١٧٧ / ٥ / ١٧



صور رقم (34) و (35) و (36) و (37) - الصور الأربعة تشكل إحدى الوثائق الصادرة بخصوص توزيع الأراضي الزراعية على الغمر في منطقة ديريك (المالكية)، وتتضمن القرار رقم 493/ق الصادر عن محافظ الحسكة «حسين حسون» بتاريخ 3 أيار/مايو 1977، ويقرّر من خلاله توزع الأراضي العائدة لـ «مزارع الدولة» على «الغمر» المهجرين من محافظة الرقة، ويرسم القرار أعداد «القرى النموذجية» والمساحات الزراعية التي ستنتفع لهذه القرى وعدد عوائل المستقدمين إليها مع تحديد المساحة المستقطعة في كل قرية لصالح المستقدمين.

إحدى الوثائق الصادرة بخصوص توزيع الأراضي الزراعية على الغمر في منطقة ديريك (المالكية)، وتتضمن القرار رقم 493/ق الصادر من محافظ الحسكة حسين حسون بتاريخ 3 أيار/مايو 1977 ويقرر خلاله توزيع الأراضي العائدة لـ «مزارع الدولة» على الغمر المهجرين من محافظة الرقة، وتخصص لكل وحدة مساحة 150/ مائة وخمسون دونم بعل، من قرى معشوق وتوكل، تل أعور (كورتبان)، الحمراء، الصحية، المصطفاوية، تل الصدق، عين الخضراء، مع تحديد المساحة المستقطعة في كل قرية لصالح المستقدمين.

يستذكر «يوسف حسين» أحد أبناء قرية «كيشكي» في منطقة «ديريك/المالكية» وهو من مواليد 1926، في حديثه لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة<sup>128</sup>، السنوات التي تمّ فيها البدء بتطبيق المشروع قائلاً:

«عندما جلبت الحكومة الغمر وأخبرتنا بمنحها الأرض لهم رفضنا ذلك صراحة وقلنا لن نعطي ونسلم الأرض التي استصلحناها ونظفناها ولو كلفنا ذلك حياتنا، فصار هناك عراق بيننا وبينهم -الغمر- لكن الحكومة وقفت إلى جانبهم، وعندما شاهدنا جراراً يفلح أرضاً في القرية ذهبنا وطالبنا سائقه بالتوقف تحت التهديد، وبعد ذلك حدثت مشادة كلامية بيننا فتدخل على الفور مزارع مسيحي عرفنا أنه تعاهد مع الغمر على استثمار هذه الأرض لصالحهم مقابل حصة من الإنتاج، فأخذ آليته والبذار، إلا أنه في اليوم التالي جاء ملازم من مخفر ناحية «جل آغا/الجوادية» إلى مضافة المختار ليخبر الفلاحين بضرورة عدم إعاقة عمل الجرار الذي سيأتي في اليوم التالي لاستكمال عمله، فأظهرنا الرفض والتحدي مرة أخرى. في اليوم التالي جاؤوا بالفعل به فخرجنا نحن القرويين وهاجمناهم وبدأنا بضرب المغمورين المرافقين للجرار، لكن الحكومة ألقّت القبض علينا ثم قاموا بضربنا.

رغم ذلك، بقينا ثابتين على موقف الرفض، إلا أن جاء مدير ناحية جل آغا/الجوادية مهدداً القرويين مجدداً، وقال: حتى لو أعادت الحكومة الأرض إليهم (أهل القرية) فأنا لن أعطيهم.

فقلنا له: إن أردت ذلك فما عليك إلا أن تسيّر جرارك على أجسادنا أولاً ثم تحرث الأرض. طالما نحن أحياء لن نسمح.

بعدها، أصدر أمين شعبة حزب البعث في ديريك/المالكية قراراً بمنح الأرض الحجرية للفلاحين القدامى وإعطاء الأرض المستوية للغمر، قبل أن يقوموا باعتقالنا كنا 56 رجلاً و 6 نساء من القرية، على خلفية اشتباكنا معهم وقامت النساء مهاجمتهم، ولم تكن «النظارة/مكان الاحتجاز» تسعنا لأننا عددنا كان كبيراً فأدخلونا إلى حظيرة الخيل. كانت النساء في ناحية ونحن الرجال في ناحية، وعندما أخبر بعض الرعاة في القرية القرويين الآخرين عما حصل لنا فلجأوا إلى إخراج النساء من النظارة بالقوة، فقاموا بتحويلنا إلى ديريك/المالكية، وهناك أفرجوا عنا لاحقاً.

128 تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

## 9. عرائض وشكاوى مبادرات لوقف مشروع «الحزام العربي»:

بادرت الأوساط الفلاحية الكردية إلى رفع عرائض وشكاوى إلى المسؤولين يطالبونهم بوقف هذا المشروع الذي وجدوا فيه أداة «تضرب الوحدة الوطنية بالصميم»، فيما لم تذهب الأحزاب السياسية الكردية بعيداً عن ذلك كثيراً وناشدت في بيانات لها «القوى الوطنية والتقدمية» للعمل من أجل وقف تنفيذ هذا المشروع الذي وجدوا فيه ضرباً «لأمن البلاد» كما ورد في بيان الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا، في أوائل حزيران عام 1973، كما طالب الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) في بيان صدر أواسط تموز 1973 الحكام العرب بالتدخل لدى حافظ الأسد لوقف ما أسماه البيان «عملية الصهر»، لما لذلك لو تم أن «تتقلب وبالأعلى المنطقة، وتدفع حشداً من المواطنين كرهاً إلى صفوف الأعداء»، ليوزع الحزب نفسه في 20 آب 1973 منشورات تحث على مقاومة هذا المشروع، في كامل محافظة الحسكة إضافة إلى دمشق وحلب وبيروت، ثم على إثرها اعتقال ومحاكمة أعضاء في الحزب ساهموا في التوزيع والنشر والحكم عليهم بعقوبات مختلفة وصلت حتى السجن بثمان سنوات.<sup>129</sup>

رد السلطات على هذه الدعوات بدأ يأخذ شكلاً تصاعدياً يعبر عن خشيته من احتمال تعاضم حركة الرفض والدور الذي يمكن أن يلعبه الحزب في الأوساط الكردية، وبتاريخ 29 تموز/يوليو 1973 اعتقلت خمسة من قياديي الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) ضمنهم سكرتير الحزب بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من اللجنة الاستشارية، وقد قضا جميعاً أكثر من ثماني سنوات في السجن.<sup>130</sup>

أما المعتقلون فهم (حاج دهام ميرو ومحمد نذير مصطفى ومحمد أمين شيخ كلين وخالد مشايخ وعبدالله ملا علي ومحمد فخري وحמיד حاج سينو).

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا (عبد الحميد درويش) كان أحد الأحزاب الكردية السورية التي قادت حملة لمناهضة لمشروع «الحزام العربي» أيضاً، ففي أوائل صيف العام 1973، عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً من أجل اتخاذ خطوات لهذا المشروع العنصري (بحسب وصف أدبيات الحزب)، فدعا الجماهير الكردية للوقوف ضد المشروع وأرسل وفداً رفيعاً إلى العاصمة اللبنانية بيروت مكوناً من سكرتير الحزب (عبد الحميد درويش بالإضافة إلى جكر خوين) من أجل تعبئة القوى العربية وغيرها من الفعاليات ضد هذا المشروع.<sup>131</sup>

129 المصدر السابق، الصفحة 67

130 د. آزاد علي، الحزام (العربي) في الجزيرة السورية، (كردستان العراق - أربيل، مركز رووداو للدراسات، حزيران 2015) الصفحة 7.

131 أ.عبد الحميد درويش. (أضواء على الحركة الكردية في سوريا - أحداث عام 1956 - 1983). من منشورات مؤسسة ماركيت ومؤسسة جمال عرفان الثقافية (48). تم إيداعه في المديرية العامة برقم (1495) لسنة 2013. (ص 194 - 195).

## نداء إلى الرأي العام السوري

يا جماهير شعبنا السوري :

أيها القسوى التقدمية :

في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا ، وما تتعرض له من مطولات محمومة من جانب الامبريالية والرجعية الداخلية بضية ضرب كل المكتسبات التي حققتها الطبقات الكادحة خلال نضالاتها الثائرة والاولية ، جنباً الى جنب الوضع الخطير الذي يسود الجو السياسي العام لمنطقة الشرق الاوسط خاصة بعد قرب طرح اعبادة الاميركية ومؤامرات الحلول الاستسلامية لتصفية قضية الشعب الفلسطيني وانه راققتها من مطولات تصفية وهجوم شرس على فصائل الثورة الفلسطينية في لبنان ، وممارسة ضغوطات اخرى على معظم القوى التقدمية والوطنية في المنطقة من اجل تحقيق الحد الأدنى من شروط الحل الاميركي الصهيوني لمعالجة قضايا الشرق الاوسط لصالحه النفوذ الامبريالي الاحتكاري وتكريس الوجود الصهيوني ودعم الكيانات الرجعية والطبقة . وفي الوقت الذي تمر على الجماهير الشعبية وتواعها التقدمية في انقراط وعلى امتداد البلدان العربية المذكور السادسة للاعتداء الصهيوني التوسعي ضد الامة العربية وحركة الثورة الفلسطينية ، هذه الذكرى الالية التي تتطلب منا جميعاً مراجعة التجربة التاشية بمزيد من التحليل واليقظة ، من اجل تفادي كل الاخطاء والنواقص التي كانت واصبحت عوامل لحدوث النكسة الرهيبة ، وفي مقدمتها التحضير من اجل تكريس كل الطوائف للمحنة القادمة معركة تحرير الجزء المحتل من ارض الوطن والمساهمة في معركة تحرير فلسطين والتي لن تتحقق الا بتوطيد الهبة الداخلية ، وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية ، امام ما يجري وما يتطلب منا تفاجي - باحداث غريبة لا تمت الى واهبات المرحلة بسلسة ، وليس امامنا سوى كشفها للرأي العام السوري عن طريق احوالوتواها السياسية التي تمسها عناية هذا الوطن ، وتقدمه الاجتماعي .

في الاونة الاخيرة بدأت المحاولات تجري علي قدم وساق من جانب بعض عناصر الجبهة السلطة تري الي تنفيذ المشروع العنصري العنصرى - الحزام العربي - في منطقة الجزيرة ، فكما هو معلوم حرمت السلطة منذ سنوات المطا من الفلاحين الاكراد من الارض في المنطقة الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية بطول ( ٢٧٥ ) كم و عرض ( ١٩ ) كم بيشية تهجيرهم واسكن فلاحين عرب محلهم ، واطلقت السلطة على المشروع اسم - مزارع الدولة - لتخفية صفتها القومية العنصرية ، الا ان معظم القوى الوطنية والتقدمية بنافيتها قطاعات واسعة من عناصر حزب البحث الحاكم على علم بحقيقة هذا المشروع . ورغم حرمان هؤلاء الفلاحين الفترا من الارض الا انهم ظلوا يصارعون الحياة بصبر واثابة ومنتظرين اعادة حقوقهم المهضومة منذ شهر تقريبا توجهت عشرات السيارات المحملة بوفود فلاحيه من منطقة حوض الفرات ويرفتها بضخ سيارات تابعة لاجهزة الامن والمخابرات وذلك للاطلاع على اراضي تلك المنطقة ، ثم ظهرت - الدلائل القوية على تصميم عناصر حاكمة من مختلف الاجهزة لتنفيذ العملية باتس سرعة وتعميرها بصورة مشوهة وقد ظهرت مضارعة ثقات واسعة من ابناء حوض الفرات للتنقل الى اراضي اخونها واشقاتها من الفلاحين الاكراد المحرومين ، وذلك تقديراً منها لواجبات الاخوة وتقديراً لاية مشاكل قد ترتب على مثل هذه الخطوة اللاديموقراطية .

هذا بالإضافة الى حملة استنكار شديدة من جانب مختلف الاطراف الشعبية في منطقة الجزيرة ، الا ان المسؤولين عن تنفيذ هذه الخطة لا يولون السائلة اى اهتمام مع يقينهم بانها ستجيب الطامسي والاحزان التي لن يستفيد منها سوى اعداء هذا الوطن والمتمرسين بهن من الرجعية والحلاء . اننا ننتج هذه الوثائق امام انظاركم للتحرك السريع من اجل قطع جذر هذه الخطة من اساسها ونذا اليكم بتحمل مسؤولياتكم التاريخية تجاه هذه المسائل التي لاتتجزئ من القضايا الاساسية الطحة التي يجب معالجتها دون ابطاء .

اوائل حزيران ١٩٧٣

البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سورية

صورة رقم (38) - صورة مأخوذة من بيان وجهه حزب «البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سورية» إلى الرأي العام السوري بخصوص محاولات الحكومة السورية آنذاك تطبيق مشروع «الحزام العربي»، مشيراً إلى تغيير الاسم إلى «مزارع الدولة» لنزع الصفة العنصرية عن المشروع. يُلاحظ في البيان ورود معلومة تقول إن المشروع كان من المفترض أن يكون على طول (375) كيلو متراً، رغم أن العديد من المصادر الأخرى قالت بأن المشروع كان يمتد ما بين (270) إلى (280) كيلومتراً (بموزاة الحدود السورية التركية).

الجمعة / YEKITI / العدد 79 / الصفحة الثامنة

**من الأرشيف**

**من وراء عصابات الإرهاب ؟**

**انفصرت الحزب الديمقراطي الكردي قسبي سنوريه (البارتي) بتاريخ 11 آب 1973 م ، بوقتاً تحت هذا العنوان ، بعد اعتقال عدد من الوطنيين والقائمين ، هذا نصه :**

فرجه الوطنون في الجزيرة قسبي مطلع شهر آب الحزبي بحملة اعتقالات جدي بحق بعض قبايلي حزبا المنطوق ، وبعض الوطنيين الأبرار ، ولأول مرة في تاريخ الفكر ، بوقت اعتقال أحد رفقاء قبايل جازارة سمانات من الدولة بقتلها على طلي الوطنيين في قرية موزلان ، وأرباب النساء والأطفال والشيوخ ، مما أدى في موطئ أحد الوطنيين حزبا ، ولا جميع سكان القرية بتأثرها هائمين على وجودهم في الأراضي ، ذلك سبب أن تعرض ماضيو حزبا في ظل الحكومات الرجعية للتعذيب والإرهاب والتطويع ، ولكن لم يفت ذلك في صميم جماهير حزبا ، ولم يؤثر على نتمائها الخدوب في سبيل وضع نبر الإضمحلال العنصري عن كراهة شمساً الكردي وتولى حقوق الديمقراطية والحرية ، ويبدو أن جميع التيارات الرجعية والشيوعية في الفكر كانت تعدّ المداهمة الاعتقالات منذ الإعلان عن الفية بوضع مشروع الحزام العنصري موضع التنفيذ ، هذا المشروع الذي أتمعت آثاره القوي والفتات العنصرية والتشويه العنصرية في الفكر السنوري والآخر على أيدته ونسجه ،ومن النبهين أن بقسب حزبا القبايلي بوضع وقت في وجه هذا المشروع ، بدلاً من كآفة جوده في لسمه وإظهار حقيقته العنصرية المهيبة ، قد تم حزبا أصلاً من أجل الدفاع عن حال

(البارتي)

صورة رقم (39) - صورة لصفحة من أحد أعداد جريدة حزب «يكيتي - YAKITI» وتُظهر صورة أرشيفية لبيان صدر في أوائل آب/ أغسطس 1973، توثق حملة اعتقال بحق قياديين في الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) وهجوماً مسلحاً على قرية «موزلان» من قبل الأجهزة الأمنية. وهناك إشارة واضحة إلى مشروع «الحزام العربي» الذي وصفته الصحيفة بالمشروع العنصري.

قضية «الحزام العربي» كانت إحدى النقاط التي طرحها الوفد الذي اجتمع بأعضاء من «القصر الجمهوري» في دمشق بتاريخ 21 آذار/مارس 1986، وهو التاريخ الذي حدث فيه الواقعة المعروفة (استشهاد سليمان آدي) حيث كان من بين جموع المتظاهرين أمام القصر الذين احتجوا على منع الاحتفال بعيد النوروز. فبالإضافة إلى المطلب الرئيسي بجعل «عيد النوروز» عيداً وعطلة رسمية، تمّ طرح قضية إحصاء الحسكة الاستثنائي 1962، والحزام العربي والتعريب. وذلك بحسب أعضاء الوفد نفسه (إسماعيل حمه؛ والذي شغل لاحقاً منصب سكرتير اللجنة المركزية لحزب يكيتي الكردي في سوريا).<sup>132</sup>

العرائض وكل الدعوات السياسية لوقف هذا المشروع لم تلقَ أذاناً صاغية لدى السلطات السورية من أعلى إلى أسفل الهرم، ومضى حزب البعث فيما خطط له، لينتقل إلى مرحلة التطبيق واستحداث قرى جديدة بضم عقارات من عدة قرى أو بناء قرى نموذجية في العقارات المصادرة.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية في تقرير لها صدر سنة 1979، لجوء نظام البعث إلى اعتقال قيادات في الحركة السياسية الكردية ممن اعترضوا على تنفيذ مشروع «الحزام العربي» وقيام نظام البعث ب«تهجير الكرد المناطق الكردية الرئيسية الثلاث وتوطين العرب فيها»، ومنهم تسع قيادات من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني Kurdish Democratic Party-KDP وعلى رأسهم «دهم ميرو وكنعان عكيد».<sup>133</sup>

132 إيفان بختيار. «النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا». مركز أشتي للدراسات والبحوث. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر - كردستان - السليمانية). الطبعة الأولى 2011. (رقم الإيداع في مكتبة السليمانية العامة (1415). الصفحة 32.

133 إحاطة حول الوضع في سوريا. منظمة العفو الدولية. 1979. الصفحة 9. (آخر زيارة للرابط: 31 تموز/يوليو 2020). <https://www.amnesty.org/download/>

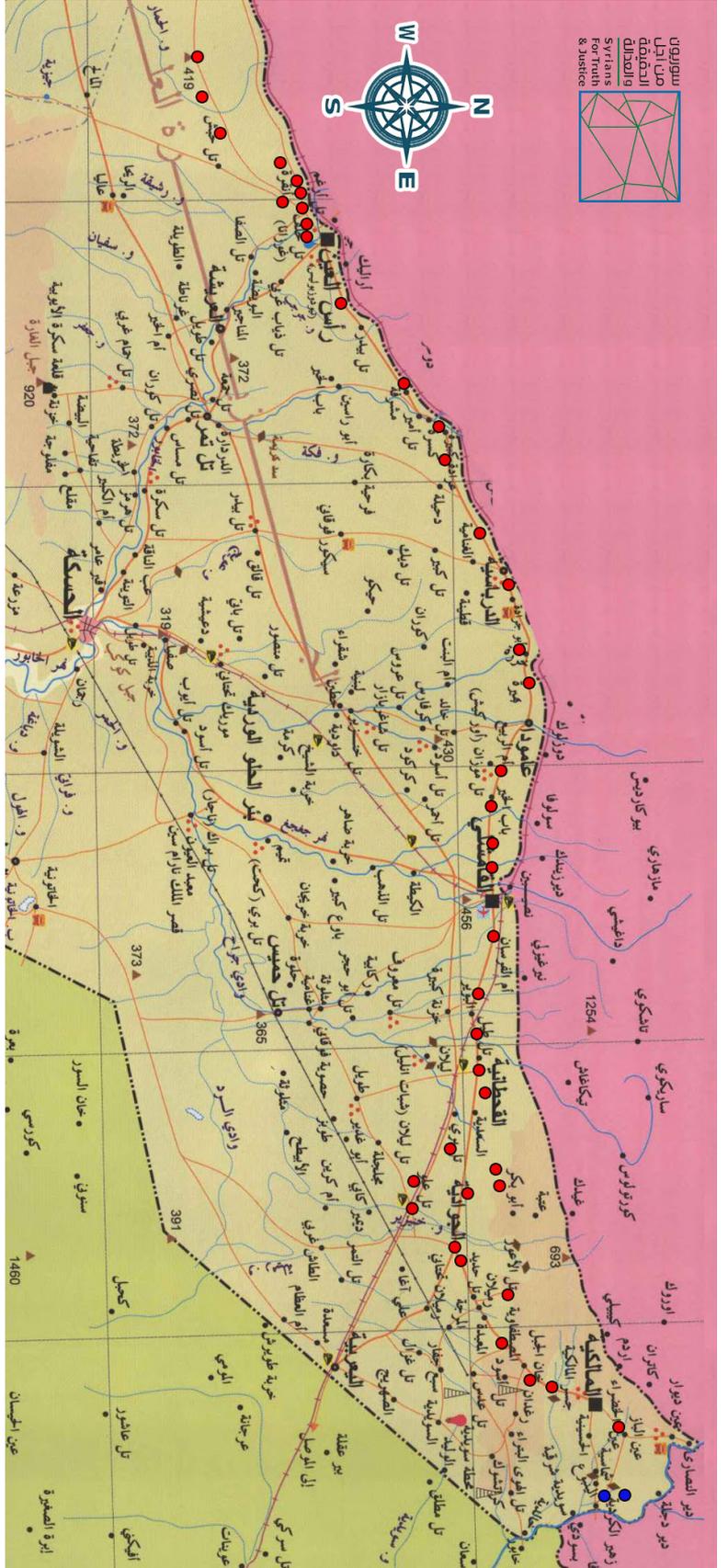
## 10. أرقام وحقائق حول المشروع المسمّى «الحزام العربي»:

جاء «الحزام العربي» بطول (ما بين 280 إلى 300 كم)، وعمق تراوح ما بين 10 إلى 15 كم، وبلغ عدد العوائل المستقدمة قرابة أربعة آلاف أسرة وعائلة من ريف الرقة، أما مجموع القرى الكردية المتضررة فقد بلغ 335 قرية، بتعداد سكاني تجاوز حينها 150 ألف نسمة، فيما شيدت من خلاله 40 «قرية نموذجية» مستحدثة عبر دمج عقارات من قرى بأكملها أو أجزاء منها، مع إطلاق هذه التسميات المعربة عليها ومحو الأسماء القديمة من السجلات.<sup>134</sup>

وامتدّ الحزام من ديريك/المالكية في أقصى الشمال الشرقي إلى سري كانيه/رأس العين في أقصى الشمال الغربي للمحافظة وفق الجدول التالي:

«القرى النموذجية» التي تمّ توطين «عرب الغمر» فيها			
#	ديريك/المالكية	القامشلي/قامشلو	سري كانيه/رأس العين
1	عين الخضرا	المناذرة	تل تشرين
2	تل الصدق	الحرمون	القيطرة
3	الصحية	القحطانية	القيروان
4	مصطفاوية	حلوة	ظهر العرب
5	تل أعور	التنورية	الأسدية
6	الحمراء	أم الفرسان	برقة
7	الجوادية	هيمو	تل الحضارة ١
8	شبكة	الثورة	تل الحضارة ٢
9	تل علو ١	الحامية	تل الأرقم
10	تل علو ٢	أم الربيع	المتنى
11	توكل	البهيرة	المتنبي
12	معشوق	الجابرية	أم عظام
13			العنادية
14			الراوية
15			الدهماء
16			هنادي
المجموع	12	12	16
	40		

134 د. آزاد علي، الحزام (العربي) في الجزيرة السورية، (كردستان العراق - أربيل، مركز رووداو للدراسات، حزيران 2015) الصفحة 8.



صورة رقم (40) - تظهر هذه الخارطة «القرى النموذجية/ المستحدثة» وعددها 40 قرية (باللون الأحمر). وهي القرى التي تم توطين «العرب الغمر» فيها، كجزء من المشروع الذي أصطلح على تسميته باسم مشروع «الحزام العربي». في أقصى شمال شرق سوريا، تم استحداث قريتين، إلى جانب قرية الزهرية الكردية (باللون الأزرق)، خلال ستينات القرن المنصرم. للمزيد انظر الصورة رقم (32).

## أ. شهادات وأرقام حول مشروع «الحزام العربي» في منطقة ديريك/ المالكية والجزيرة السورية:

«أحمد حسن سلو حمزة»<sup>135</sup>، أحد أبناء قرية «قازتبان/قاستبان» في منطقة ديرك/المالكية، التي تمّ تعريب اسمها إلى قرية «الحميدية» عوضاً عن «قازتبان»، وتم الاستيلاء على أرضٍ فيها. يقول بشهادة في سياق الحديث عن التغييرات الديمغرافية التي طالت المنطقة التي عاش فيها قائلاً:

«ولدتُ في قرية قازتبان، وهذه القرية تعود لأبائي وأجدادي. في العام 1965، قاموا بتحويل اسم القرية إلى «الحميدية»، كما قاموا في الوقت نفسه بتحويل اسم قرية «كيشكي» إلى قرية «حمرا»، وقرروا أن يسلبونا أراضينا عوضاً عن تهجيرنا من مناطقنا، لأنّ هذا الأمر كان أسهل عليهم من أن يهجرنا ونصبح مشكلة لهم.»  
وأضاف «حمزة»

«لقد تمّ الاستيلاء على 308 هكتاراً من مجموع مساحة القرية البالغة 433 هكتاراً، لتصبح جزءاً من الأملاك التي تم الاستيلاء عليها تحت مسمى (مزارع الدولة). وتم منحها لاحقاً لعرب الغمر. وعندما كان أهالي القرية من الفلاحين يقومون بعملية الفلاحة باستخدام وسائل بدائية (الحيوانات)، وزراعة مساحات صغيرة لا تتجاوز الـ10 دونم، كانت الحكومة تأتي في وقت الحصاد وتصادر المحصول.»

ويشير «حمزة» إلى ممارسات الحكومة التمييزية ضد الكرد قائلاً:

«حين تجولت لجان لتوزيع الأراضي، كان قد حدث إحصاء عام 1962، حيث تمّ تقسيم شعبنا الكردي إلى أجناب، وبقي القسم الآخر منهم مواطنين سوريين. وتم نقل من اعتبروا أجناب إلى قرية أخرى تسمى (تل ناعور) القريبة من ناحية تل كوجر/البيعرية، بينما نقل المواطنون إلى قرى أخرى مثل (الصفا وذخيرة وكر صور).»

«يوسف شيخ خالد»<sup>136</sup> شاهد آخر من بلدة «قازتبان/قاستبان» (من مواليد عام 1940)، ذكر لسوريين من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ عمليات الاستيلاء التي طالت مساحات واسعة من البلدة، جرت على عدّة دفعات، حيث كانت الحكومة السورية قد جاءت بجرّارات وقامت بحراثة وزراعة الأراضي المستولى عليها لعدة سنوات، لتسري شائعة بعد حين بأنها تريد استقدام «العرب الغمر» إلى البلدة، حيث تابع قائلاً في هذا الصدد:

«في البداية لم نصدق هذه الإشاعات، لكن تبين لنا لاحقاً أنها صحيحة، حيث أنهم جلبوا العرب الغمر وبنوا لهم بيوتاً وحفروا لهم آباراً، وأقاموا مستودعات في قراهم وزودوهم بكافة المواد الزراعية اللازمة ومنحوهم قروضاً وقدموا لهم يد العون في كل شيء بالقدر الذي مكنهم من الاستقرار في المنطقة والاستيلاء على الأراضي، مما دفع الفلاحين الكرد إلى استصلاح الأراضي الحجرية غير قابلة للزراعة بغية استثمارها فنظفوها وزرعوها إلا أن الوافدين الجدد من عرب الغمر طمعوا مرة ثانية في تلك المساحات المستصلحة وحاولوا الاستيلاء عليها بحجة ملكيتهم لها إلا أننا واجهناهم وتشاجرنا معهم فقامت الحكومة باعتقال خمسة أو ستة رجال من القرية، إيداعهم في سجن مدينة الحسكة لمدة شهرين، ومن ثمّ تمّ تحويلنا إلى المحكمة العسكرية في مدينة القامشلي لمحاکمتنا هناك ، وقال لنا القاضي إننا محظوظون لأن جرمنا كبير لكن عفو رئاسي قد شملنا.»

135 تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريين من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2018

136 كان هذا الشاهد أحد الكرد السوريين المحرومين من الجنسية السورية (فئة الأجانب)، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011.

بلدة **المصطاوية**<sup>137</sup> في محافظة الحسكة، هي أيضاً كانت إحدى القرى الكردية التي تعرّضت إلى عمليات استيلاء ومصادرة واسعتين من قبل الحكومة السورية، بموجب مشروع الحزام العربي، والتي طالت نحو 1000 جوال/هكتار من مساحة البلدة، بحسب الشاهد «لازكين أمين» من مواليد هذه البلدة عام 1962، حيث استرجع<sup>138</sup> لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الخصوص قائلاً:

«كان أهالي القرية أمام خيارين، إما أن يهاجروا من هذه البلاد كلها، أو أن يستفيدوا من أرضٍ حجرية وعرة كانت تُستخدم لرعي الأغنام فيها، وكان معظم أهالي القرية يملكون حيوانات ترعى، فكانوا مجبورين على فلاحه هذه الأراضي الصخرية لتأمين المرعى والغذاء اللازم لحيواناتهم، فقاموا بتنظيفها من الصخور والحجارة بمئات الجرارات الزراعية، حتى تمكنوا من استصلاح مساحة 3 إلى 4 جوال/هكتارات لكل منهم، وبعد أن قام الفلاحون باستصلاح تلك الأراضي الوعرة، قال لهم الغمّر بأنّ الأراضي التي استولوا عليها سابقاً قليلة، فاستولوا مرة ثانية على تلك الأراضي المستصلحة بطرق غير شرعية من خلال تقديم الرشى للضباط وللمخافر، في الحقيقة لو لم يكن أهالي هذه القرية جبارون لقضى عليهم الجوع، ورغم كلّ ذلك هاجر أولادهم إلى دمشق والمدن الأخرى ليعملوا هناك بمهن شاقة.»

جدول يوضح المساحات التي استولت عليها الدولة بالدونم من كل قرية في منطقة ديريك/المالكية لبناء قرى نموذجية جديدة واتباع الأراضي الزراعية المستقطعة لهذه القرى المستحدثة، كما تعرض الأسماء الأصلية للقرى والاسم الذي عربت إليه.

137 تتبع هذه البلدة إلى منطقة ديريك/المالكية وتحديدًا إلى ناحية كركي لكي، وبلدة المصطاوية من القرى القديمة جداً وتضم حالياً حوالي 120 منزلاً تعود لمزارعين.  
138 كان هذا الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديدًا من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011 بموجب المر سوم رقم 49. تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2018

القرى التي شكلت منها "القرى النموذجية/المستحدثة"			العوائل المستقدمة	المساحة لكل عائلة	المساحة الاجمالية	اسم القرية المستحدثة	
المساحة المقتطعة/د	الاسم المعرب	الاسم الأصلي					
4770	عين الخضرا	Bane qesrê	159	150	23847	عين الخضرا	1
2520	عين بازوق	Ën bozaq					
2570	خربة عبيد	Xirbê Abid					
3517	دير البلح	Girê baŞot					
600	الكاظمية	Kaniya Mitirb					
3000	عين ديوار	Ën diwar					
1720	المنصورة	Mozerê					
1600	حب الهوى	Hebilhewa					
3550	غزة	Baxûs					
5020	تل الصدق	Girê vira	105	150	15823	تل الصدق	2
1600	الاسماعيلية	Carûdiyê					
325	سويدية غربي	Xerab reŞk					
3100	خربة عدنان	Girê kera					
507	العزيزية	Eziziyê					
1500	عكا	Hec Metrê					
250	الشمسية	Gir dêmiyê					
371	قضاء رجب	Qeze Receb					
950	الحسانية الشرقية	Kanî kerkê					
2200	تل الأمراء	Girkê Mîro					
1100	قليلية	Ser Misaxa Jêr	99	150	14855	الصحية	3
1955	الصحية	Wanîk					
8830	رحيبة	Rûbarya					
1700	السفح	Girkê Selma					
1300	حياكة	Hiyake					
5180	المصطاوية	Mistefawiyê	171	150	25676	مصطاوية	4
2000	المرتفعة	Gêrê					
4820	قليلية	Ser Misaxa Jêr					
2626	بستان	Ser Misaxa Jor					
600	الفردوس	Banoka					
3950	الجابرية	Jêlika					
900	مريجات	Delavê kera					
1000	نوع النبي	nebya Kanya					
4600	تل أعور	Kortepan					

1076	أبو عبيدة	Sêgirka Derho	185	150	27750	تل أعور	5
552	أم الرمان	Mûsa gewra					
6507	الحمراء	KêŞkê					
2680	الحميدية	Gir denik					
1860	الغسانية	Qerxo					
325	حلاق	Helêq					
3840	تل مذري	Girê dêra					
16310	سنجار	Gulîca					
7460	الحسانية	Kanî kerkê					
3000	تل أعور	Kortepan					
1600	تل أمية	Elwanka ezam					
4254	الطلبة	Elwankê					
2520	دير أيوب	qulinga Dêrûna					
1030	البيمامة	Şitika					
2195	دير حافر	Xerabê reŞ					
3490	عتبة	Utbê					
2750	مشيرة	Ale qewsê					
1850	أبو بكر	Bekir oxlî					
600	الصالحية	Salihîyê					
1300	النبي سادي	Nebî sadî					
3327	الجوادية	Çil axa	60	56	3327	الجوادية	7
8120	شيك	Şebek	145	56	8120	شيك	8
6788	تل علو 1	Til Elo 1	125	54	6788	تل علو 1	9
9288	تل علو 2	Tilo Elo 2	172	54	9288	تل علو 2	10
7160	توكل	Tokil	143	150	21540	توكل	11
880	خشينة	XuŞeniyê					
10000	دير أيوب	Dêrûna qulinga					
3500	تل الحسنات	Kêl hesenakê					
10085	معشوق	MaŞûq	111	150	16696	معشوق	12
2141	النفطية	Qetranîyê					
1725+2745	تل السيد	Gir dêm					

لا تزال مشاهد جلب «عرب الغمر» عالقة في أذهان الملّك والفلاحين وأبنائهم القادرين على تحديد أي بقعة من هذه المساحات الواسعة كانت له أو كان يعمل فيها فلاحاً، تلك المعرفة التي أصبحت أمره بديهيّاً لديهم أورثوه لأبنائهم مع سرديات طويلة لتفاصيل ما عايشوه، أحد هؤلاء كان «إبراهيم حجي نواف» من قرية «مصطاوية» التي لا يزال يعيش فيها، وقال في لقاء<sup>139</sup> مع «سوريون من أجل العدالة والحقيقة»:

«أواخر العام 1976 جاؤوا بالغمر إلى القرية، وكان ذلك في فصل الشتاء وكانوا يأتون بالتركتورات ويضعون أغراضهم. بقوا في القرية حوالي سنة، حتى تم توزيع الأراضي عليهم وفي السنة التي كانوا لا يزالون فيها هنا زرعوها عدساً، ومن ثم أخذوهم وأسكنوهم في قرية بجانب الطريق العام وأسموها المصطفاوية الجديدة. عقار القرية هو حوالي ألفي دونم، بل أكثر من ذلك ولا نستطيع حسابه بدقة، لأن هناك الأراضي الحجرية وتلك التي أخذتها الدولة باسم مزارع الدولة وأراضي الفلاحين القدماء والملاكين، وما تم منحه للمغمورين هو أكثر من ألف جوال/هكتار . ولا زلنا نعرف أراضيها».

حكومة البعث التي خططت ونفذت مشروع الحزام عمدت إلى إفقار الفلاح الكردي بشكل متدرج، في البداية وقبل التنفيذ بست وسبع سنوات جردته من الأرض التي يعمل بها بضمها إلى «مزارع الدولة» وتأجيرها له مقابل بدل مادي تعاضم عبر السنين، بعد ذلك ومع مجيء «الغمر» تقلصت المساحات المؤجرة له على حساب منحها للمستقدمين، دون أن يسمح له حتى بالاعتراض، ويستذكر «سيد طاهر محمد أمين الشيخ»، من قرية «توكل» في لقاء ذلك<sup>140</sup> مع «سوريون من أجل العدالة والحقيقة»: قائلاً:

«بُنيت قرية «توكل الغمر» في الغرب من قريتنا، يفصل بينهما شارع إسفلتي، لم تحدث أية مشاكل بيننا وبين الغمر أو الحكومة، لأننا لم نعترض، كنا نخشى أن نعترض أو نتكلم في الأمر، قبل مجيء الغمر كانت هذه القرية بيد مزارع الدولة لست أو سبع سنوات، ثم تم تسليمها للغمر، بل وكنا نعمل لديهم أيضاً. كنا فقراء وكانت قد مرت ست أو سبع سنوات ونحن بلا أرض، لم نكن نملك كسرة خبز لأطفالنا، وكان عملاً قريباً منا، فكنا لشدة فقرنا نعمل لديهم».

قرية «كيري»<sup>141</sup> في محافظة الحسكة، والتي تمّ تعريب اسمها لاحقاً إلى بلدة «المرتفعة»، كان لها حصة وافرة من عمليات الاستحواذ التي تمّت على أراضي المزارعين الكرد بالقوة، حيث روى<sup>142</sup> الشاهد «يوسف سيد حسن» من مواليد هذه البلدة عام 1955، بأنّ الحكومة السورية لم تزك للمزارعين الكرد سوى 150 جوال/هكتار من أصل 1100 جوال من مساحة قرية كيري، حيث استرجع ما حدث قائلاً:

«كانت أراضينا الزراعية في السابق بيد الفلاحين والملاكين، لكن بعد أن جاءت مزارع الدولة قامت بأخذ قسم من أراضي الفلاحين، وفي العام 1974 جاءت الحكومة بالعرب الغمر وسلمتهم تلك الأراضي، بعد أن بقيت تحت تصرف مزارع الدولة لثلاث أو أربع سنوات، وبعد أن سلموها للغمر قام هؤلاء باستثمارها حتى العام 1988، حيث جاؤوا ليقولوا من جديد بأنّ استحقاقاتهم في قرية كيري غير كافية، وبأنهم سيكملون هذه الاستحقاقات من القرية، فقاموا بتجديد دعوهم لدى السلطات باستكمال استحقاقاتهم، وأخذوا ما تبقى من أيدي الفلاحين، وهذه الأرض الآن هي تحت يد غمر المصطفاوية والذين يستحوذون على أراضي 13 قرية كردية، مع أنّ عدد بيوت الغمر في القرية لا يتجاوز الثلاثين أو الأربعين منزلاً، في حين لم يتبقّ للعائلات الكردية في قرية كيري سوى جوال أو جوالين، مع أنّ بعضهم قد تفرّع إلى عشرة أو عشرين عائلة».

اعتبر «حسن» بأنّ المزارعين الكرد في بلدة «كيري/المرتفعة» كانوا قد تعرّضوا لظلم كبير آخر في العام 1988، وتحديدًا عندما أراد «العرب الغمر» الاستحواذ على المزيد من الأراضي الزراعية في البلدة، وعلى الرغم من محاولات الأهالي العديدة للحيلولة دون ذلك، إلا أنّ وقوف الحكومة السورية إلى جانب «العرب الغمر»، كان دائماً ما يجعلهم الطرف الأقوى، حيث تابع قائلاً:

140 تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

141 تتبع هذه البلدة إلى منطقة ديريك/المالكية وتحديدًا إلى ناحية كركي لكي.

142 تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

« أذكر في هذا العام أنّ العديد من المشاكل وقعت نتيجة رغبة العرب الغمر بالاستحواذ على المزيد من الأراضي، وأنا نفسي كنت أحد الذين تمّ اعتقالهم بسبب هذه الأراضي، حيث تمّ اقتيادي إلى قسم الجنائية في مدينة الحسكة، برفقة عدد من أهالي القرية، إلى أن أفرج عني لاحقاً، حيث لم يتبقّ لنا باب إلا وطرقناه ولكن دون جدوى، حتى أننا وصلنا إلى القيادة القطرية لحزب البعث، ووصلنا إلى مجلس الشعب واتحاد الفلاحين دوغماً فائدة حيث لم يفتح أحد الباب في وجهنا، لأننا كنا ضعفاء.»

وصلت عمليات الاستيلاء التي جرت في محافظة الحسكة حتى بلدة «روباريا»، والتي كان يقطنها حوالي 2000 نسمة، وتقدر مساحتها بحوالي 3-4 آلاف جوال/هكتار، كما تمّ تعريب اسمها لاحقاً إلى بلدة «الرحيبة»، بحسب الشاهد «عمر حجي عبيدي»<sup>143</sup> أحد سكان هذه البلدة، حيث قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنه حينما تمّ الاستيلاء على أراضي المزارعين الكرد والاستحواذ بالقوة على بـ 80% من مساحة هذه البلدة، لم يتبقّ للمزارعين سوى الأراضي الحجرية أو رالبور، والتي اضطرّ المزارعون لزراعتها بالمحراث القديم، وتابع قائلاً حول ما حدث:

«بموجب إحصاء العام 1962 تمّ تجريد نسبة تتراوح ما بين 60%-70% من أهالي قرية روبريا من الجنسية السورية. لاحقاً في السبعينات، قدم العرب الغمر إلى بلدتنا، وتحديدًا في الأعوام في العامين 1976 و1977، حيث قامت الحكومة بتوزيع الأراضي عليهم. أما نحن أصحاب الأرض، فقد بقينا بئسين وفقراء معدومين في هذه القرية، فكنا نضطر من شدة الفقر للذهاب إلى الأراضي الحجرية لاقتلاع أحجارها أو حراستها بالثيران والبغال عن طريق المحراث القديم، كما اضطرّ العديد من القرويين للهجرة إلى دمشق وحلب ودرعا واللاذقية، والعمل عند الناس وخدمتهم حتى يومنا هذا.»

كانت بلدة «سرمساخ» هي الأخرى واحدة من القرى التي تضررت كثيراً إثر تطبيق مشروع الحزام العربي في محافظة الحسكة، وكان قد تمّ تعريب اسمها لاحقاً إلى بلدة «البستان»، بحسب الشاهد «صبري إبراهيم يوسف»<sup>144</sup> من مواليد هذه البلدة عام 1975، والذي استرجع لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة بدايات عمليات الاستيلاء التي تمّت بالقوة على أراضي المزارعين الكرد في البلدة، حيث قال:

«كنت طالباً في المرحلة الإعدادية، مازلت أذكر كيف جاءت الحكومة بالعرب الغمر والجرارات في العام 1988، وكيف كانوا يحرقون المنطقة التي يريدون، حيث قلنا لهم إما أن تقتلونا أو تأخذوا أرضنا، فتعاركنا مع عناصر الحكومة أطلقوا الرصاص فوق رؤوسنا وقمنا بدورنا برشقهم بالحجارة، وعلى إثر ذلك العراك تمّ اقتياد بعض القرويين إلى السجن، وظلّوا محتجزين لأربعة أشهر تقريباً، وكان هنالك خمس أو ست رجال من بلدة «سرمساخ»

ثمّ عادوا إلى منازلهم بعد إخلاء سبيلهم، وقد تشرّد القرويون واختبأوا لعدة أيام ولم يكونوا يستطيعون المجيء إلى القرية خوفاً من الاعتقال، حيث جاء العسكر والشرطة وبدأوا بتفتيش القرية وكانوا يقومون بتحطيم كل شيء وهذا ما رأيته وعايشته، وبالنسبة لأراضينا لا تزال حتى اللحظة تحت يد العرب الغمر، وبعضهم ليسوا هنا ومع ذلك يأخذون أرضنا، بل هم متواجدون في الرقة وأماكن أخرى.»

بعد نحو ست أعوام من وصول أولى دفعات «عرب الغمر»، حاولت الحكومة السورية انتزاع الأراضي الحجرية التي تبقت للمزارعين الكرد في بلدة «سرمساخ/البستان» والتي كانت تقدر بحوالي من 300 إلى 400 جوال/هكتار، إلا أنّ محاولاتها لم تكمل بالنجاح، بحسب الشاهد «عبد الحميد فرمان»<sup>145</sup> مواليد هذه البلدة عام 1963، حيث تحدّث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الصدد قائلاً:

143 كان هذا الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديدًا من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011، بعد صدور المرسوم رقم 49.

تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2018

144 تمّ إجراء المقابلة بشكل شخصي بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2018. في «سرمساخ».

145 كان هذا الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديدًا من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء من قبل

الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2018

«مع كل عام، كانت الحكومة السورية تحاول الاستحواذ على أراضٍ جديدة ومنحها للعرب الغمر، بعدها في العام 1988 قدم إلى القرية مجموعة من الأشخاص وكان برفقتهم وزير من الرقة، حيث قاموا باقتطاع 150 جوال آخر من أراضي القرية، فقام أهل القرية بمواجهتهم معتقدين بأنهم من الغمر، ولم نكن نعلم صراحة بأنهم من الحكومة، واستمرّ العراك لمدة ساعة إلى ساعة ونصف، وتمكن أهالي القرية من مغالبتهم وتكسير سياراتهم فرجعوا عن القرية بعدها، وفي اليوم التالي استقدموا قوة من دير الزور لمواجهة قريتنا، فهربنا من القرية إلى القرى المجاورة، وبقينا فارّين لمدة 20 يوماً، لكن في المقابل بقيت أراضينا المتبقية لنا. منذ أن ولدت هنا وأنا أعرف أنّ اسم القرية سرمساخ، فأبائي وأجدادي عاشوا هنا ونحن من أنشأنا هذه القرية، منذ نحو 75 سنة.»

«صبري إبراهيم يوسف» أحد سكان بلدة «سرمساخ»، وشاهد آخر على الأحداث التي جرت في البلدة عام 1988، حيث استذكر<sup>146</sup> لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً في هذا الخصوص:

«أذكر أنني كنت حينها في الصف الثامن الإعدادي، وقد مرضت فأخذوني للعلاج إلى أحد الأطباء، ثم عدنا بعدها إلى المنزل، وقيل لنا إنه كان قد حصل اقتتال بين أهالي القرية والحكومة، وكان أهالي القرية يرمونهم بالحجارة بينما كانت الحكومة تطلق الرصاص في الهواء فوق رؤوس الأهالي، كما قاموا بضربهم، وأرادوا اعتقال البعض منهم، بغية اقتطاع أراضيهم وإعطائها للغمر. بقينا في المنزل في ذلك اليوم وعندما حلّ المساء، أخبرنا أحدهم بأن الحكومة ستهاجم القرية على خلفية ما حدث، لذا قامت عائلتي بنقلي خوفاً علي إلى داخل بيارد القمح، حيث كان الوقت حينها فترة حصاد، فأخذوني إلى هناك وجاء معي عمي وكان كبيراً في السن إضافة إلى عدد كبير من المسنين من النساء والرجال، حيث بقينا هناك بين بيارد القمح ما يقارب الساعة أو الساعتين، ثم رجعنا بعدها إلى المنزل.»

وأكمل «إبراهيم» مستجعاً ما جرى حينها قائلاً:

«في الصباح أتى إلى القرية أحد الأشخاص الذين يعملون في منطقة رميلان، وقال أنّ الحكومة استقدمت قوة وبأنها ستهاجم القرية قريباً، وبأنّ على أهالي القرية أن يتخفّوا عن الأنظار، لأنهم سيأتون لإلقاء القبض عليهم، ففرّ الكثير منهم، ومن لم يستطع الركض منهم بقي متخفياً بين بيارد القمح، وباعتباري كنت مريضاً فقد بقيت في المنزل برفقة الكثير من كبار السن، وبقينا حتى جاءوا فخلعوا الباب ودخلوا إلى المنزل وكان من بينهم ضابط فتح الباب وكان بيده المسدس، ودخل اثنان من العسكر إلى داخل البيت فأزاحوا اللحاف عني، فرأى أحدهم الأدوية ووصفة الطبيب، فتركوني وشأني إلا أنهم قاموا بتفتيش منزلنا ورموا أغراضنا هنا وهناك ثم خرجوا، وقاموا باعتقال ستة تقريباً من أهالي القرية.»

بلدة «كيشكي» في محافظة الحسكة، والتي تم تعريب اسمها لاحقاً إلى بلدة «الحمرا - حمرة»، لم تسلم هي الأخرى من عمليات الاستيلاء التي تمّت بموجب قرارات الإصلاح الزراعي، إضافة إلى استقدام «العرب الغمر» إليها لاحقاً، بحسب ما روى الشاهد «عرفات رمضان حمو»<sup>147</sup> من مواليد هذه البلدة عام 1958، حيث استرجع لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما حدث قائلاً:

«بدأت عمليات الاستيلاء في بلدة كيشكي والتي كانت مساحتها بحوالي 1000 جوال/هكتار في نهاية العام 1965، وقامت الحكومة السورية بوضع يدها على أراضي المزارعين، وحولت هذه الأراضي إلى مزارع الدولة، نحن، ومن هم أكبر منا كنا نعلم أنّ هذا الأمر سياسي، حيث أرادوا أن يفرغوا «خط العشرة» (عمق 10 كم عن الحدود التركية) من الكرد، بمعنى أن يتحوّل العرب إلى حاجز بين كرد تركيا والكرد في سوريا وأن يأخذوا منهم الأراضي، وأن يضيّقوا عليهم سواء من الناحية الاقتصادية أو الجغرافية، ويجلبوا العرب ويسكنوهم بدلاً عنا كتغيير ديمغرافي، لكنهم تركونا بلا أرض وتشتت شبابنا إلى المناطق الأخرى وهجّوا في البلاد وذهب مئات الآلاف الأخرى إلى المحافظات الأخرى مثل دمشق وحلب، كما هاجر البعض إلى أوروبا كل ذلك بسبب بؤسهم.»

146 تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

147 كان الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديداً من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث

الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

في العام 1974، استقدمت الحكومة السورية «العرب الغمر» إلى بلدة «كيشكي» بحسب «حمو»، حيث مكثوا بادئ الأمر في خيام ولم ينجح العرب والكرد من السوريين في التعايش سوياً، ما دفع «العرب الغمر» إلى اختيار وجهة جديدة ما بين بلدي «جل آغا/الجوادية» و«زخيرة»، وقاموا ببناء بلدة جديدة أسموها «الحمرا الجديدة» أو «حمرا - حمرة الغمر»، وتابع الشاهد قائلاً:

«بحسب معلوماتنا فإنّ كل قرى الغمر تمّ إنشاؤها ما بين القرى الكردية، وحتى اليوم فإنّ هذه الأراضي لازالت تحت تصرفهم ونحن حُرّمنا منها مع أننا أصحابها، وإلى الآن لا يزال قسم كبير من أهلنا مكتومي القيد، وأنا أعرف كثيراً من العوائل من المكتومين، ليسوا أجانب حتى، فالأجنبي يستطيع استخراج إخراج قيد أما المكتوم فليس باستطاعته ذلك، أما بالنسبة إلينا، فقد كنا مجردين من الجنسية عندما تمّت عمليات الاستيلاء، وأذكر كيف أننا كنا نملك أرضاً في ثلاث جهات مختلفة حول القرية، وكان لكل عائلة مساحة من الأرض تبعاً لكبر وصغر العائلة، فكنا نملك ثلاث قطع من الأرض، وكلّ قطعة لم تكن أقل من 8 جوالا، وقد تمّ الاستحواذ عليها جميعاً».

«حسين رمضان»<sup>148</sup> شاهد آخر من بلدة «كيشكي/الحمرا»، روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة كيف قامت الحكومة السورية في ستينيات القرن الماضي، بالاستحواذ والاستيلاء على 800 جوال/هكتار من مساحة بلدته، دون أن تترك للمزارعين الكرد سوى 100 جوال، وفي هذا الخصوص تحدّث قائلاً:

«عندما جاءت الحكومة بالغمر قالوا لنا إنّ مياه السد غمرت أراضيهم، لكن هذا غير صحيح، فما عرفناه أنّ قسماً منهم كانوا من منطقة **السفيرة** في نواحي حلب، وحبوهم بحجة السد، لكنهم طبقوا علينا الحزام العربي، فتهدّج قسم منا، وقسم منا بقي أجنبياً دون هوية أو جنسية، لم يبقوا لنا شيئاً، بل حرمونا من كل شيء، ونحن في القرية كلنا نعرف بعضنا البعض، والقرية قديمة وقد تمّ اقتطاع ما يقارب 30 أو 40 جوال/هكتار من كل عائلة. وفي العام 1986 أو 1987، أذكر أنّ الغمر جاؤوا إلينا وطالبوا بأرض جديدة، وهي الأراضي الحجرية التي تقع بجانب النهر، وحدثت حينها مشاكل واشتباكات كثيرة بالأيدي، فهذه الأراضي الحجرية هي الوحيدة التي كانت قد بقيت لدينا حينها. هذا ما حصل في هذه القرية، وحتى هذا اليوم هم يأكلون من خير هذه الأراضي ونحن نعتبر ضيوفاً عليها».

وأضاف «رمضان» بأنه بقي حوالي 39 عاماً محروماً من الجنسية، بموجب الإحصاء الاستثنائي الذي جرى عام 1962، مشيراً إلى أنه لم يكن طوال هذه الفترة مجرداً من كافة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل كان قد تمّ الاستحواذ على أرضه الزراعية بالقوة أيضاً، لافتاً إلى أنه تمكن من الحصول على الجنسية في العام 2011، وبأنّ البطاقة الشخصية التي طالما حلم بالحصول عليها غير معترف بها في مدينة دمشق، ولا يتم الاعتراف بها إلا في محافظة الحسكة.<sup>149</sup>

عندما أراد «العرب الغمر» الحصول على المزيد من الأراضي في بلدة «كيشكي» بعد عدة أعوام من وجودهم هناك، نشب عراك بينهم وبين سكان البلدة على حد تعبير الشاهد «يوسف حسين»<sup>150</sup> من مواليد هذه البلدة عام 1926، حيث روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ المزارعين الكرد السوريين رفضوا ذلك رفضاً قاطعاً، حيث أضاف قائلاً حول هذه الحادثة:

«قلنا للعرب الغمر إننا لن نعطيهم أرضنا التي قمنا بقلع الأحجار منها وتعينا عليها ولو كان ذلك سيودي بقتلنا، لكنهم بأنّ قالوا هذه الأراضي أعطتنا إياها الحكومة، فتعاركنا واشتبكنا معهم، إلا أن الحكومة

148 كان «حسين» أحد الكرد السوريين المحرومين من الجنسية وتحديداً من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

149 وقد برر الشاهد هذا الأمر باعتبار أنّ كل من حصل على الجنسية السورية ما بعد العام 2011 بموجب المرسوم التشريعي رقم 49، بأنه غير مسجّل على البوابة الالكترونية التابعة للحكومة السورية.

150 كان هذا الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديداً من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

وقفت إلى جانبهم، وأذكر بأنني شاهدت ومجموعة من رجال القرية جراراً زراعياً كان قد جاء من أجل حراثة الأرض للغمر، وعندما حاولنا منعهم كانوا قد حرثوا خطأ كاملاً، فتوجهت برفقة اثنين آخرين ووقفنا أمام الجرار، فإذا بهم قد جلبوا البذار من قرية «نبي سادي»...

وكان هنالك مزارعين اثنين من الديانة المسيحية يقومان بزراعة الأرض، فقلنا لأحدهما: «ظنناك من الغمر، كنا سنضربك ببعض الحجارة وطلبنا منه إيقاف الجرار وبالفعل قام بإيقافه.»

وروى «حسين» بأنه وفي اليوم الذي أعقب هذه الحادثة، قام أحد الملازمين في الجيش، بالتوجه إلى مختار بلدة «كيشكي»، من أجل حسم المسألة وإعطاء الأرض لـ «العرب الغمر» مشيراً إلى أنّ المزارعين الكرد كانوا مصرين على موقفهم، وأضاف قائلاً:

«قال لنا الملازم إنهم سيأتون بالجرار الزراعي في اليوم التالي من أجل استكمال الحراثة، وأن علينا ألا نخرج من القرية، فكان ردنا بأنه «إن أردت أن تسيّر الجرار على الأرض، فمن الأفضل أن تسيّر به على أجسادنا أولاً، ثم فلتحرت به الأرض»، فردّ علينا: «هل أستم أقوياء لهذه الدرجة، فأخبرناه أنه سيرى بأّم عينه»، وفي اليوم التالي جاؤوا بالجرار، فخرجنا نحن القرويون وهاجمناهم، وبدأنا بضرب العرب الغمر، فكنا نضربهم بالحجارة وهم يجتازون النهر، لكنّ الحكومة ألقت القبض علينا، فتمكن البعض من الهروب إلا أنّهم ألقوا القبض على حوالي ستة رجال من القرية لكنهم أفرجوا عنهم في اليوم التالي، والأهمّ من ذلك أنهم لم يتمكنوا من أخذ هذه الأرض، بل أصدرت الحكومة لاحقاً قراراً بإعطاء الأرض الحجرية للمزارعين الكرد والأرض المستوية للعرب الغمر وهكذا انتهى الأمر.»

يعتبر «حسين» أنّ الحكومة السورية كانت محنكة في التعامل مع المزارعين الكُرد السوريين خلال عمليات الاستيلاء الأولى التي جرت في البلدة، حيث علّق قائلاً:

«كانت الحكومة دائماً ما تسأل المزارعين عن المساحة التي كانوا يزرعونها في الماضي وخلال تلك الفترة، وكنا دائماً ما نجيب بأنّ الزراعة قبلاً كانت تتم بحسب المحاريث التي تُجرّ بالثيران والبغال، حيث كان كل فلاح يزرع بحسب مقدراته على الحراثة، وكان كل واحد منا يملك حوالي ستة جوانات، وأذكر أنّ الحكومة بعثت بأحدهم حتى تعرف الإجابة، وطلبت من أهل القرية أن يأتوا إلى مدرسة البلدة، إلا أننا رفضنا ذلك بادئ الأمر خشية الاعتقال، لكننا قررنا الذهاب أخيراً إليهم وأذكر أنّ المسؤول حين رآنا قال لنا، «ادخلوا لعنة الله على أبوكم»، وعندما وجدوا أننا مصرّون على عدم إعطائهم الأرض، ألقوا القبض علينا وكنا 56 رجل و6 نساء من القرية.»

وأضاف «حسين» مسترجعاً هذه الحادثة بأنّ «النظارة» في ناحية جل آغا لم تعد كافية آنذاك مقارنةً بأعداد المحتجزين من أهل بلدة «كيشكي»، ما استدعى العناصر لوضعهم في حظيرة للخيل، حيث تمّ احتجاز النساء على طرف من الحظيرة، والرجال على الطرف الآخر.

بلدة «شبيك» في محافظة الحسكة، كانت قد نالت هي الأخرى نصيبها من عمليات الاستيلاء التي طالت حوالي 30 جوال/هكتار من مساحتها، ومنعها لاحقاً لـ «العرب الغمر»، بحسب «حسن خلف» من مواليد بلدة شبك عام 1940، والذي كان قد استرجع<sup>151</sup> لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما حدث قائلاً:

«كان الغمر أول ما قدموا إلى هنا، يسكنون في منازل من لبن وتنك، مثل منازل المهاجرين، أقامتها لهم الحكومة، وكانت حجرية أو رملية أو شيتاً من ذلك القبيل، وقبيل سنوات من الآن، لم يكونوا يعمرون على هواهم، لكن في هذه السنوات بدأوا يعمرون كيفما يريدون، وقالوا إننا كلنا أخوة، ومنهم من تمكن من إنشاء مبان وعمارات، أما من لم يستطع فقد بقي على حاله.»

«ريزان خليل محو» شاهد آخر من بلدة «شبكة»، من مواليد عام 1961، ذكر<sup>152</sup> لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأن الحكومة السورية عندما جاءت بـ«العرب الغمر» إلى بلدته، استحوذوا بدايةً على حوالي 13 جوال/هكتار من أجل تعميمها، ولاحقاً وفي العام 1974، أراد الغمر الاستحواذ على المزيد من الأراضي، فبلغ مجموع المساحات التي استولوا عليها آنذاك بحوالي 50 جوال تقريباً، مشيراً إلى أنّ البعض من أهالي البلدة ورغم الاستيلاء على أراضيهم ومنحها لـ«العرب الغمر»، فقد استمروا في دفع إيجار هذه الأراضي للحكومة السورية، على الرغم من مطالباتهم ومطالبة الجمعية الفلاحية التعاونية بإعفاء الأهالي من الإيجار على الأقل، حيث قال في هذا الصدد:

«حين استقدمت الحكومة العرب الغمر إلى القرية، كان متعهدو البناء كلهم من كرد المنطقة وهم من عمروها لهم، حيث أنشأوا لهم لهم بئر ماء وخزان كبير في ذلك الوقت، وعمروا لهم بينما كنا نحن أصحاب الأرض محرومين من كل شيء.»

حينما تمّت عمليات الاستيلاء على الأراضي في بلدة «شبكة»، لم تستند الحكومة السورية إلى أي أساس عادل، بحسب ما رواه الشاهد «سليمان حجي كرو»<sup>153</sup> أحد سكان البلدة (من مواليد 1946)، حيث أفاد لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأن الحكومة السورية عندما قامت باستقدام «العرب الغمر» إلى قريتهم في العام 1973، تذرّعت بأنها لا تستطيع إسكانهم في القرى الحدودية، وبأنّه ينبغي أن يسكنوا القرى الواقعة على الطريق العام، وأضاف قائلاً:

«جلبهم إلى بلدة شبكة بحجة أنهم سيقومون بسقاية الأراضي حول سد جل آغا، كما أعطتهم الحكومة من أراضي قرى كينجو وتل علو وخرية باجار، أما بالنسبة لقرية شبكة فإنهم اقتطعوا مساحة 13 جوال ليسكنوا فيها العرب الغمر، فقرر أهل القرية إعادة توزيع الأراضي فيما بينهم، لتكون المساحة المقتطعة مقسّمة بين الجميع، ولكن أهل القرية كانوا يدفعون ثمن إيجار هذه الأرض كل حسب أرضه قبل التوزيع.»

لم يختلف مصير بلدة «شبكة» عن مصير قرية «موسى كوريه/كوره» في محافظة الحسكة والتي تمّ تعريب اسمها لاحقاً إلى بلدة «أم الرمان»، حيث ذكر الشاهد «عبدي حاجي فتح»<sup>154</sup> من مواليد هذه البلدة عام 1959، بأنّ الحكومة السورية وفي العام 1963، قامت بالاستيلاء على 300 جوال/هكتار من عقار بلدته، بينما تركت النصف الآخر للملاكين، في حين لم يبق سوى القليل للمزارعين، وتابع قائلاً:

«في العام 1976 استقدم العرب الغمر إلى المنطقة، حيث أعطوهم أراضيها المستولى عليها، وقد استقرّ بعضهم في بلدات جل آغا والبعض الآخر في مفرق الحمرا، وبعضهم في بلدة تل أعور، والمغمورون الذين استقرّوا في بلدة تل أعور، هم من أعطيت لهم أراضيها في قرية كوريه/كوره، وفي العام 1997، جاء الغمر مجدداً ليستولوا على أراضيها الحجرية، حيث احتجرت نتيجة ذلك في سجن «جل آغا» وبقيت فيه نحو 20 يوماً، وكلما كانوا يطلبون منا أن نتنازل عن أراضيها الحجرية كنا نرفض التنازل عنها، فبقيت أراضيها الحجرية والصخرية لنا.»

«إسماعيل فتاح إسماعيل»<sup>155</sup>، شاهد آخر من قرية «موسى كوره» من مواليد عام 1962، كان قد تمّ الاستحواذ على أرضه بالقوة هو الآخر، ليتم منحها لـ«العرب الغمر» الذين استقدمتهم الحكومة السورية آنذاك من محافظات أخرى، حيث روى في هذا الخصوص لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

152 تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2018

153 إضافة حاشية: تمّ إجراء اللقاء بشكل شخصي مع الشاهد في أواسط شهر كانون الأول/ديسمبر 2018.

154 كان هذا الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديداً من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء من قبل

الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

155 كان «إسماعيل» أحد الكرد السوريين المحرومين من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي، وتحديداً من فئة الأجانب، إلا أنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء

من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

«بعد تحديد سقف ملكية الأراضي بالنسبة للملاكين، استولت الدولة على هذه الأراضي بداية تحت اسم «مزارع دولة»، فهناك مثلاً ملاكون عرب في منطقة «تويين» كانوا يملكون آلاف الهكتارات، بينما كان الملاكون العرب في منطقة «عمو كر» يملكون من 500 إلى 1000 جوال ولم نجد أي اقتطاع أو تعريب في مناطقهم، حيث نجد أن التعريب حصل خاصة في مناطق الكرد، بغرض القضاء على الهوية الكردية، والإضرار بالكرد، وإلى اليوم لا نزال أصحاب قضية ومتمسكون بأرضنا، ونقول حقيقة ما حصل لأبنائنا، وهم بدورهم سيخبرون أحفادنا فهذا الأمر الذي حصل لنا غير مقبول. حتى أسماء قرانا تمّ تغييرها، فاسم قريتنا هو «موسى كورا»، قام جمال عبد الناصر ثمّ نظام البعث بتغييره إلى «أم الرمان» وكانوا دائماً ما يركزون على المناطق الكردية.

كان المزارعون الكرّد في بلدة «خراب رش»، والتي تمّ تعريب اسمها لاحقاً إلى بلدة «دير حافر»، من أكبر المتأثرين أيضاً جرّاء تنفيذ مشروع الحزام العربي في محافظة الحسكة، حيث قامت الحكومة السورية بالاستحواذ على ما يقارب 900 جوال/هكتار من مساحة البلدة، ولم تترك للمزارعين سوى 360 جوال، بحسب ما روى الشاهد «محمد شريف برهك»<sup>156</sup> أحد سكان هذه البلدة من مواليد عام 1962، حيث روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

«في عامي 1976 و1977 شاهدت بأمّ عيني كيف جلبت الحكومة العرب الغمر إلى قريتنا، وكيف كانوا يتوافدون بالشاحنات إلى قرانا من حولنا، حيث أخذوا أرضنا، وتركونا بلا حقوق، مع العلم بأنّ بعض الأراضي التي تمّ منحها لهم، لا يتم زراعتها حتى أنهم ليسوا بحاجة إليها، بينما أهل القرية كلهم هاجروا بسبب الأوضاع الاقتصادية، وهذا ظلم لا يتم قبوله، ونحن نرفع أصواتنا إلى كل الإنسانية، ومن يستطيع أن يعيد حقوقنا إلينا. ما زلت أذكر في إحدى المرات كيف قام بعض الغمر برشّ السمّ في الأرض، حيث اشتكيننا إلى مدير الناحية، فقالوا لنا هناك نحن سنرش السمّ متى يحلو لنا، فحتى دجاننا مات حينها. الحقيقة في هذه الحادثة حتى مدير الناحية وقف في صفنا فقال لهم، نحن نقول لكم رشوا السمّ على الفئران (فتران الزرع) وليس أن ترشوها حوالي القرى، فقمنا بجمع دجاننا الذي مات جرّاء السم ووضعتها في أكياس وأخذناها إلى المخفر، ففي الحقيقة لم تسلم حتى الحيوانات منهم.»

## ب. منطقة القامشلي/قامشلو:

جدول يوضح المساحات التي استولت عليها الدولة بالدونم من كل قرية في منطقة القامشلي لبناء قرى نموذجية جديدة وإتباع الأراضي الزراعية المستقطعة لهذه القرى المستحدثة، كما تعرض الأسماء الأصلية للقرى والاسم الذي عربت إليه.

156 كان هذا الشاهد محروماً من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، وتحديدًا من فئة الأجانب، لكنه أصبح مواطناً في العام 2011. تمّ إجراء اللقاء من قبل

الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

القرى التي شكلت منها "القرى النموذجية/المستحدثة"			عدد العوائل المستقدمة	المساحة لكل عائلة	المساحة الاجمالية	القرى المستحدثة	
المساحة المقتطعة	الاسم المعرّب	الاسم الأصلي					
4000	تل السيد	Girdêm	165	150	24750	المنادرة	1
9660	آل رشي	AlereŞê					
3090	التلجة	Otilce					
6500	قنطرة فوقاني	Qtraniya jêri					
1700	قنطرة تحتاني	Qtraniya jori					
6192	الخانوكي	xatûnkê Til	144	150	21600	الحرمون	2
6460	وهران	Mizgeft					
1800	ملا عباس	Melle Ebbas					
2800	-	Xizêmok					
4348		Qubik û Mî Diham					
11350	القحطانية	Tirbesipiyê	113	150	16950	القحطانية	3
1500	المرج	Dirêjikê					
1800	تل برهم	Til berhem					
1300	تل نصران	Nesran					
1000	محركان	Miherkan					
4980	حلوة	Hilwa	126	200	25200	حلوة	4
1180	الدرك	Dugir					
1700	محركان	Miherkan					
3140	قطبة فوقاني	Hasûd					
2610	روتا	Rûtan					
3800	زور افا	Zorava					
5000	كركي شامو	Girkê Şamo					
400	تل جيهان	Til Cihan					
335	تل بشك	Til BiŞk					
1500	تل شعير	Til Şihîr					
555	خويتلة فوقاني	Xuwêtla jori	153	200	30600	التنورية	5
6390	تنورية	Tenûriyê					
825	خزنة صغيرة	Xezna biçûk					
11200	خزنة كبيرة	Xezna Mezin					
2050	بويرة	Buwêra					
1250	خريجة	Xirêçka					
2730	قره حسن	Qere Hesên					
1815	شورك	Şorik					
1700	تل خرنوب	Til Xernûb					
1380	تل بريش	Til BirêŞ					
1280	خرية خليل	Xirbê Xelîl					

	سيتم شرحها منفصلاً بعد هذا الجدول		124	200	31000	أم الفرسان	6
157 100	هيمو	Himo	170	200	30600	هيمو	7
12850	الفارس	fèris Girè					
4540	القورة	Nicim					
4100	دمخية كبيرة	mezim Demxiya					
3050	عنبارة	Inbara					
2700	نقارة	Niqare					
1685	هرم شرو	Herem Şero					
1675	الحلابة	Elifero					
3000	تل شعير شيخان	TilŞiira Şéxan	34	200	6800	الثورة	8
3800	خراب كورت	Xerab kortè					
1680	الحاقمية	Heremè Şéxo	112	200	22400	الحاقمية	9
2825	الهرم	Herem reŞ					
2040	البقاء	Bilèqiyè					
700	الشجرة	Çoldara					
7155	الحلابة	Elifero					
3200	الحنية	Topiz					
2000	العدنانية	Biriva					
2800	-	Şeriflo					
7100	تل المال	Moza	62	200	12400	أم الربيع	10
1500	أبو الهول	Sêmitikè jori					
400	العدنانية	Biriva					
1200	وريدة	Gulica					
2200	حاصدة	Hasda jori					
5520	حمدوني	Hemdün	109	200	21800	البهيرة	11
2900	معيريك	Mihèrik					
4900	تل حبش	Til HebeŞ					
2530	دير ماري	Marit					
2800	قرطاسية	Qezembük					
1883	العوينة	Uwènikè					
427	ديكية	Dikè					
750	القلعة	Qijlè					
90	أم البصل	Soxana jori					

4791	الخاصة	Xasikê	104	200	20800	الجابرية	12
1820	-	Kodih					
2424	عين الاسود	Qerengoz					
2250	عين قرد	Eynqirdê					
270	دار	Xanikê					
750	قلعة	Qijlê					
725	عين عمشة	EynemŞa					
1880	العوينة	Uwênikê					
1250	طور إلياس	Tor Ilyas					
4730	عطيشان	ItêŞan					

توزعت المساحة المخصصة لقرية «أم الفرسان» المستحدثة، ما بين منطقتي القامشلي/قامشلو وسري كانيه/رأس العين، فمنحت كل عائلة مستقدمة 100 دونم<sup>158</sup> من قرى في القامشلي و150 دونم في منطقة سري كانيه، وبالتالي بلغ إجمالي مساحتها 13000 دونم (حوالي 10 هكتار) في الأولى، و18000 دونم في الثانية. أي أن مجموع المساحة 31000 دونم، اقتطعت من القرى الكردية التالية:

منطقة سري كانيه			منطقة القامشلي		
المساحة المقتطعة/د	اسم القرية		المساحة المقتطعة/د	اسم القرية	
18000	Til Ernan baŞûr	تل عرنان جنوبي	3000	Nametiye	نعمتلي
	Tilile	تليلية	2000	Deyyo	ديو
	Ozince	أوزنجة	1500	DadûŞiyê	دعدوشية
	Xirbe ferise	خربة فريسة	650	çirko	جركو
	Til Ernan bakur	تل عرنان شمالي	1875	Cûxa û Şêx Icêl	جوخا والشيخ عجبل
			3025	Dibanê	دبانة
			225	Cinêdiya biçûk	جنيدية صغيرة
			150	Mezin Cinêdiya	جنيدية كبيرة
			500	Til birêŞ	تل بريش
			75	ReŞwaniyê	رشوانية

158 الدونم هي وحدة قياس لمساحة الأراضي ولكنه أصغر من الهكتار، وقد استُعمل لأول مرة في عهد الدولة العثمانية، وبقي مستخدماً في المناطق التي كانت تابعة لها سابقاً إلى يومنا هذا، وحساب مساحة الدونم الواحد يختلف من منطقة لأخرى، إلا أن الحساب الدارج والمشهور هو الحساب الموجود في بلاد الشام وفيه يساوي الدونم 1000 متر مربع، بينما يساوي الدونم في العراق مثلاً 2500 متر مربع، ويذكر أن الدونم كان يعادل 919.3 متر مربع قبل انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد انهيارها تغير قياس الدونم إلى 1000 متر مربع بدل من المقاس الأخير في عهد الانتداب البريطاني.

## ج. منطقة سري كانيه (رأس العين)

عند الحديث عن عمليات الاستيلاء على أراضي الملاكين في سري كانيه/رأس العين لابدّ من الإشارة إلى أكبر عائلتين مالكتين جُردتا من أراضيهم، وهما ( أصفر ونجار وآل ابراهيم باشا الملي) حيث يظهر محضر الاستيلاء قيام السلطات الحكومية بالاستيلاء على مساحة 2.400.000 «مليونان وأربعمائة ألف دونم» من الأراضي الزراعية المملوكة لهما مع الإشارة إلى أن المساحة تقريبية لأن العقار لم يحدد ويحرر بعد ولوجود جزء من الأملاك ضمن محافظتي الرقة ودير الزور بالإضافة إلى مصادرة مجموعة كبيرة من الآليات الزراعية. كما تظهر وثيقة خاصة بـ«سوريون من أجل العدالة والحقيقة» مصادرة 436.5800 هكتار لكل منهم مع الإشارة إلى أن القرار اتخذ بموجب محضر استيلاء مؤرخ في 29 أيار/مايو 1959 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 43 بتاريخ 27 شباط/فبراير 1960.

محضر تعديل مؤرخ في ١٦ / ١٠ / ١٧١ لمحضر الغرز والتجنيب النهائي المؤرخ  
في ١٦ / ٢ / ١٧١ للأراضي المستولى عليها بقرية ديشو رقم ١١٧١

ان اللجنة الفرعية للاستيلاء والفرز والتجنيب المشكلة بقرار السيد محافظ الحسكة رقم / ٤٣٢ / ق

تاريخ ١٧٠ / ٧ / ٢٢ والمؤلفة من السادة :

١- عميد اللطيف خايسر	موظف حقوقسي	رئيساً
٢- مظهر عبد الحميد	مهندس زراعي	عضواً
٣- صاموئيل دانيال	مندوب دائرة المساحة	
٤- صالي حسين	= حزب البعث العربي الاشتراكي	
٥- حسين كاطع	= اتحاد الفلاحين	

#### أولاً : النصوص القانونية والتعليمات النافذة :

يعد الانضمام على احكام قانون الاصلاح الزراعي رقم / ١٦١ / لعام ١٥٨ المعدل بالمرسوم التشر  
التشريعي رقم / ٨٨ / تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٦٣ والمرسوم التشريعي رقم ١٤٥ تاريخ ٣ / ١٢ / ١٦٦ -  
واللائحة التنفيذية رقم / ١٧ / تاريخ ١٧ / ١ / ١٦٧ والتعليمات النافذة بهذا الخصوص لا سيما  
القرار / ٤١ / تاريخ ٢٦ / ١ / ١٦٧ والبالغ المام لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي رقم / ٢ / مرتاريخ  
١٥ / ٢ / ١٦٧ المتعلقين باجراءات الاستيلاء والتعليمات رقم ١٨٥ / م / مرتاريخ ١٨ / ٢ / ١٦٧ -

المتعلقة بالفرز والتجنيب والتجسي والمبادلة .

ويعد الانضمام على محضر الاجتماع المؤرخ في ١١ / ٥ / ١٧٠ المصدون بكتاب وزارة الزراعة والاصلاح  
الزراعي رقم ١٢١٤ / م - سبلا ٨ / ٦ / ١٧٠ حول فرز وتجنيب الأراضي المستولى عليها البعلية  
بمحافظة الحسكة تمهيدا لتوزيعها و على محضر الغرز والتجنيب النهائي المؤرخ لـ ١٦ / ٢ / ١٧١  
الذي اتمته لجنة الاعتماد و على قرار لجنة الاعتماد بالقضية رقم / ٤٣٥ / من محضر اجتماعها رقم  
/ ٨ / تاريخ ٢٨ / ٦ / ١٧١ المتضمن قبول الاعتراض وفرز المساحة المستولى عليها في الجهة الجنوبية  
من القرية بالمقار رقم / ١ / وامتبار المحضر مستندا بعد تمديده على هذا الأساس .

#### ثانياً : وضع الأراضي المستولى عليها قبل الغرز والتجنيب :

وبعد الرجوع الى اشارة التالين المسؤولين باحكام قانون الاصلاح الزراعي والذين صفت ملكيتهم  
حسب القانون المذكور واكتسبت المحاضر المنامة قلمم الدرجة القطعية باعتمادها من اللجان  
المختصة حسب الاصول تبين بأنه قد تم الاستيلاء على المساحات التالية :

#### المساحة المستولى عليها

اسم المالك السابق	رقم العقار	سقي	يحل	غير مستمر	ملاحظات
اصفر ونجار	١	-	٥٢٦٥٨٠٠ هـ		بموجب محضر الاستيلاء المؤرخ
آل الباشات	١	-	٥٣٦٥٨٠٠ هـ		١٩ / ٢ / ١٥٩ والمنشور بالجريدة
			١٠٧٣١٦٠٠		الرسمية الممدد / ٤٣ / تاريخ ١٦٠ / ٢ / ٢٧

صورة رقم (41) - وثيقة حصرية، حصلت عليها «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» تظهر المساحات التي تم الاستيلاء عليها من قبل «حكومة الوحدة» عام 1959 والتي تعود ملكيتها الأصلية إلى آل «اصفر ونجار» (536.5800 هكتار) و «آل الباشات» (536.5800 هكتار). وهي أراضي بعلية (غير مروية وغير مصنفة على كونها أراض غير مستثمرة) في قرية «ديشو» في ريف منطقة رأس العين/اسري كانيه. تشير الوثيقة أيضاً إلى قرار رقم (432/ق) من محافظ الحسكة، بتاريخ 22 تموز/يونيو 1970، والقاضي بتشكك ما سمي بـ «اللجنة الفرعية للاستيلاء». وبدا واضحاً في الوثيقة أن الاستيلاء استند قانونياً على قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 الصادر بالعام 1958 (وتعديلاته اللاحقة).

تُظهر الوثائق التالية (وهي خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة) عدد القرى ومساحة الاراضي التي تمت مصادرتها بموجب قانون الإصلاح الزراعي ولجنة الاعتماد من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، والتي كانت تعود ملكيتها إلى عائلة إبراهيم باشا المللي « آل الباشات» في أرياف محافظة الحسكة وخاصة مناطق انتشار العائلة في ريف رأس العين/سري كانيه.



الى السيد علي محمد صالح مدير

من الرجوع الى سجلاتنا تبين انه لم يمسحوا سجلات الملاكين من قبل المصلحة آل الباشا

المساحة المسكونة بـ	تم العتار	المساحة لغيره
٤١٤,١٠٠٠ هكتار	العتار بالتمام	عزيزة ٢٩٥
٤٧٤,٠٠٠	٤	عزانه صوابا ٢٩٦
٤٤٧,٠٥٦٤	٤	عزانه صوابا ٢٩٨
٥٢٥,٠٠٠	٤	النابرية ٢٩٩
٥٤٢,٠٠٠	٤	شمار كبير ٤٠٠
٤٤٥٨,٠٠٠٤٥	٤	الساعة ٤٠١
٥٢٠,٠٨٠٠	٤	الذبيح (عزيم) ٤٤٧
٤٩٢,٠٠٠	٤	شمار صغير ٥٤٩
٤٥٠,٠٠٠	٤	برج كفاي ٥٤٤
٤٠٦,٠١١	١٠ - ١	تول لعلعه ٩١٧
٤٧٦,٥٤٤٥	١	تول لعلعه ٩١٨
٦٢١,٤٧١٤		تول لعلعه ٩٤١
٩٩٠,٧٥٠	التمام	ساحة صويحبي ١١٥٨
٤٥٤,٤٦٥٠	٤	ساحة عبد العزيز ١١٥٩
٩٩٨,٩٤٤٥	٤	ساحة محمد علي ١١٦٠
١٤٦٥,١٤٠٠	٤	ساحة عبد الرحمن ١١٦١
٧٦٤,٥٠٠٠	٤	ساحة نوري ١١٦٤

١٥,٦٦٦٨	١	١١٨٨	ابو جازة صيد
١.٨٦,٩٢٢٩	١	١١٩٠	مخلة
٢٩٨,٤٤٥٠	القطر	١١٩١	بالوجه
٢٤١,٥٩٠٠	١	١١٩٢	تل صيد
١٩٠٨,٢٨٠٠	١	١١٩٤	صهري شفا
١١٢٩,٠٠٠٠	١	١١٩٥	السلامية
٢٨٩٢,٤٦٠٠	١	١١٩٦	دعينة
٤٦٠,٧٩٥٠	١	١١٩٧	سويدية
٥٩٢,٥٨٧٥	١	١١٩٨	ضرب الحجو
٦٩٤,٧١٥٠	=	١١٩٩	أمة نيرات
١٠٠٥,١٦٠٠	=	١٢٠٠	الاشارة
٤٨٩,١٠٥٠	١	١٢٠١	برج صيد
١٤٨,٢٤٠٠	١	١٢٠٢	صويرة
٩٢,٥٦٧٥	=	١٢٠٣	فيلد
١٢٤٧,٤٦٠٠	١	١٢٠٧	م لفتح
٥٧٦,٦٤٠٠	١	١٢٠٨	ضربة عابده
١١٠٢,٦٠٠٠	١	١١٦٥	صويرة تيلد
١٩٨٤,٠٠٠٠	١,	١١٦٦	صويرة رفة
٧٨٤,٦٩٥٠	القطر	١١٦٨	تو حيل
٥٤٥,٥٤٠٠	١,	١١٦٩	صالة
٥٤١,٢٠٢٢	١	١١٧٠	وضه

١٥٨٤, ١١٠٠      بالتمام      ١١٧٢      قرية الخبز الجنبية

٥	١٦٧٤, ٤٠٠٠	٥	١١٧٤	قرية الخبز الشمالية
٥	١٦٧٤, ٤٠٠٠	٥	١١٧٥	تق عمر
٥	٧٦٤, ٠٤٠٠	٥	١١٧٦	قرية لقاير
٥	١٢٥١, ٦٠٠٠	٥	١١٧٧	بئر ابو طه
٥	٥٧٤, ٨٤٨٠	١	١١٨٠	البيوت
٥	٨٠٥, ٨٤٥٠	١	١١٨٢	توبل
٥	٤٤٠, ١١٧٥	٥	١١٨٤	بئر عطية
٥	٤٠, ٤٤٤٩	٤٤	١١٨٦	ابو لصور
٥	١٩٦٢, ٤١٠٠	بالتمام	١٤٠٩	القرية
٥	٤٤٤٤, ٧٤٥٠٠	٥	١٤٠٠	بئر ديبان
٥	٥٩٤, ٤٩٠٠	٥	١٤٢٤	سكنة نعيم
٥	٦٧٥, ١٥٩٤	٥	١٤٤٥	عين نعيم
٥	٤٦٥, ٢٨٦٧	٥	١٤٤٦	عين صند
٥	٥٩٩, ٩٧١٠	٥	١٤٤٧	ابو حورده

٥	٤٥١, ٤١٠٠	٥	١٤٤٨	قرية شعير
٥	٤٤١٧, ٧٤٠٠	٥	١٤٤٤	بئر ديبان
٥	٨٤٨, ٠٤٠٠	٥	١٤٤٤	مطعم
٥	٤٤٤٤, ٤٩٧٤	٥	١٤٤٤	المدارة
٥	٤٥٦١, ٤١٢٤	٥	١٤٤٦	موقع بئر لقاير
٥	١٩٩, ١٠٦٧	٥	١٤٤٨	جبل الاغا
٥	٤٢١, ٧٧٠٠			



صورة رقم (44)



صورة رقم (45).

ويؤكّد المحامي «محمد علي إبراهيم باشا الملي» في حديثه لسويون من أجل الحقيقة والعدالة أن أملاكها كانت «تمتد ما بين مدينة رأس العين ونهر الخابور شرقاً وحتى قرية عين الصفرا غرباً وجنوباً وداخل محافظة الرقة حتى قرية الزيدي ومنها إلى حدود تركيا شمالاً ومساحاتٍ أخرى شملت محافظة دير الزور عند تقاطع المحافظات الثلاث «الجزيرة، ديرالزور، الرقة. فيما كان أول استيلاء على الأراضي عام 1958 تبعه استيلاء ثانٍ في عام 1963، وآخرها كان في عام 1967، لتسلم جميع تلك الأراضي المستولى عليها إلى ما يسمى بالشركة الليبية بحدود 400 ألف دونم وإلى منتفعين عرب وما سمي بمزارع الدولة، لتسلم بعدها إلى عرب الغمر، كما أن الأراضي التي كنا وزعناها بإرادتنا على أبناء شعبنا الكردي استردّت منهم كلها لتعطى للعرب فقط».<sup>159</sup>

159 عبد الصمد داوود، «الحزام العربي في الجزيرة - سوريا» (القامشلي - سوريا، من إصدارات حزب يكتي الكرد في سوريا، الطبعة الثانية 2015) الصفحة 207.

القرية المستحدثة	المساحة الاجمالية	العوائل المستقدمة	القرى التي تشكلت منها القرى المستحدثة (كل قرية مستحدثة تشكلت من أجزاء من مساحات قرى أخرى)
1	27500	120	Tilêlûnê
			تل تشرين
			HewaŞiyê
			هواشيه
			Xenamiyê
Rihiyê			رحية
Ebo Ciradê			أبو جرادة
2	21500	102	Şêx Mensûr
			شيخ منصور
			Qermaniyê
			القرمانية
Gir BeŞk			تل العطاس
Ber Gevirê			بير الحجر
3	23500	135	Talike
			دحيلة
			Şifqet
			شفقة
			Hac Oxli
			حاج أوغلي
Tewratê			التوراة
Tali'a			طالعة
Gir Kund			تل البلبل
4	20500	103	Aliya
			عالية
			Tewratê
			التوراة
			Rehmani
رحمانية			
Coxa			جوخا
Xezna			خزنة
5	23750	95	MiŞêrfê
			مشرفة
			Tewratê
التوراة			
ifqetŞ			شفقة
Mubarek		57	مبارك
7	16800	55	Til Helef
8			تل الحضارة 2
9	7160	22	Enqere
			أنقرة
Ebo Sof			أبو صوف
Eziziyê		93	العزيزية
Mextelê		19	مختلة
Um Enqer		23	أم أنقر
Tel Xinzir		66	تل خنزير
Sehric		87	صهريج شكيا
Selaci	27000		السلاجي
Xirbe Dixêm		83	خربة دغيمه
Aq ziyaret	24900		آق زيارات
Mebrûka		85	مبروكة
	26100		هنادي

## 11. خسائر "عرب الغمر" وعود "الأسد الأب" الفارغة:

مع تنفيذ مشروع السد خسرت قبيلة «الولدة» العربية التي كانت تسكن معظم الأراضي التي غمرتها مياه البحيرة الاصطناعية إضافة إلى قرى أخرى لم يشملها المشروع، رغم وعود حافظ الأسد السخية لشيخ القبيلة لم تكن ضريبة الانتقال صغيرة، وتقدر المساحة التي خسرها الشيخ «شواخ بورسان» بنحو 37 ألف هكتار غير مرووي، يضاف لها 7 آلاف هكتار أراضٍ مروية، وهو ما يشابه إلى حد بعيد ما خسره كل من الشيخ «سليمان المبروك»، و«عمر محمد الجمعة» أيضاً، عدا عن استيلاء مزارعي المنطقة على ما تبقى من أراضيهم وتقاسمها بينهم بمباركة من الحكومة، كما أنها لم تقتصر على الأراضي فقط بل امتدت لتطال مولدات ضخ المياه وجرارات زراعية وآلات زراعية ومولدات كهربائية لم تقم القبيلة بنقلها معها أثناء الرحيل.<sup>160</sup>

كذلك كان للمشروع تكلفة اجتماعية باهظة تجلّت بخسارة أبناء القبيلة وسطهم الاجتماعي مع الانتقال إلى بيئة أخرى لم يكونوا مقبولين فيه، فلا يعتبرون أنفسهم من أبناء محافظة الجزيرة ولا أصحاب هذه الأرض الحقيقيين، وحتى الآن يشعرون بنوع من العزلة حتى من العرب الذي سكنوا تاريخياً في المنطقة.

إلى جانب خضوعهم كرهاً وأحياناً طوعاً لسياسيات الدولة العنصرية تجاه الكرد والانخراط في آلياتها، بعد تعبئتهم ضد الكرد وتحويل العديد منهم إلى أدوات حزبية وأمنية، ما أحدث حالة من الشك وفقدان الثقة المتبادلة بينهم وجيرانهم الجدد، تعاضمت المشاكل بينهما لا سيما مع استقواء البعض منهم بالدولة للاستحواذ على مساحات إضافية من أراضي الفلاحين الكرد.

لم يقدم عرب الغمر على دفن موتاهم في مناطق سكناهم الجديدة بل كانوا ينقلوهم إلى الرقة حتى بداية الثمانينات، كما كان لا يحق لهم التصويت والترشح في انتخابات مجلس الشعب والإدارة المحلية حتى دورة 1990/1991، والكثير منهم عادوا إلى مناطقهم الأصلية، وبنوا البيوت هناك وكانوا يأتون إلى هنا في فصل الخريف لبذار الأرض، وفي أوائل الصيف لحصد الزرع وقبض ثمنه، ومن ثم يغادرون. وفي أوائل الصيف ليحصد الزرع ويقبض ويغادر، كما أوضح ذلك «إبراهيم حمود الحزم» أحد المستقدمين إلى قرية وانكي المعربة إلى الصحية، فقال في لقاء<sup>161</sup> مسجل مع سوريون من أجل العدالة والحقيقة: «ليس كل المستقدمين هم متضررون فعليون من مشروع السد، والبيوت في القرية تصل إلى 102 بيت وليس الكل موجوداً هنا، حيث انتقل بعضهم نتيجة الفقر إلى لبنان ومنهم إلى الرقة وآخرون لم يسكنوا هنا أصلاً، تأتي أيام المواسم فقط وبعد قبض ثمن الموسم يعودون مجدداً مجدداً إلى الرقة التي يملكون فيها مزارع تصل قيمتها إلى المليارات»، لكنه برر عملية الاستيطان بالقول « الأراضي التي تملكها هنا هي في الأساس مزارع دولة، حيث قامت الدولة بوضع اليد عليها وسلمتنا إياها».

في هذا السياق ذكر الصحفي السوري أحمد مارديني بعد جولة في المحافظات الشرقية، وإجرائه تحقيقاً صحفياً حول وضع أراضي أملاك الدولة في الحسكة نشرته صحيفة تشرين الرسمية بتاريخ 29 آذار/مارس 1973، جاء فيه

«كلنا نعلم أن المغمورين ونقصد هنا من غمرت أراضيهم بمياه سد الفرات، انتفعوا بأراضٍ من محافظة الحسكة كعويضٍ لأراضيهم، وهذا حقهم مادام الأمر يتعلق بمشروع عظيم كسد الفرات، لكن الغريب أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يسكنوا المناطق الجديدة التي انتفعوا فيها بمحافظة الحسكة، بل عادوا إلى محافظة الرقة ليستفيدوا من مشاريعها كمشروع بئر الهشيم كانوا الانتفاع مرة ثالثة بأسماء أبنائهم في مشروع مسكنة شرق».

160 «أعطى وعداً ل أبو سليمان».. تفاصيل من قصة «عرب الغمر» المنسية». قصي عبد الباري - خاص - اقتصاد. 4 كانون الأول/ديسمبر 2018. (آخر زيارة للرابط: 14 حزيران/يونيو 2020). <https://www.eqtad.net/news/article/22932/>

161 تم إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي، بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2018

قبيل أن تستقدم الحكومة بـ«عرب الغمر» إلى المنطقة أعطتهم وعوداً سخية على أن تكون حياتهم الجديدة متميزة بالتسهيلات والراحة، إلا أن الصدمة بدأت تتشكل منذ ساعات الوصول الأولى، كما أوضح إبراهيم حمود الحزم في لقائه السابق ذكره مع سوريون من أجل العدالة والحقيقة:

«عندما قدمنا إلى هنا كانت الظروف صعبة، حيث سكننا في خيم، وتنقلنا بين كاسان و زهيرية وغيرهما من المناطق، وتدبرنا وضع المعيشة من خلال العمل كعمال وكذلك بالاعتماد على الموسم الزراعي» وبالنسبة للأرض التي أعطتنا إياها الدولة كان القرار الذي جاء من قيادة الحزب بأنه سيتم إعطاؤنا 150 دوغماً عندما تهجرنا، ولكنهم سلمونا 90 دوغماً فقط وبالنسبة لـ60 دوغماً لم يتوفر بعد المكان الذي سيعطوننا منه، وما زال الوعد في الانتظار إلى اليوم».

عن ظروف الانتقال والسكن الصعبة لا سيما في البداية، والوعود التي أطلقها البعث لهم تحدث «علي حسين عبد الله»، أحد المغمورين الواصلين إلى قرية وانكي في الأراضي التي خصصت لقرية «الصحية» المستحدثة، وقال لسوريون من أجل العدالة والحقيقة<sup>162</sup>:

«أتذكر حين قدمنا إلى القرية وقد كنت متزوجاً ولدي أطفال، عشنا أوضاعاً صعبة في الخيم وسط انتشار أفاع سوداء بكثرة، ومررنا بظروف مزرية لا يمكن تصورها إلا من قبل من عاشها، بيننا بيوتاً من البلوك واللبن إلا أنها كانت تنهار أحياناً مع المطر وذقنا الأمرين حتى وصلنا لمرحلة ظهور أسقف التوتياء فارتحنا قليلاً، كان من المفروض أن تعوض الحكومة كل شخص منا بخمسة عشرة جوالاً هكتاراً، إلا إنها لم يعطونا سوى سبعة هكتارات».

«إبراهيم حمود الحزم»، من مواليد محافظة الرقة عام 1967، كان قد جاء برفقة عائلته إلى بلدة وانكي/الصحية في محافظة الحسكة، حيث روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأن الحكومة السورية كانت قد قدمت وعوداً لعائلته بمنحها 150 دونم، لكنها لم تقم بإعطائها سوى 90 دوغماً، حيث استرجع ما حدث آنذاك قائلاً:

«عندما قدمت إلى القرية كنت طالباً في الصف الأول الابتدائي، حيث قدمنا إلى هنا بعد أن انغمرت أراضيها بمياه سد الفرات، وما زالت نفوسنا مسجلة في مدينة الرقة، وقد طالبنا سلطات النظام بسحب نفوسنا من هناك، وقمنا بتقديم الأوراق المطلوبة هنا لكنهم لم يوافقوا على ذلك، وعندما قدمنا إلى هنا كانت الظروف صعبة، حيث سكننا في خيام، وتنقلنا بين بلدي «كاسان» و «زهيرية» وغيرها من المناطق، وتدبرنا وضع المعيشة من خلال العمل كعمال وكذلك بالاعتماد على الموسم الزراعي من الأرض، فإذا جاء المحصول نأكله وبعدها ننتظر الموسم التالي وهكذا، وكانت الحكومة تعدنا في كل مرة بأنهم ستعطينا المزيد من الدوغمات لاحقاً، لكننا حتى اليوم لم يعطونا الـ60 دوغماً الباقية، والآن لا نملك سوى 90 دوغماً، قسم منها ذهب نتيجة بناء مطار عسكري كانت قد أقامته الولايات المتحدة الأمريكية، فبقي لكل بيت 45 دوغماً فقط، وعدد البيوت في القرية يصل إلى 102 بيتاً وليس الكل موجوداً هنا، حيث انتقل البعض نتيجة الفقر إلى لبنان ومنهم إلى الرقة».

وأشار «الحزم» إلى أن البعض من العائلات لم تأتِ أصلاً من محافظة الرقة إلى محافظة الحسكة، وعلى الرغم من ذلك فإن لها أراضٍ في المحافظة، حيث تكتفي بالمجيء أيام الموسم فقط، وتجلب معها زوادتها من طعام وغير ذلك حتى لا تضطر إلى شرائها من هناك، وبعد أن تقبض ثمن محصول الموسم تعود مجدداً إلى الرقة، وأشار إلى أن بعضاً من هذه العائلات تملك مزارع في محافظة الرقة تصل قيمتها إلى المليارات، ولفت إلى أنه غير راضٍ عن ذلك، وتابع قائلاً:

162 إضافة حاشية: تم إجراء اللقاء بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2018. بشكل شخصي من قبل الباحث الميداني لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

«أعطت الحكومة لوالدي 4 جوات ونصف من الأرض، وكنا ثلاث عائلات، فهناك عائلتي بالإضافة إلى عائلة والدي وأخي، فماذا سنوزع من هذه الأرض؟ فكل واحد منا لن يحصل على 7 دوهات إذا وزعناها. الأراضي التي تملكها هنا هي في الأساس مزارع دولة، حيث قامت الدولة بوضع اليد عليها وسلمتنا إياها.»

«حجي جمعة» شاهد آخر من مواليد محافظة الرقة عام 1968، وكان قد استقرّ هو الآخر في بلدة وانكي/الصحية منذ العام 1976، حيث أكدّ لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما سبق ذكره على لسان الشاهد الأول، وأشار بأن البعض من أهالي محافظة الرقة، كان قد تمّ منحهم مساحات من الأراضي الزراعية على الرغم من أنهم لا يأتون إلى تلك الأراضي إلا في أيام المواسم فقط، حيث روى قائلاً في هذا الصدد:

«حين قدمنا إلى هنا كنت صغيراً في الصف الأول الابتدائي، وأذكر أنّ الدولة قامت ببناء خمسة قرى لنا وهي قرى الحمرا والجوادية وتل أعور وشبك وتل علو، كما منحت لكل عائلة 150 دوهماً من مساحة الأراضي الزراعية، ونحن نعتاش منها إلى الآن، كما أننا نعتاش على الأعمال الأخرى أيضاً كاليد العاملة والتوظيف. وهناك من الغمر من يسكنون الرقة ويأتون فقط أيام الموسم، وأذكر أنه حين تمّ تهجيرنا كنا حوالي 100 عائلة والآن صرنا حوالي 400 عائلة (نتيجة الزيادة الطبيعية) ولكن هذه العائلات لا تسكن كلها القرية فمنهم هنا ومنهم بالقامشلي ومنهم بالرقة، بالنسبة لقيدهم نفوسنا هو بالرقة في الأساس وباستطاعتنا نقله إلى الحسكة أو إبقاؤه تابعاً للرقة.»

يتفق «جمعة» مع الشاهد «محمد الصافي» أحد أهالي محافظة الرقة الذين استقروا لاحقاً في بلدة توكل الغمر، (من مواليد عام 1945)، حيث روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأن الحكومة السورية لم تنصف العرب الغمر ولم تف بوعودها، حيث كانت قد وعدتهم بالحصول على 15 جوال/هكتاراً للشخص الواحد، مشيراً إلى أنّ الحكومة السورية لم تمنح عائلته المكونة من 7 أفراد سوى 75 جوال فقط، على أن يتم استكمال الاستحقاق لاحقاً.

«حازم الجسم»/اسم مستعار من مواليد بلدة توكل الغمر عام 1990، استرجع بدوره سوء الأحوال المعيشية التي عانى منها العديد من العرب الغمر لدى استقدامهم إلى محافظة الحسكة، حيث قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ عائلته كانت قد جاءت إلى هذه البلدة من مدينة الرقة في سبعينيات القرن الماضي، حيث تمّ منحها 100 هكتار/جوال عوضاً عن الأراضي التي غمرتها مياه سد الفرات، من قبل الحكومة السورية، وأضاف قائلاً:

«لم يكن باستطاعتنا العيش والاعتماد على الزراعة فقط، فعائلتنا كبيرة، ووالدي متزوج من امرأتين، وله 13 ولداً، وهو ما دفعنا لاحقاً لامتهان الأعمال، حيث اضطررت وشقيقي للتوجه إلى لبنان بقصد العمل، وبعض إخوتي أصبحوا يعملون في مدينة جل آغا (الجوادية).»

وحوال «حازم» كحوال الشاهد «عبد الرحمن مصطفى»/اسم مستعار من مواليد بلدة توكل الغمر عام 1981، حيث قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ العديد من المزارعين العرب عاشوا حياة بائسة بعدما تمّ استقدامهم وتعويضهم في محافظة الحسكة، حيث علّق قائلاً:

«اضطررنا للبحث عن مصادر رزق أخرى غير الزراعة، بسبب سوء أحوالنا المعيشية، فعلى الرغم من أنهم أعطونا 130 جوالاً، إلا أنّ الأرض لا تجود دائماً فقد تجود لسنة وتتوقف لعدّة سنوات. وهذه الأراضي هي أقلّ مما وعدتنا به الحكومة حتى، حيث كان من المفترض، أن يتم تعويض كل شخص في العائلة بـ 150 دهماً، إلا أنهم لم يعطونا سوى 1300 دهماً من أصل 1950 دوهماً.»

«أحمد الراعي»/اسم مستعار، شاهد آخر من مواليد محافظة الرقة عام 1970، كما أنه أحد العرب الغمر الذين استقروا في بلدة معشوق الغمّر/معشوق الجديدة منذ العام 1976، حيث قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، إنهم تمكنوا من التعايش مع سكان المنطقة على مدار الأعوام المنصرمة، وبأنه لا يوجد مشاكل ما بينهم وبين المزارعين الكُرد، حيث علّق على ذلك قائلاً:

«جئنا إلى محافظة الحسكة، عندما عُمرت أراضينا بمياه سد الفرات، وقد كنت حينها صغيراً، وقد تمّ بناء هذه القرية وسكننا بها، وقامت الدولة بمنحنا تعويضاً عن الأراضي التي غمرتها مياه السد.»

## 12. الإجحاف في عملية التعويض:

وفقاً للعديد من شهود العيان والمزارعين الكُرد الذين قابلتهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة لغرض هذا التقرير، فإنّ الحكومة السورية قامت بتعويض بعض المزارعين الكُرد ممن يحملون الجنسية السورية، من خلال إعطائهم أراضٍ في الخط المطري الثاني والثالث في محافظة الحسكة، وبما لا يتناسب وحجم الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها، إذ إنّ الأراضي التي تمّ تعويضهم بها تعدّ مناطق ذات إنتاج منخفض، فعلى سبيل المثال كل هكتار في بلدة «كيشكي»، يساوي خمسة هكتارات في أماكن التعويض، وفي بعض القرى فإنّ الهكتار الواحد يساوي 10 هكتارات في أماكن التعويض.

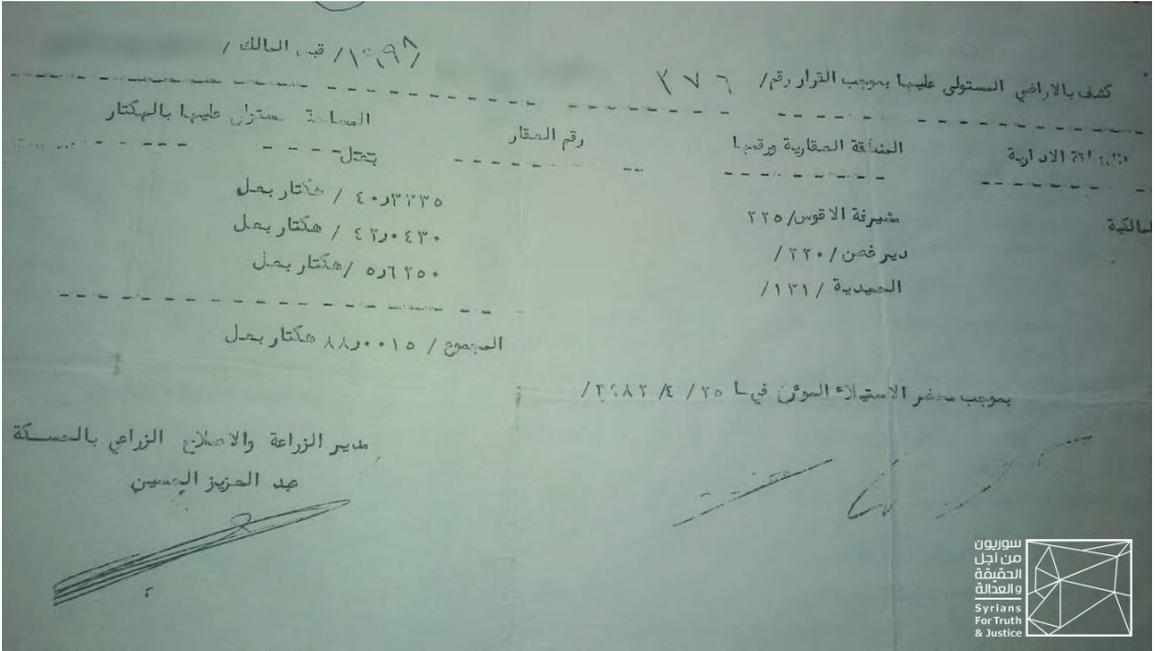
أما بالنسبة للمزارعين الكرد الذين كانوا قد جرّدوا من الجنسية السورية، بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، فلم يتمّ تعويضهم أبداً في أي مكان وبقوا دون أرض، باستثناء بعض الحالات التي لجأت إلى استخدام الوساطات، فقد تمّ منح البعض من مزارعي قرية «كيشكي/الحمرا»، أراضٍ تقع على الخط المطري الثالث في بلدة طاش بمحافظة الحسكة، وعلى اعتبار أنهم حصلوا على هذه الأراضي عبر وساطات فقد كانوا يدفعون ثمناً لإيجار الأرض، بحوالي 700 ليرة سورية للهكتار الواحد، في حين لا يقوم المزارعون الكرد من المواطنين السوريين إلا بدفع 200 ليرة سورية فقط للهكتار الواحد.

من الجدير ذكره أنّ الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة كان قد قابل (16) شاهداً من أصل (27) شاهداً من المزارعين الكُرد السوريين الذين كانوا قد حُرّموا من الجنسية (فئة الأجانب) بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962، عندما تمّ تطبيق مشروع الحزام العربي، وقد حصل هؤلاء على الجنسية السورية وأصبحوا مواطنين لاحقاً في العام 2011، عقب صدور المرسوم التشريعي رقم 49.

## 13. سياسات السلب المستمرة وعدم حيادية الدولة في عهد «الأسد الأب»:

منذ مطلع الثمانينات بدأت مقولة «نقص الأراضي» تدرج في أوساط جزء من «عرب الغمر»، رغبة في إقناع الحكومة بمنحهم مساحات أخرى من الأراضي، وخاصّة تلك التي تمّ استصلاحها من قبل فلاحين كرد، حُرّموا من الحصول على أراضٍ عقب تطبيق القانون 161 وبخاصة في منطقة ديريك/المالكية.

وكانت قرى «قاستبان/قازتبان» التي تمّ تعريب اسمها إلى «الحميدية» بريف المالكية/ديريك، قد شهدت جولة أخرى من الاستيلاء في ثمانينيات القرن الماضي بالإضافة إلى قرى «توكل» التابعة لناحية جل آغا/الجوادية و«قرية سرماسخ» التابعة لناحية كركي لكي/معبدة.



صورة رقم (46) وثيقة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر استيلاء الحكومة السورية على أراضٍ لملاك كرد سوريين بموجب محضر استيلاء مؤرخ بتاريخ 25 نيسان/أبريل 1982. وقد تمت عمليات الاستيلاء في قرى مشرفة (ألقوس) ودير غصن (وهو الاسم المعرّب لقرية ديرنا آغيه) وقرية الحميدية (وهو الاسم المعرّب لقرية فازتبان الكردية) في منطقة ديريك/المالكية. وقد أظهر الوثيقة أن مجموع المساحات التي تم الاستيلاء عليها بلغت أكثر من 88 ألف هكتار (بعل/أي تعتمد على الأمطار). مصدر الوثيقة: أحد أفراد عائلة (آل مرعي).

#### 14. الأحمدية آخر "القرى المستحدثة":

قبل نهاية سبعينيات القرن المنصرم لم تكن هناك قرية تسمى الأحمدية، حيث تم إنشاؤها على أراضٍ أربع قرى هي: «قره خراب» و «شمسية» و «معامرة» و «قصروك»، بما مساحته 21000 هكتار تقريباً، تعود ملكية «قره خراب» لعائلة «اسماعيل أحمد»، فيما كانت تعود بقية القرى إلى «منير دياب» الحوراني وزير الاقتصاد في حكومة «فوزي سلو» بعد شرائه للأرض من «نايف باشا» وفتح عبد الكريم كونهما كانا مندوبين عن الجزيرة في مجلس الشعب السوري.<sup>163</sup>

أُسكن فيها عرب الزبيد (فخذ من الجبور) معظمهم من قرية «جار باجار» جنوب بلدة جل آغا بـ3كم تقريباً، وبعض المسيحيين من قرية «خانيك» آخر قرية على حدود السورية العراقية، الذين منحوا أراضٍ من قرى «كر زيرين» و «قصروك» و «قديرك» و «كاسان» أيضاً، بقرار من أمين فرع الحسكة لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبلغ عدد المستقدمين حوالي 40 عائلة بقي منها الآن أقل من النصف.

163 وفق ما رواه السيد حسين شربتي من أبناء قرية زهيرية الأصلية والتي كان والده أحد الفلاحين فيها، وذلك في حديث مع المنظمة عبر الانترنت في أيار/مايو 2020 ذكرت مصادر أخرى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن «نايف باشا» ترشّح لعضوية لمجلس الشعب دون الفوز فيها. أمّا «فتاح» فقد كان من ملاك عين ديوار ومختاراً عليها.

بعد نحو عقدين من مشروع «الحزام العربي»، أصدرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كتاباً حمل الرقم 1682/م وذلك في الثالث من شباط 2007، قضى باستئناف عملية توزيع أراضي ما كانت تسمى باسم «مزارع الدولة، وبالفعل في 8 حزيران/يونيو من العام ذاته، أعلنت مديرية الزراعة في المحافظة إبرام عقود منحت بموجبها 5600 هكتار من أراضي قرى «خراب رشك» و «كري رش» و «كري ميرو» و «قدير بك» و «قزر جب» في ريف ديريك لـ 150 عائلة عربية من منطقة الشداي جنوب الحسكة.

القرار صدر على الرغم من أن القيادة القطرية كانت أصدرت في شهر شباط/فبراير عام 2000، القرار رقم 83 القاضي بحل «مزارع الدولة» وتوزيع أراضيها وفق الأولويات على العاملين في دوائر مزارع الدولة.

منظمة «الدفاع الدولية» أطلقت آنذاك حملة لا لأي حزام عرقي في الشرق الأوسط «الحزام العرقي في الحسكة وديرك»، ناشدت فيه الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة للضغط على السلطات السورية لإلغاء القرار وعدم إصدار أي قرار مشابه، ووقف تنفيذ خطة «الحزام العرقي» في محافظة الحسكة وتوزيع الأراضي بشكل عادل على أبناء المنطقة، إضافة إلى معاملة المواطنين بالتساوي دون أي تمييز، والسماح لكافة الأقليات داخل الحدود السورية بتسجيل عقاراتهم بأسمائهم.<sup>164</sup>

## 16. النتائج الاجتماعية لمشاريع التغيير الديمغرافي:

لم تقتصر آثار المشاريع التمييزية، ومنها مشاريع التغيير الديمغرافي على الجانب السياسي، فليس بالإمكان الفصل بشكل واضح ما بين الآثار السياسية والآثار النفسية والاجتماعية للمشروع، لا سيما مع الشمولية في التمييز التي بنيت عليها تلك المشاريع، إذ أنها أسست لعلاقات اجتماعية قائمة على الشك والريبة المتبادلة مع كثير من الحقد والكره وعدم الثقة بين المكونات الرئيسية في مناطق شمال شرق سوريا، ومنهم العرب والكردي والأرمن والسريان والشركس وغيرهم، وتدرجياً أصبح العديد من أبناء «المستقدمين» مسؤولين محليين في الشعب الحزبية للبعث أو في السلك الأمني في المنطقة بكل ما لذلك من سلبيات اخترها السوريون وأهالي المنطقة على مدى عقود.

نستذكر بعض هذه الصور من خلال شهادة الكاتب «وليد عبد القادر» ابن مدينة ديريك/دير بك عبر سرده صورتين من مشاهدته في أولى مراحل جلب «عرب الداخل» إلى المنطقة، فقال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في شهر أيار/مايو 2020:

«كان انشغال والدي الراحل بالسياسة سبباً أساسياً في متابعتنا لقضايا المنطقة التي ولدنا فيها. وقد تزامن خروجه من المعتقل مع قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وإقرار قانون الإصلاح الزراعي، والتسريبات التي تمّ تداولها بشكل كبير حول سعي النظام آنذاك إلى تغيير البنية الديمغرافية للمنطقة، حيث كان يتمّ طرح الموضوع علينا بشكل مرعب وفظيع، فكنا نتصور على الدوام أن (العرب) قادمون إلى منطقتنا من أجل طردنا من بيوتنا والاستيلاء على ممتلكاتنا ومنهم محل والدي.»

يستذكر «وليد» أيضاً النساء اللواتي تم استقدامهن من منطقة السلمية، وكيف كان الزي الذي يرتدونه مختلفاً جداً عن زي أهالي المنطقة وخاصة من الكرد والمسيحيين وبعض العائلات القادمة من حلب. وكان الأطفال على الدوام يقول «عربن عربن... سلموني نا» (إنهم عرب، إنهم سلمونيون). كنوع من أنواع النفور.

164 وداد عقراوي، حملة -لا لاي حزام عرقي في الشرق الأوسط-، 1، الحوار المتمدن-العدد: 1994، 1 آب/أغسطس 2007، (آخر زيارة 29 أيار/مايو 2020). <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104577>

كانت اللحظة الفارقة في حياة «وليد» في العام 1963، حين قدوم «قوات اليرموك» التابعة للجيش النظامي السوري بقيادة «فهد الشاعر»، من أجل مؤازرة حكومة العراق ضد الثورة الكردية في كردستان العراق في العام نفسه. وثقت عيناه موقفاً رافقه للأبد:

«كانت حوالي التاسعة صباحاً، وكنا خارجين من عند «الملا خليفة» حيث كنا نتعلم القرآن عنده، وكان بيته يقابل المطحنة الوحيدة في البلدة، عندما شاهدنا مجموعة من نساء السلمية بزيهن المعروف وكان أمر رؤيتهن قد أصبح مألوفاً - و يرافق كل واحدة منهن طفلاً أو أكثر يقفن على قارعة الطريق عند مرور عدة شاحنات مملوءة بنساء وأطفال ورجال مسنّين قادمين من كردستان العراق، حيث تناولوا الحصى والحجارة من الطريق وقذفوا بها ركاب تلك الشاحنات اللاجئين إلى سوريا، وأتذكر تماماً منظر عدد منهم والدماء تنزف منهم بعد أن أصبحوا أقرب إلينا. في جهتنا، وقف رجل من سكان المنطقة الأصليين -لازلت أتذكر ملامحه جيداً وطريقة لفة محرته البيضاء على رأسه - اقترب منا وخطبنا نحن معشر الأطفال وناظراً إلى النساء من السلمية وأطفالهن:

«هؤلاء كرد العراق، وأمامكم من الحجر ما يكفي لتأديب تلك النسوة، وبالفعل بدأنا رمي النساء والأطفال بالحصى حتى تراجعوا إلى داخل المطحنة.»

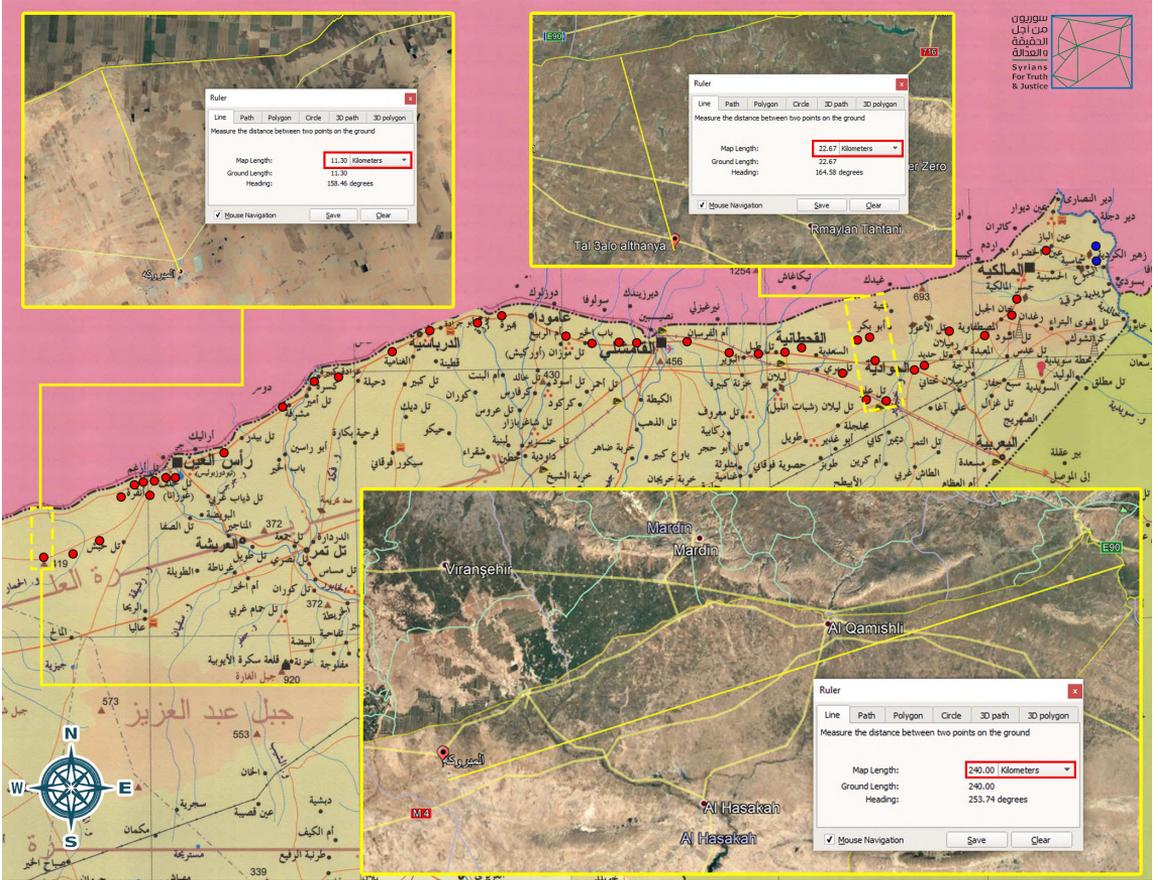
## 17. خلاصة:

عكفت الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في سوريا، منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، على إنتاج منظومة متكاملة من الأفكار العنصرية، والتي اشتغلت كدينامية مضادة لظهور دولة ممثلة بشكل عادل للتنوع الإثني والمذهبي للجماعات الأهلية التي دخلت في تكوين سوريا الحالية.

وقد أدى ذلك إلى خلق وترسيخ شروخ اجتماعية مصطنعة ومرتبطة بالتخطيط السكاني الذي اعتمده بشكل ممنهج نظام البعث منذ استلامه للحكم سنة 1963. وبالرغم من أن المشروع الذي اصطلح على تسميته باسم «الحزام العربي» كان غير مقبولاً في بدايته، من عدد غير قليل من «عرب الغمر» الذين دُفِعَ بهم إلى تنفيذ ذلك المخطط كما تظهره بعض الشهادات أعلاه إلا أن هذا المشروع اكتسب قبولاً متزايداً لدى شريحة واسعة من النخب السورية، منها المعارضة بشكل خاص، والتي لم تتصدى للمشروع وأثاره بشكل جدّي ولم تجد فيه قضية تخص عموم السوريين، بل تعاملت معه بكثير من التجاهل كأمر يخص الكرد دون سواهم من السوريين. وهو ما عكسته أدبيات هذه النخب وبرامجها السياسية التي لم تاتِ على ذكر هذا المشروع، بل أنّ المعارضة السورية الممثلة بالإئتلاف السوري المعارض وأذرعها السياسية والعسكرية (الحكومة السورية المؤقتة والجيش الوطني) كررت ما فعله حزب البعث بحق الكرد والمناطق الكردية في سوريا وشرعنته وقامت بعمليات الاستيلاء على الملكيات العقارية في المناطق الكردية، بعد الغزو التركي للمدن الكردية في عفرين 2018 وسري كانيه/رأس العين و تل أبيض 2020، بشهادات منظمات دولية عدّة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا.<sup>165</sup>

كل ذلك أسهم في تفكيك الشعب السوري إلى بُنى ما دون دولانية - من الدولة. و أعاق ظهور مشروع سياسي قابل للتعميم على مختلف المجموعات الأهلية، و يكون قادراً على إثناء الجميع من الحقوق العادلة لدولة المواطنة المأمولة.

165 «سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في «المناطق الآمنة». هيومن رايتس ووتش. 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. (آخر زيارة للرباط: 28 آب/أغسطس 2020). <https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/27/335938>



صورة رقم (47) - تُظهر هذا الصورة المسافة بين قرية «تل علو تحتاني»، يمين أعلى الصورة، وهي القرية التي تمّ استحداثها كجزء من المشروع الذي أُصطلح على تسميته باسم مشروع «الحزام العربي». وتبعد مسافة أكثر من 22 كيلومتراً من الحدود السورية-التركية (شمالاً). إلى يسار أعلى الصورة، تُظهر الصورة المسافة التي تبعد فيها قرية «المبروكة» في ريف رأس العين/سري كانيه من الحدود السورية-التركية شمالاً. وتبعد أكثر من 11 كيلومتراً. وفي حال حساب المساحة مباشرة/بخط مستقيم من الحدود السورية-التركية في أقصى شمال شرق سوريا، فإن قرية مبروكة تبعد 240 كيلومتراً.